الفصل الثاني

التنمية العربية:
نحو تنمية تكاملية مستقلة

د.محمد محمود الإمام

مقـــدمـــة:

ينطلق الموضوع المطروح للنقاش في هذه الندوة من تساؤل عما إذا كانت توجد مبررات للبحث في بدائل التنمية العربية، وللسعي إلى بديل تنموي عربي جديد.

وتبادر الورقة الخلفية للندوة بالإشارة إلى اعتبار أساسي يتمثل في: "عدم قدرة نماذج النمو المتبعة خلال نصف القرن الماضي في مختلف الدول العربية- مع تباين ظروفها ومواردها- على تحقيق تنمية ترقى بها إلى مصاف الدول الصاعدة في النظام العالمي، وتلبي المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للأمن القومي، وتواجه احتياجات شعوبها، وترتفع إلى مستوى التحديات المستقبلية".

فالتنمية العربية ما زالت – على حد قول يوسف صايغ (١٩٩٢) – "عصية"، أي إنها كانت مرغوبة وحدثت محاولات لبلوغها ولكنها استعصت على مختلف الدول العربية. غير أن الحديث عن تنمية سعت إلى تحقيقها دول عربية فاستعصت عليها شيء، والحديث عن تنمية عربية جمعية لم تبذل من أجلها جهود جادة شيء آخر. ويستثير هذا تساؤلا عما إذا كان الاستعصاء يعود لافتقاد النظرة إلى تنمية عربية شاملة تجمع شتات الأمة العربية وتدفعها إلى مصاف الاقتصادات المنطلقة بقدراتها الذاتية في طريق التنمية المتواصلة، أم أنه يرجع

إلى أنه رغم تعدد المناهج التي اتبعتها الأقطار العربية (إذا كانت مختلفة حقا) فإن أيا منها لم يوفق في إحداث طفرة حقيقية من إسار التخلف.

وعلينا أن نناقش في هذا الصدد ثلاثة أمور:

(١) هل كانت هناك نماذج نمو متعددة لم ترق إلى حد التنمية؟ أم أنها انطلقت جميعا من منهج معين غلب على الفكر العربي مسايرا التيار العام للفكر السائد على نحو مؤثر في العديد من التجارب الدولية، رغم الجهود العديدة والمحاولات لإقامة نموذج إنمائي بديل؟

(٢) هل كانت المشكلة راجعة إلى أن النظرة للتنمية انحصرت في الإطار القطري دون أن تعطي الوزن الكافي لتنمية قومية (إسماعيل صبري عبد الله، ١٩٧٨/ب)؟ وما إذا كان هناك حقا ما يمكن أن يسمى تنمية على مستوى إقليمي تتفرع عنه تنمية على المستوى القطري؟ أخذا في الاعتبار أن التنمية - بوصفها فعلاً إراديًا - هي بالأساس هاجس قطري، يلحظ الخصائص القطرية ويتم بموجب إرادة تتوفر أساسا على المستوى القطري بينما تغيب عن المستوى القومي بوضعه الراهن.

(٣) هل النموذج المطروح حاليا- والذي يبدو أنه ينبثق من منهج رسمته قوى دولية وتسعى جاهدة إلى تبنّيه بغض النظر عن اختلاف النظم الاقتصادية/الاجتماعية/السياسية وعن تباين مستويات وبنيات الدول الساعية إلى النمو- تفرضه ظروف المرحلة التي تمر بها البشرية اليوم فلا مناص من اتباعه؟

ومن ثم التساؤل عما إذا كان من الجائز السعي إلى بديل تنموي عربي جديد؟ أم أن الجهد يجب أن ينصرف إلى مناقشة منهج بديل للمنهج الذي تساق إليه جميع الدول النامية بما فيها العربية، تتفرع عنه نماذج تلحظ الخصوصيات القطرية وترعى تحقيق تقارب عربي يحقق غايات ومقاصد ينادي بها المجتمع العربي، ويكون في نفس الوقت صالحا للاتباع في دول وأقاليم نامية أخرى، الأمر الذي يتطلب النظر في العلاقة بين التنمية والتكامل الإقليمي في مواجهة دعاوى الاندماج في الاقتصاد العالمي والمناداة بما يسمى "الإقليمية الجديدة"؟

القسم الأول: التطور في الأداء التنموي العربي:

(أ) تطور مؤشرات التنمية البشرية:

قبل استعراض خبرات الدول العربية في العقود السابقة، نجري تقييما لنتائج الأداء خلالها لاستخلاص بعض الاعتبارات التي تحتاج إلى معالجة في المرحلة المقبلة. ويلخص ملحق هذه الدراسة عددا من المؤشرات التي يتردد الحديث عنها في مجال التنمية. وكما هو معلوم فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام منذ ١٩٩٠ بإصدار سلسلة من تقارير التنمية البشرية[١٥].

وقد بدأنا فيه باستعراض تطور دليل التنمية البشرية خلال نصف القرن الأخير، مع تقسيم الدول العربية إلى أربع مجموعات إقليمية: الخليج – المشرق العربي – المغرب العربي – دول الجنوب التي تضم الدول العربية الأقل نموا بما فيها تلك التي يستبعدها تقرير الأمم المتحدة من مجموعة الدول العربية ويضمها إلى مجموعة الدول الأقل نموا, وقد حاولنا استكمال معلومات بعض الدول التي لم توردها التقارير في ضوء ما توفر من بيانات من مصادر دولية. ويلاحظ أن التقارير جرى فيها إعادة حساب دليل التنمية البشرية بأسلوب موحد لتفادي التباينات الراجعة إلى تطور أسلوبه في سنوات سابقة، كما تم حسابه لسنوات سابقة على ١٩٩٠.

ويوضح الجدول (١) أن هناك اتجاها عاما صعوديا لجميع المجموعات ولجملة الدول العربية مع تميز دول الخليج وتقارب مستمر بين دول المشرق والمغرب، بينما يبدو تقدم دول الجنوب أسرع وهو أمر قد يختلف إذا توفرت معلومات عن الصومال بعد ١٩٩٠. وتشير نسب الأقاليم إلى جملة الدول العربية لتراجع درجة تميز دول الخليج وارتفاع طفيف في موقع دول الجنوب.

وللمقارنة مع الدول الشرق أوسطية غير العربية، أدرجنا بيانات كل من إسرائيل وإيران وتركيا التي شهدت هي الأخرى تطورا مماثلا. ومع ملاحظة أن الدليل هو أساسا دالة لوغاريتمية وليس خطية، فإن التفوق الإسرائيلي على جملة الدول العربية بما فيها مجموعة الخليج استمر ولكن بمعدلات أبطأ. بالمثل فإن

---

[15] نفضل الاحتفاظ بمصطلح "البشرية" كترجمة لمصطلح human وتفادي مصطلح "الإنسانية" المستخدم في التقارير العربية لأنه قد يختلط مع مفهوم humanitarian.

كلا من إيران وتركيا أظهرتا تميزا على جملة الدول العربية ومجموعاتها، باستثناء الخليج، وفقدت إيران بعضا من تميزها المحقق قبل الثورة لكل من ١٩٦٠ و١٩٧٠.

ولمزيد من التفصيل خصصنا الجدولين (٢)، (٦) لمفردات دليل التنمية البشرية في أحدث سنة توفرت عنها بيانات وهي ٢٠٠٥ وأول سنة بدأ فيها حسابه وهي ١٩٩٠, وأضفنا في جدول (٤) بيانات سنة وسطية بينهما هي ١٩٩٧. وحتى نتبين مغزى هذه المؤشرات قمنا بحساب نسب مؤشرات كل دولة عربية إلى متوسط الدول العشر (غير العربية) المحيطة بها، أي الخمس السابقة والخمس اللاحقة لها في الترتيب، باعتبار أن هذا المتوسط يمثل ما يمكن أن تكون عليه مؤشرات دولة تقع في نفس موقع الدولة العربية ولكنها تعكس ما كان يمكن أن يكون عليه الحال لو أن معالم الدولة العربية كانت تتبع نمط الدول القريبة منها في الأداء.

ونلاحظ من جدول (٧) أنه بينما كان مؤشر الصحة- وهو توقع الحياة للدول العربية- في ١٩٩٠ يعادل ١٠٠,٦٪ من مستوى الدول المحيطة بكل من الدول العربية، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي- حسب قوته الشرائية- تجاوز نظيره في الدول المحيطة بنسبة ٣٨,٨٪, ولم يكن هذا مقتصرا على الدول النفطية، بل حدث في كل من مجموعات الدول العربية حتى أقلها نموا، التي تجاوزت نظيرتها بنسبة ٤٦,٦٪ وهي أعلى نسبة في هذه المجموعات، وبلغت الضعف بالنسبة لليمن.

وبحكم تقارب قيم توقع الحياة، فإن هذه الزيادات عوضها- على صعيد الدليل العام للتنمية البشرية- نقص مماثل في مؤشرات التعليم، حيث بلغت ٦٧,١٪ فقط لجملة الدول العربية، وكان أقلها دول الجنوب، ٥٢,٦٪ يليها دول الخليج ٦٤,٦٪، ثم المغرب ٦٩,٥٪، والأعلى دول المشرق وإن لم تتجاوز ٧٣,٧٪. ويرجع تقدم هذه الأخيرة إلى تفوقها في عدد سنوات التعليم التي بلغت ١٠٣,٦٪ من نظيراتها.

وبوجه عام كان الأداء في الإلمام بالقراءة والكتابة أقل منه بالنسبة لسنوات التعليم وأكثر تقاربا بين المجموعات، وتراجع موقع دول المشرق العربي فيها بشدة, وبعبارة أخرى فإن الميزة التي حصلت عليها دول المشرق- بسبب طول

عهدها بالتعليم عن باقي المجموعات- عصف بها ارتفاع نسبة الأمية مما يشير إلى فوارق أكبر في التحصيل العلمي لشعوب هذه المجموعة.

من جهة أخرى اقتربت إيران من النمط العربي، بينما كانت تركيا في وضع أسوأ بالنسبة للتحصيل العلمي، ثم توقع الحياة، وأظهرت تفوقا في التعليم بلغ ١٠٪.

أما إسرائيل فقد أظهرت درجة عالية من التقارب مع الدول المتقدمة المحيطة بها في كل من مكونات دليل التنمية البشرية الثلاثة. وقد سبق أن لخصت توصيف حالة الأمة العربية في تلك الآونة بالقول: إن "العرب أغنى من نظرائهم وأجهل منهم". ولسنا بحاجة للتنويه بآفات الغنى مع الجهل.

كان هذا هو الوضع في ١٩٩٠ التي تعتبر سنة محورية بالنسبة للعديد من المتغيرات العالمية، بما فيها اختتام عقد الثمانينيات الذي يعتبر عقدا ضائعا للتنمية بالنسبة للدول الأقل تقدما، وانتهاء الحرب الباردة وخفوت دعوات التنمية البديلة مع انحسار البديل الاشتراكي. وشهدت التسعينيات موجة من عمليات تعديل في النظم والسياسات الاقتصادية الكلية بعنوان "الإصلاح الاقتصادي" الداعي إلى التثبيت المالي والتكيف الهيكلي، بينما شهدت عائدات النفط تقلبات خالفت توقعات بأن تلامس أسعاره المائة دولار بحلول ١٩٩٥.

وعجت المنطقة العربية بتغيرات أصابت بعض دولها في التسعينيات؛ فبينما استعادت لبنان استقرارها بعد صراع دام ١٥ عاما، اجتاحت العراق الكويت، ثم تعرضت بدورها لاجتياح خارجي، وقويت شوكة الجماعات الإرهابية في الجزائر وهددت الأمن المصري واحتدمت عمليات الانقسام في السودان ووصلت في السودان إلى حد التمزيق المستمر. وبينما نشأ في ١٩٨٩ تجمعان إقليميان، اختفى أحدهما وهو المشرقي سريعا بسبب حرب الخليج الثانية، بينما ظل الثاني المغاربي يعاني من الجمود رغم عشرات الاتفاقيات التي عقدت.

وطرحت الجماعة الأوروبية سياسة متوسطية جديدة أرادت بها استيعاب دول جنوب المتوسط، ودخلت في حوار طويل مع مجلس الخليج. ويوضح جدول (٥) أن الصورة العامة تكررت في ١٩٩٧ ولكن بدرجة أقل في حدتها. فاقتصر التميز في مؤشر الناتج الإجمالي على مجموعة الخليج يليها مجموعة المغرب، وبدرجة أقل مما ساد في ١٩٩٠. وبدأت الأدبيات العربية تخفف من

نبرة التقسيم إلى دول الثروة والثورة. من جهة أخرى فاقت توقعات الحياة في كل من المجموعات نظيراتها في الدول المحيطة ليبلغ ارتفاعها في جملة الوطن العربي ١١,٦٪ ويصل في المغرب إلى ١٦,٣٪ ويصيب دول الجنوب بنسبة ٦,١٪ بينما تواضعت زيادة دول الخليج إلى ١,٧٪, وتبع ذلك أن تحمل التعليم عبء تعويض زيادة مكوني الصحة والدخل، فتوقف عند ٨٤,١٪ على الصعيد العربي، بينما تقاربت مؤشرات الجنوب مع الدول المحيطة بها، وإن اشتد التفاوت فيما بين أعضائها.

والملفت للنظر أن إيران احتفظت بالصفات التي كانت لها في ١٩٩٠، فبلغ ارتفاع نسبة ناتج الفرد فيها ٢٤,١٪ بينما قاربت الدول العربية في نسبة التعليم بمستوى ٨٤,٨٪. وجاء التغير في وضع تركيا مماثلا لإيران بعض الشيء، بينما احتفظت إسرائيل بتقاربها في جميع مكونات الدليل.

ويلاحظ أن دليل التعليم تأثر بالاستعاضة بمعدلات القيد في مراحل التعليم عن سنوات التعلم، وهو ما أعطى دول المشرق ميزة نسبية، وساهم في تحسين الوضع النسبي لمكون التعليم بالنسبة للدول العربية. وظل عنصر الإلمام بالقراءة والكتابة هو العنصر الأضعف في دليل التنمية البشرية للدول العربية، وظل الغنى يقترن بالجهل وهو ما يصيب الفئة العمرية الأكبر والمكتسبة للرزق والمشاركة بدرجة أو أخرى في اتخاذ القرارات.

فإذا انتقلنا إلى الوضع الحالي الذي يمثله جدول (٣) لسنة ٢٠٠٥، فإن الارتفاع المعهود في نسبة الدخل قد تراجع إلى ٦,١٪ وبلغ ٩,٤٪ لدول الخليج, في الوقت نفسه تميزت جميع المجوعات العربية عن نظيراتها في توقع الحياة، خاصة في المغرب، وصحب ذلك تحسن طفيف في موقع مؤشر التعليم الذي بلغ ٨٨,٢٪. ويعود هذا التحسن أساسا إلى تحسن مؤشر الإلمام بالقراءة الكتابة.

وحدثت تغيرات مماثلة لكل من إيران وتركيا، إلا أن الارتفاع في مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة كان أكبر مما انعكس على مؤشر التحصيل العلمي وقلل من شأن تراجع ارتفاع مؤشر ناتج الفرد. وحدث تقدم بعض الشيء في موقع جملة الدول العربية على قائمة التنمية البشرية، بينما كان تقدم كل من إيران وتركيا يسيرا، في الوقت الذي حافظت فيه إسرائيل على موقعها النسبي (٢٣، مقابل ١١٩ للوطن العربي، بعد أن كان ١٢٥ في ١٩٩٧).

(ب) تطور هياكل الاقتصادات العربية:

تعرض الجداول (٨) إلى (١٠) الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لكل من الدول العربية ومجموعاتها الأربع للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٠، ١٩٩٠، وفقا لتقديرات صندوق النقد العربي والتقرير الاقتصادي الموحد الذي يعتمد أساسا على المعلومات التي توافق الدول على نشرها.

ويشير جدول (١٠) إلى أن القطاعات السلعية استحوذت في ١٩٩٠ على النصيب الأكبر في كل المجموعات- لا سيما الخليج والمغرب- ويعود هذا إلى كبر نصيب الصناعات الاستخراجية في الخليج ونصيب الصناعات التحويلية (بما فيها الكهرباء والغاز) ويليها الاستخراجية في المغرب, وبينما انخفض نصيب الصناعات التحويلية في الخليج فإنه وصل إلى أقصاه في المغرب. وكما هو متوقع فإن نصيب الزراعة محدود في دول الخليج ويزيد الاعتماد عليه في الجنوب والمشرق. وبينما يرتفع نصيب الخدمات الإنتاجية في المشرق والجنوب، فإن الخدمات الاجتماعية تتقارب وإن كانت نسبتها في الخليج أعلى بعض الشيء. فإذا نظرنا إلى نصيب المجموعات من الناتج لكل قطاع وضح كبر نصيب المشرق من الزراعة وتفوق الخليج في الصناعات الاستخراجية واقترابه من المغرب في الصناعات التحويلية.

وفي مجال الخدمات يبرز كبر وزن الخليج في الخدمات الاجتماعية (بما فيها الحكومية) بينما يتقارب نصيب المشرق والمغرب. ويترتب على ذلك ارتفاع نصيب مجموعة الخليج من مجموع الناتج الإجمالي العربي، ويظهر العمود الأخير من الجدول مدى تفاوت أنصبة الدول منه، والكبر الواضح لنصيب السعودية، يليها العراق ثم الجزائر، وتستحوذ ثلاثتها على نصف الناتج المحلي العربي, ويظهر جدول (٩) أن الصورة لم تتغير كثيرا في ٢٠٠٠ وإن حدث ارتفاع طفيف في نصيب الصناعات التحويلية للخليج. غير أن التوزيع القطاعي يظهر ارتفاعا في مختلف القطاعات لمجموعة الخليج، يقابله تراجع عام في دول المغرب، بينما ارتفع نصيب المشرق من الناتج الزراعي مقابل انخفاض نصيب الصناعات خاصة الاستخراجية. وترتب على ذلك ارتفاع نصيب الخليج من الناتج الإجمالي الكلي يليها المشرق، مقابل تراجع كل من المغرب والجنوب.

ويظهر جدول (٨) حدوث قفزة كبيرة في قطاع الصناعات الاستخراجية في جميع المجموعات في ٢٠٠٥، صحبها تراجع واضح في أنصبة القطاع الزراعي، لا سيما لدول المشرق. واستتبع هذا ارتفاع نصيب مجمل القطاعات السلعية بشكل واضح على حساب القطاعات الخدمية. وشهدت الخدمات الاجتماعية مزيدا من التراجع في مجموعة الخليج. وترتب على ذلك تغيرات كبيرة في التوزيع القطاعي على المجموعات, فارتفع نصيب مجموعة الخليج من القطاعات السلعية من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ كما ارتفع نصيبها من القطاعات الخدمية عن سنة ٢٠٠٠ مما رفع نصيبها من الناتج الإجمالي مرة أخرى إلى ٥٦,٩٪ مقابل ٤٦,٥ في ٢٠٠٠ , و٣٧,٨٪ في ١٩٩٠. وتعرض المشرق لنقص حاد، مقابل تحسن طفيف في نصيب المغرب والجنوب.

وعلى المستوى القطري اطرد ارتفاع نصيب جميع دول الخليج، واستحوذت السعودية على ٢٩٪ من الناتج العربي في ٢٠٠٥ مقابل ٢٥,٨٪ في ٢٠٠٠. واستمر تراجع نصيب العراق من ١٦,٦٪ في ١٩٩٠ إلى ١٢,٨٪ ثم ٣,٨٪ في ٢٠٠٥. واستعادت الجزائر بعض ما فقدته في ٢٠٠٠ ولكن نصيبها انخفض إلى ٨,٩٪ فقط في ٢٠٠٥. وظلت السعودية على رأس الدول الثلاث التي تحصل معا على ٥٠٪ من الناتج العربي، وصحبها العراق والجزائر في ١٩٩٠، والعراق ومصر في ٢٠٠٠، والكويت والجزائر في ٢٠٠٥.

على أنه يجب أن نتحفظ على هذه النتائج من ناحيتين: الأولى: إن جميع البيانات مقدرة بالأسعار الجارية. والثانية: إنها تتأثر بأسعار الصرف المستخدمة في تحويل القيم من العملات المحلية إلى الدولار. والاعتبار الأول محدود الأثر بالنسبة للمقارنات الزمنية التي تستخدم في تحليلات مفصلة. إلا أن الثاني هو الأهم، خاصة وأن الدول تصر على استخدام أسعار صرف بعينها وهو ما يؤثر على التقديرات في حالة اختلاف سعر الصرف الفعلي عن الرسمي. وقد أثر هذا في سلسلة البيانات التي ينشرها التقرير الموحد من عدد إلى آخر لعدة دول منها السودان ومصر، وهو ما أثر على استمرارية التقديرات خاصة خلال التسعينات التي شهدت تفاوتات كبيرة بين السعرين.

(ج) تطور معدلات النمو:

للتخلص من المشاكل السابقة نتناول التطورات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد التي يحسبها البنك الدولي وتنشرها تقارير التنمية البشرية؛ فالتقرير الأخير للعام ٢٠٠٨/٠٧ يوفر بيانات عن معدلات نمو الناتج للفرد للفترتين (٩٠-٢٠٠٥)، (٧٥-٢٠٠٥)، ووفر تقرير ١٩٩٢ بيانات عن الفترتين (٩٠-٢٠٠٠)، (٧٥-٢٠٠٠). وقد قمنا باستخلاص المعدلات عن الفترتين (٧٥-١٩٩٠)، (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، على نحو ما هو مبين في الجدول (١١).

وطبقنا معدلات النمو في الناتج للفرد وتقديرات عدد السكان المستمدة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد على تقديرات تقرير التنمية البشرية للنواتج الإجمالية في ٢٠٠٥، للحصول على تقديرات بالأسعار الثابتة للسنوات الأربع ١٩٧٥، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ لجميع الدول باستثناء الصومال، مع استكمال تقديرات العراق وفلسطين، وبعض القيم الخاصة بليبيا. ويوضح الجدول أن معدلات النمو لدول الخليج كانت سالبة خلال ربع القرن الأخير من القرن الماضي، وبدأت في التحسن في الخمسية الأولى من القرن الحالي، وهو ما جعل المتوسط على مدى العقود الثلاثة سالبا (-١,٣٪). كذلك عوض التحسن في نمو مجموعة المغرب مؤخرا، الانخفاض الذي سبقه، بحيث اقتصر المتوسط العام على (٠,٥٪). على العكس من ذلك شهدت الخمسية الأخيرة تراجعا في معدلات نمو كل من المشرق والجنوب بعد التصاعد خلال ربع القرن السابق، فكانت المحصلة نموا سالبا في الوطن العربي بمعدل (-٠,٣٪) بتأثير الانخفاض الكبير في الفترة ٧٥-١٩٩٠.

وبينما شاركت إيران الوطن العربي في مسار معدلات النمو- لتأثرها بالنفط من ناحية وبحرب الخليج الأولى من ناحية أخرى- فإن كلا من إسرائيل وتركيا شهدا تراجعا مؤخرا جعل المتوسط العام فيهما (١,٨٪) بعد أن كان قد تجاوز (٢٪) في العقد الأخير من القرن السابق.

ويلاحظ أن التقديرات التي أوردتها تقارير التنمية البشرية للمنطقة العربية تختلف عن تقديراتنا لاستبعادها جزر القمر وموريتانيا والصومال وإدراجها في مجموعة الدول الأقل نموا (التي تتكرر فيها السودان واليمن)، وعدم شمولها أخرى لم تتوفر عنها بيانات في الفترة الأخيرة. وترتب على ذلك استخلاص

معدل مشكوك في صحته للخمسية الأولى من القرن الحالي (ربما بسبب اختلاف طرق الحساب بين الفترات). على أنه في كل من التقديرين كانت المعدلات العربية دائما دون متوسط معدلات النمو للدول النامية الذي بلغ (٢,٥٪) للعقود الثلاثة، بعد أن استقر مؤخرا عند (٣,١٪). بل إن تقديراتنا لجملة الدول العربية ظلت دائما دون تقديرات التقرير لمجموعة الدول الأقل نموا، التي حققت نموا للفترة كلها بلغ (٠,٩٪).

ولما كان معدل نمو الناتج للفرد يتأثر بمعدلات نمو السكان، فقد استنبطنا من المعدلات السابقة تقديرات لتطور الناتج الإجمالي، مستمدة من بيانات الجدول (١١) ومن تقديرات عدد السكان. ويظهر القسم الأول من جدول (١٢) أنه باستثناء تراجع بسيط في النصيب النسبي للمغرب العربي من الناتج المحلي الإجمالي، سادت اتجاهات للتقارب على مدى الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠، تراجع فيها نصيب المجموعة الأعلى وهي الخليج لصالح مجموعتي المشرق والجنوب. غير أن السنوات الخمس الأولى من القرن الحالي شهدت استرداد مجموعة الخليج لقدر مما فقدته على حساب مجموعتي المشرق والجنوب, وترتب عليه هبوط نصيب تلك المجموعة من ٦١٪ من الناتج الكلي العربي في ١٩٧٥ إلى ٥٤٪ في ٢٠٠٠ ثم ارتفاعه إلى ٥٨٪ في ٢٠٠٥.

وبينما شهد الناتج الإجمالي الإيراني تراجعا مستمرا بالقياس للناتج الكلي العربي، فإن كلا من إسرائيل وتركيا حسنتا وضعهما بصورة مستمرة. من جهة أخرى شهد الخليج تزايدا سريعا في عدد السكان خاصة في السنوات التالية للطفرة النفطية الأولى رفع عددهم من ١٠ ملايين إلى ٣٤ مليون أي بأكثر من ثلاثة أمثال, وترتب على ذلك أن نصيب الفرد فيها تراجع بصورة مستمرة حتى ٢٠٠٠ ليبدأ بالارتفاع في الخمسية الأخيرة، وإن لم يسترد قيمته المحققة في ١٩٧٥.

وشهدت مجموعة المغرب تراجعا ملموسا في نمو السكان, ورغم ذلك فإن وضعها النسبي- وهو التالي للخليج- لم يشهد تحسنا كبيرا على عكس منطقة المشرق التي ارتفع فيها الناتج للفرد بدرجة أكبر. وتحسن الوضع النسبي لدول الجنوب رغم أن معدل النمو السكاني فيها ظل هو الأعلى. وبالنسبة لدول الجوار فقد ارتفع الناتج للفرد بصورة مستمرة بالقياس إلى المستوى العربي وإن تراجع

بعض الشيء في الخمسية الأخيرة, وتأثر موقع إيران بحرب الخليج ولم تستطع (كدول الخليج) استعادة موقعها لعام ١٩٧٥, بالمقابل ورغم النمو السكاني المرتفع نسبيا استطاعت إسرائيل تجاوز مجموعة الخليج.

القسم الثاني: تطور الفكر التنموي خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين:

(أ) نماذج التنمية لمجموعات الدول:

انطلق الفكر التنموي في الدول الرأسمالية المتقدمة عقب الحرب العالمية من الأصول النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، التي أكدت على محورية عملية تخصيص الموارد، والدور الجوهري لتكوين رأس المال، وبالتالي معدلات الادخار والمعونات الرأسمالية. ومن ثم ساد الاهتمام بالنمو الاقتصادي، حيث وضعت أسس نماذجه الديناميكية التي انصبت على الدور الأساسي للاستثمار. ووافق هذا النتائج التي جرى استخلاصها في الثلاثينيات، بواسطة هابرلر وتنبرجن (بتكليف من عصبة الأمم) في معالجة التقلبات الدورة التجارية، وما أكده كينز في نظريته العامة المنصبة على التوظيف, وطغى هذا على التحليل الذي أجراه شمبيتر في أوائل القرن للتنمية بمعنى التطور (development) الذي أوضح فيه أهمية دور "المنظم" (أو الرائد entrepreneur) الذي يملك الرؤية التي دفعت دولا جديدة (خاصة الولايات المتحدة) إلى الدخول في سباق التقدم الاقتصادي. ومع تواصل التقدم تأكد الدور المحوري للنهوض بأسلوب الإدارة، وهو ما أوضحه شريبر Schreiber عندما استنفدت الجماعة الأوروبية مكاسب اتحادها الجمركي، وواجهت منافسة متصاعدة على المستوى العالمي.

على الجانب الآخر أقامت منظومة الدول الاشتراكية جهاز الكوميكون الذي اعتمد آلية تبادل المعونة mutual assistance لتحصل فيه الدول الأعضاء على معونة من شريكاتها في القطاعات التي تعاني فيها من قصور في نموها, ويتم ذلك في ظل إدارة مركزية لكل دولة لشؤونها التنموية مع التفاهم مع باقي الشركاء على حركة التدفقات الاقتصادية والتقنية فيما بينها. ورغم أن الدول

النامية لم تصل إلى حد الإدارة المركزية لاقتصاداتها، ولم يتيسر لها تبادل المعونة فيما بينها، لأن اقتصادات أي منها لم تبلغ مرحلة تمكنها من تبادل معونات فنية ذات شأن، إلا أنها استلهمت منهج التخطيط من المنظومة الاشتراكية داخليا، وظلت خاضعة لقوى الأسواق العالمية في مبادلاتها الاقتصادية، حتى فيما بينها, وبالتالي يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج للتنمية كالآتي:

ملخص معالم نماذج التنمية في مجموعات الدول المختلفة في الربع الثالث للقرن العشرين

البيان	الدول الرأسمالية	الدول الاشتراكية	الدول النامية
السيطرة على الموارد	الملكية الفردية	الملكية الجماعية	ملكية مختلطة
آلية تخصيص الموارد	جهاز السوق	إدارة مركزية	تخطيط تنموي
مؤشرات توجيه الموارد	الربح والأسعار وتوازناتها	التناسب الهيكلي	دالة رفاهة اجتماعية
العنصر الحاكم	كفاءة رأس المال والإدارة	التقدم العلمي والتكنولوجي	الادخار المحلي والمعونات
العلاقات الدولية	اعتماد عالمي متبادل	تقسيم عمل اشتراكي	تكامل إقليمي يحقق التكافؤ
غايات التنمية	الاستقرار والتوظيف الكامل واطراد النمو في دخل الفرد	الانتقال لمرحلة الشيوعية على المستوى العالمي	تصحيح البنية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة

وسادت الفكر التنموي- الذي سيطرت عليه الدول الرأسمالية- دعوى "تقليص الفجوة التنموية" التي تترجم عادة إلى تقريب متوسط دخل الفرد للدول النامية من مستوى الدول المتقدمة. واهتم المجتمع الدولي بتقديم العون الفني والمالي للدول النامية، خاصة للأقل نموا، بينما اهتمت الأدبيات الاقتصادية بإستراتيجيات التنمية، فركز بعضها على أهمية الانطلاق بدفعة قوية

للتنمية الاقتصادية وتدبير الموارد البشرية والمالية لها، بينما ركز البعض الآخر على أهمية النمو المتوازن لمختلف القطاعات. ورأت بعض الأدبيات أن التنمية يجب أن تركز على العنصر المتوفر- وهو الأيدي العاملة- بينما أوضح البعض الآخر أن الاعتماد على تقنيات رأسمالية متقدمة يمكن أن يقود المجتمع في النهاية إلى قدرة على استيعاب تام للأيدي العاملة.

ونظرا لأن القطاعات الأولية كانت هي السائدة في الدول النامية (ومن أجلها جرى استعمارها) فإن أدبيات التنمية خصصت حيزًا مهمًا للقطاع الزراعي؛ فالزراعة هي مصدر الغذاء للشعب، وهي توفر مواد أولية لصناعات هامة لحياة الإنسان كالألياف النسيجية وكساء الشعب. وهي توفر فرص عمل لعمال عند مستويات توظيف منقوصة، بحيث يمكن سحب جانب منهم دون أن يتأثر ناتجها (بل قد يتحسن) للعمل في قطاعات أخرى ناشئة على رأسها الصناعة التحويلية، كما أنها توفر محاصيل تصديرية تعود على الدولة بنقد أجنبي يمكنها من استيراد جانب هام من الاحتياجات المعيشية والتنموية.

إلا أن تلك الأدبيات صمتت إزاء القطاع الاستخراجي الذي سيطرت عليه الدول الصناعية في المستعمرات باستثمارات ضخمة وتقنيات كثيفة رأس المال، وتوظيف شديد المحدودية للأيدي العاملة الوطنية. وفي ظل سيطرة تلك الدول على الطلب على الخامات المعدنية ومواد الوقود، ابتزت ثروات الدول المتخلفة فعمقت تخلفها، وجعلت من الصعب عليها التوسع في أنشطة أخرى- لا سيما التصنيع- ولم يكن النفط استثناء بل نموذجا صارخا للعلاقات المشوهة بين مجموعتي الدول، فضلا عن إشاعته للظاهرة الريعية التي لا تولّد فكرا يعتمد الجهد الإنتاجي مصدرا للدخل. وترتب على ذلك أن الدول المتخلفة اعتمدت على التجارة الخارجية في بقائها على قيد الحياة وليس فقط للنمو، وفقا لمقولة روبرتسون: إن "التجارة قاطرة النمو". وهكذا كانت النماذج المطروحة تستهدف الإسراع برفع معدلات النمو باستخدام ما هو متاح (كمّيا) من الموارد, واستكمال ما قد يظهر من نقص في الموارد المالية أو المعرفة الفنية، وهذه مصدرها الدول المتقدمة التي تطورت قدراتها المالية ومعارفها الفنية بتقنيات تناسب أوضاعها وفي ظل استغلال المواد الأولية من المستعمرات، ثم من الدول النامية التي

خلعت رداء الاستعمار، ولكنها ظلت مثقلة بمجتمعات واقتصادات متداعية نتيجة الاستعمار.

(ب) جهود التنمية على المستوى الدولي

مع ظهور المثالب التي يعاني منها نظام يقوم على المنهج الاقتصادي البحت، بدأت التفرقة بين "النمو" و"التنمية"، ونالت الأبعاد الاجتماعية بعض الاهتمام، ولو أنه انصب على تعديل نتائج الجهود التنموية تاركا أسسها في يد المعالجات الاقتصادية, واهتم المجتمع الدولي بقضية التنمية، وعالجتها الأمم المتحدة في البداية في شكل معونات تقدم للدول المتخلفة، فأنشأت ترتيبات تحولت إلى "البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة" يقدم عونا فنيا في مختلف جوانب التنمية, ثم طالبت جمعيتها العامة الدول المتقدمة في ١٩٦٠ بتحقيق زيادة كبيرة في تدفقات المساعدات الدولية ورأس المال إلى الدول النامية لتصل بأسرع ما يمكن إلى ١٪ من مجموع دخولها القومية. ثم بدأت تعلن عن "عقود الأمم المتحدة للتنمية"، فجاءت وثيقة العقد الأول لستينيات القرن الماضي داعية لمعاونة الدول الأقل تقدما على تضييق الفجوة القائمة بينها والدول المتقدمة، بتحقيق وتسريع التنمية الاقتصادية السليمة والمتواصلة ذاتيا self-sustained من خلال التصنيع والتنويع وتطوير قطاع زراعي مرتفع الإنتاجية، وفي اتخاذ إجراءات للتوسع في التعليم عامة والتدريب المهني والفني، وفي جهود استغلال الإمكانيات العلمية والتكنولوجية الواعدة بتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ إجراءات لتسريع محو الأمية والجوع والمرض التي تحد من إنتاجية شعوبها. ولم تلق بالا إلى تحذيرات كتّاب مثل هيرشمان بأن إدخال تقنيات حديثة في اقتصاد متخلف لا يحدث أثرا تساقطيا trickling-down effect على باقي الأنشطة البدائية، مما يفقد الدفعة التنموية زخمها ويحدث عملية استقطاب تفضي إلى ظهور اقتصاد مزدوج dual.

ومع تبلور الرؤى الاقتصادية لمجموعة عدم الانحياز، وتعرض شروط تبادل السلع الأولية التي تعتمد عليها الدول النامية للتدهور، تصاعد الاهتمام بالدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في توفير موارد لازمة لاستيراد قائمة طويلة من

المنتجات الاستهلاكية ومستلزمات الإنتاج والاستثمار، تعجز عن توفيرها اقتصادات قامت على إنتاج عدد محدود من الخامات، قد يقتصر على مادة وحيدة.

وعقد في القاهرة في أوائل الستينات مؤتمر "مسائل التنمية الاقتصادية" وتلاه عقد "مؤتمر التجارة والتنمية" (الأنكتاد الأول) الذي تحول إلى مؤسسة ترعى قضايا في التبادل الدولي، بما فيها نقل التكنولوجيا، والترتيبات الإقليمية، وسلوكيات الشركات دولية النشاط. كما استطاعت الدول النامية أن تنتزع من الجات حقا في الحصول على تفضيلات تجارية من الدول المتقدمة دون التزام بمقابلتها بتفضيلات من جانبها. وشهد العقد أيضا حصول عدد كبير من المستعمرات على استقلالها، ومعه توليها المسئولية عن رأب الصدوع التي خلفتها عقود الاستعمار في بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكان لابد أن تتخذ التنمية أبعادا تتجاوز المعالجات الاقتصادية التي اتبعتها دول الشمال التي لم تذق الاستعمار، بل مارسه أغلبها على دول الجنوب.

من جهة أخرى كانت دول أمريكا اللاتينية- السابقة إلى الاستقلال- تشعر بوطأة الاستعمار غير المباشر متمثلا في الشركات دولية النشاط الأمريكية، فقادت الفكر في التنمية، منشئة مدرسة التبعية ودعاوى النمو اللامتكافئ. ودعا بول بريبش "الأمين التنفيذي للإيكلا" إلى اتباع منهج الإحلال محل الواردات، وأيده حونارد ميردال الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا الذي أوضح أن التجارة بين الدول المتقدمة والنامية لم تحدث أثرا انتشاريا للتنمية spread effects، بل أعقبت آثارا انحسارية backwash effects. ومن ثم دعا بريبش إلى تكامل إقليمي لتعزيز التجارة البينية وفتح الأسواق الوطنية أمام الأنشطة المستجدة من خلال منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، LAFTA.

غير أن مجموعة الدول الأصغر والأقل تقدما في منطقة الأنديز- التي شعرت بعدم القدرة على الاستفادة من تحرير التجارة مع دول مجاورة أكبر منها حجما وأكثر تنوعا في اقتصاداتها- سعت إلى بناء صناعات تكاملية بعيدا عن هيمنة عابرات القوميات وتسلط رأس المال الأجنبي, ولكنها واجهت مشكلة تباين قدرتها على الدخول في صناعات حديثة، بينما وقفت عابرات القوميات حجر عثرة في طريقها.

ونشأ نموذج آخر للتنمية في جنوب شرق آسيا، اقتفى أثر اليابان التي لعبت فيها وزارة التجارة والصناعة MITI منذ ١٩٥٩ دورا محوريا في بناء نهضة صناعية على قاعدة محدودة للموارد الطبيعية، تنتج منتجات متطورة توجه لأسواق اقتصادات غنية. واعتمد هذا النموذج على العناية النوعية بالعنصر البشري برفع مستواه التعليمي والمهني، في مجتمعات تنادي ثقافاتها بتقديس العمل، فتجاوز معدل النمو خلال الستينيات ٨,٥٪ في عدة دول في الإقليم . وساندت الدولة فيها بناء اقتصاد موجه للتصدير لا الإحلال محل الواردات, وهيأت لها الدول الرأسمالية الفرص للتصدير والحصول على التقنيات ورؤوس الأموال اللازمة لتعزز التمسك باقتصاد السوق في مواجهة المد الشيوعي الذي ترتب على قرب تلك الدول من كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية.

ولم تكن محاولة التكامل الإقليمي في تلك المنطقة مبنية على منهج السوق المشتركة- رغم أنها كانت أقرب إلى مفاهيمها الاقتصادية- إذ ركزت على النواحي الأمنية لا سيما وأن المنطقة كانت مسرحا لتجارب أجرتها دول نووية، وعلى التعاون الوظيفي الذي يحمي دول المنطقة من الوقوع في أحضان الشيوعية، وتخليص ما كان قد انخرط فيها فعلا منها. واهتم تجمع الآسيان ببناء علاقات تعاون مع عدد من الدول الصناعية لتؤمن مسار تكاملها الذي اعتبر نموذجا لـ"الإقليمية المنفتحة" open regionalism.

(جـ) التنمية العربية خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين:

قامت الدول العربية السبع المستقلة- التي أسست جامعة الدول العربية خلال الخمسينيات- بإنشاء مجالس حكومية لوضع برامج استثمارية، مستعينة بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أو البنك الدولي, ثم انتقلت خلال الستينيات إلى إنشاء أجهزة للتخطيط القومي، يغلب عليها الطابع الإلزامي للقطاع العام- الذي اهتم بالبنية التحتية والخدمات الأساسية- والتأشيري للقطاع الخاص, وسبقت النموذج الأمريكي اللاتيني- في شقه الإقليمي- بمحاولة إقامة سوق عربية مشتركة تناظر السوق الأوروبية المشتركة، ولكنها تفاوتت في رؤاها للتنمية نظرا لاختلاف مقوماتها الاقتصادية: فاتجه العراق إلى "الإعمار" باستغلال فوائض عائدات النفط لتعزيز البنية الأساسية الزراعية، خاصة مشاريع الري والصرف- لفائدة ملاك الأراضي الزراعية في المقام الأول- ثم تحول لإنشاء أنشطة صناعية

تحويلية لفائدة العمال والمستهلكين. وشهدت مصر في منتصف الخمسينيات سيطرة على المنشآت الاقتصادية الرئيسة، وبداية للتصنيع بقيادة القطاع العام، تحولت إلى تخطيط شامل يرجح الإحلال محل الواردات تبعه تحول اشتراكي. وانتقل هذا الأسلوب إلى سوريا في ظل دولة الوحدة، بينما قادت الثورة العراقية تحولا اشتراكيا، انتقل به مجلس الإعمار إلى مجلس للتخطيط. ورفضت كل من السعودية ولبنان الانضمام إلى مجلس الوحدة الاقتصادية وفضلتا اتباع نظام اقتصادي حر منفتح على العالم الخارجي. بينما حاولت الأردن أن تبني اقتصادها المثقل بالقضية الفلسطينية على تعزيز علاقاتها التجارية العربية.

وأدى هذا التباين في السياسات والإستراتيجيات إلى عجز مجلس الوحدة عن إكمال منطقة التجارة الحرة التي أسميت سوقا مشتركة. ومر اليمن بتحول من ملكية متخلفة إلى جمهورية ظلت بعض الوقت مسرحا للقلاقل. وخلال النصف الثاني من الخمسينيات حصلت كل من ليبيا والسودان وتونس والمغرب على استقلالها. ودخلت ليبيا قائمة الدول المنتجة للنفط في أوائل الستينيات, فبدأت تسعى إلى التخلص من تدني مستوى النمو. بينما ظل السودان يعيش على المشروعات الزراعية التي نشأت في ظل الاحتلال البريطاني، معانيا من ضعف في بنيته الأساسية، خاصة استصلاح الأراضي وتنظيم موارد المياه للنهوض بإمكانياته الزراعية التي كانت كفيلة بدعم الأمن الغذائي العربي.

أما دول المغرب فقد تطلعت إلى تحقيق تكامل المغرب العربي الكبير ولكنها أخفقت. وفي تونس دفع اتحاد الشغل نحو التخطيط، في مواجهة القوى البرجوازية التي رفعت راية الوحدة الوطنية رغم تفاقم الفروق الإقليمية (الجهوية), وجرى ربط الدولة المستقلة بالجماعة الأوروبية بالتركيز على صادرات المنتجات الزراعية. واهتمت المملكة المغربية بالتخطيط طويل الأجل وبالمشاكل الجهوية، غير أنها تأثرت بموجات جفاف وتراجع عائدات الفوسفات وتفاقم تباين توزيع الدخل لصالح الإقطاع. وعندما لحقت بهما الجزائر في أوائل الستينيات، تعرضت لنزوح مفاجئ لرجال الأعمال المستوطنين، مما عرضها لمشكلة المحافظة على الأنشطة القائمة فلجأت إلى التسيير الذاتي، واعتمدت نظاما تتولى فيه الدولة بناء صناعات أساسية بغرض تزويد جاراتها الأفريقية

باحتياجات كانت تعتمد فيها على الاستيراد من أوروبا، ولكن النتائج ظلت محدودة.

وشهدت الستينيات استقلال كل من الصومال وموريتانيا وهما من الدول الأقل نموا. واهتمت الصومال- التي تعيش على الرعي وتهمل ثروتها السمكية- ببناء أجهزة الدولة في ظل تدني شديد للبنيات والخدمات الأساسية. ثم أقامت ما أسمته نظام الاشتراكية العلمية، سيطرت عليه حكومة عسكرية، ثم تداعى النظام نتيجة الحرب الأهلية. أما موريتانيا فإلى جانب قطاع زراعي بدائي يعاني من الجفاف، واعتماد نصف صادراتها على الصمغ العربي، استغلت أطراف أجنبية ما لديها من مناجم للحديد والنحاس ومصايد للأسماك. وقد عانت من مشاكل مع جاراتها في غرب أفريقيا، وتعرضت بدورها إلى عدم الاستقرار..

وظهر نموذج آخر مع استقلال الكويت في أوائل الستينيات هو بناء الجهاز الإداري متضمنا مجلسا للتخطيط، وتوظيف أموال النفط في توفير خدمات متطورة لبناء مجتمع الرفاهة، مع تقديم معونات تنموية لدول شقيقة وصديقة لكسب ودها في سعيها لحماية استقلالها من تهديد العراق (وإيران)، وانضمت إلى السعودية ولبنان في اتباع اقتصاد حر، يهتم بالتجارة والخدمات والاستثمارات الخارجية على حساب تصنيع جاد.

وفي ١٩٦٧ تعرضت دول الجوار الإسرائيلي لهزيمة عرقلت جهودها لمواصلة التنمية، وقامت دولة اليمن الديمقراطية على أساس اشتراكي يضاهي نظم أوروبا الشرقية رغم عدم توفر القاعدة الإنتاجية والقدرات البشرية. وعندما استقلت باقي إمارات الخليج في أوائل السبعينيات تجمع بعضها في دولة الإمارات بينما فضلت البحرين وعمان وقطر إقامة دولها الخاصة، وسعت جميعا إلى بناء جهازها الإداري وخدماتها الأساسية بالاستعانة بأيد عاملة وافدة، معتمدة على إيراداتها النفطية. وفي منتصف السبعينيات انضمت كل من جزر القمر وجيبوتي وهما من أقل الدول نموا. وظلت فلسطين مسرحا للعربدة الإسرائيلية التي اغتصبت مواردها وفي مقدمتها البشر والأرض والمياه.

وهكذا سادت التنمية العربية عوامل التباين في مناهج التنمية، والاختلاف في أساليب إدارة الدولة، بينما انشغلت غالبية الدول ببناء الدولة القطرية أو

إعادة بنائها, ومن ثم يصعب الحديث عن "تنمية عربية" أو "تكامل (اقتصادي) عربي" أو عن توظيف التكامل في خدمة التنمية.

القسم الثالث – تطور مناهج التنمية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين:

(أ) جهود التنمية على المستوى الدولي:

أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها عددت في عقد التنمية الأول أهدافا عامة تفتقد آلية التحقيق، باستثناء الدعوة لتنظيم علاقات ومؤسسات لتزويد الدول النامية بالموارد اللازمة للحصول على معونات فنية ومالية, وهو ما وضح أنه غير كاف لتحقيق نقلة نوعية من حالة التخلف والركود إلى مسار قادر على التسيير الذاتي, في الوقت نفسه حفلت الأدبيات بدراسات عن إستراتيجيات للتنمية اختلفت في منطلقاتها وفي مساراتها, ومن ثم حاولت الجمعية العامة إقامة العقد الثاني على أساس "إستراتيجية دولية للتنمية" تتضمن عملا مشتركا بين الدول المتقدمة والنامية في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية: في الصناعة والزراعة، والتجارة والمال، والتوظيف والتعليم، والصحة والإسكان، والعلم والتكنولوجيا. وحددت لها غايات بدأت بمعدل لنمو الناتج المحلي لا يقل عن ٦٪ سنويا، ولنمو نصيب الفرد ليبلغ ٣,٥٪ على الأقل، يتضمن أهدافا قطاعية، وأهدافا لنمو معدلات الادخار وكل من الصادرات والواردات.

ومع ظهور خطأ تصور التساقط التلقائي لثمار التنمية، وتفشي الفقر وانتشاره- سواء مقابل غنى فئة محدودة، أو غنى الدولة نفسها- طالبت بزيادة فرص تمتع جميع الناس بحياة أفضل وتحقيق زيادة عدالة توزيع للدخل والثروة لتحقيق عدالة اجتماعية وكفاءة في الإنتاج، وإحداث رفع كبير لمستوى التوظيف وبلوغ درجة أعلى من ضمان الدخل وتوسيع وتحسين تسهيلات التعليم والصحة والتغذية والإسكان والرفاهة الاجتماعية وحماية البيئة. واعتبرت هذه الغايات عوامل محدِّدة وفي نفس الوقت نتائج نهائية للتنمية، لذا يجب اعتبارها أجزاء متكاملة لنفس العملية الديناميكية ومعالجتها بصورة موحدة. وحددت مهاما لمنظمات الأمم المتحدة والدول- خاصة المتقدمة- لتحقيق غايات العقد.

وطالبت الدول النامية بوضع أهداف كمية للتوظيف مع الاهتمام بقصر استخدام التقنيات كثيفة رأس المال على الحالات التي تكون فيها أرخص بالأسعار الحقيقية وأكثر كفاءة، مع تحسين الإنتاجية. طالبت بالاهتمام بالتنمية البشرية والتنمية الريفية وتنمية الدول الأقل نموا. ودعت الدول النامية لإنشاء وتعزيز آلياتها التخطيطية والخدمات الإحصائية، لصياغة وتنفيذ خططها التنموية خلال العقد، وأن تتأكد من واقعية خططها وطموحاتها.

غير أن بداية السبعينيات شهدت اضطرابات اقتصادية عالمية، فانهار نظام بريتون وودز النقدي، وبدأت موجة تضخم ركودي حدث خلالها ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، تبعته الطفرة الأولى لأسعار البترول، فاتجه الفكر إلى قضايا الغذاء والطاقة على المستوى العالمي، وزاد الاهتمام بقضايا البيئة وعلاقتها بالتنمية، وفجر نادي روما مشاكل تعرض موارد الكوكب للنضوب، وقضايا التلوث، والعلاقة بين التنمية والسكان. وتلقف البنك الدولي التحذير من أن ثمار النمو لا تتساقط تلقائيا، فأكد مديره مكنمارا أن النمو صحبه انتشار الفقر المطلق وتفشي البطالة، حيث عانى نصف سكان الدول النامية من الفقر، ووقع معظمهم في نطاق الفقر المطلق. غير أن العلاج اختلف:

(١) فقد ركزت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قضايا توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية، فدعت إلى تحسين السيطرة والسيادة على الموارد الطبيعية وتعديل نظم حيازة الأراضي، وغيرها من الإجراءات اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية مستقلين ومتواصلين ذاتيا، مع العمل على رفع معدلات التوظيف لأقصى مستوى ممكن وإعادة توزيع الدخل ومكافحة مشاكل نزوح رأس المال المحلي واستنزاف العقول والحل العام لمشاكل الصحة والتغذية والإسكان والتعليم. وطالبت الدول النامية بأن تحسن تخطيطها القومي، وتوجهه نحو وضع خطط تنمية قومية متناسقة ومتكاملة ذات غايات اقتصادية واجتماعية مختارة بعناية، وتراعي مصالح فئات الدخل الدنيا, وأوسع قدر من المشاركة في جهود التنمية, كما طالبتها بمعالجة مشاكل القطاع الزراعي وهو الغالب في معظم الدول النامية، وإجراء إصلاح زراعي لتحسين نظم ملكية الأراضي حيثما كان ذلك مناسبا، وتقوية دور التعاونيات في الإنتاج الزراعي،

وإعطاء أولوية لإدارة المياه وتوسيع تسهيلات الري بتطوير البذور مرتفعة الغلة، وتنمية المناطق الريفية.

(٢) ومقابل الاهتمام بالقضايا العامة التي فجرها نادي روما والتي تهدد نمو العالم المتقدم في المقام الأول، حملت مؤسسة باريلوتشي في أمريكا اللاتينية لواء إستراتيجية "إشباع الحاجات الأساسية" مع اتخاذ ما يلزم لتحسين توقعات الحياة عند الميلاد. وأيدت منظمة العمل الدولية هذا التوجه كأساس لزيادة التوظيف، كما أوضحت منظمة الصحة العالمية أن الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية للجميع أقل كلفة من الطب العلاجي. وأكدت الجمعية العامة في إستراتيجية العقد الثاني على "التنمية البشرية" التي انصبت على تنمية الموارد البشرية، بتوجيه جانب من الموارد لأغراض التعليم والتدريب والرعاية الصحية والتغذية وخفض الخصوبة.

(٣) أما البنك الدولي فرغم أن الدراسة التي كلف بها مجموعة من الباحثين بقيادة تشينري أوضحت أنه لا تعارض بين تواصل النمو وعدالة توزيع الدخل، إلا أنه حذر من أن تتم العدالة على حساب النمو الاقتصادي الذي يوفر الموارد اللازمة لتحقيقها. وطالب بالتخلي عن هدف تقليص فجوة الدخل بين الدول المتقدمة والنامية، ونصح بعدم اتخاذ تدابير موجهة خصيصا لمعالجة قضية التوزيع، وبالتركيز على الجمع بين النمو الاقتصادي وإشباع حاجات التنمية البشرية، لتصبح التنمية البشرية- التي دعت إليها إستراتيجية عقد التنمية الثاني الذي اعتمدته الأمم المتحدة- أحد أعمدة إستراتيجية تنموية سليمة

(٤) أما مجموعة الدول النامية فقد أكدت على أن القضية لا تقتصر على تصحيح الشؤون المحلية، بل على تصويب العلاقات الدولية التي أفرزت "الاستعمار الجديد". فدعا الزعيم التنزاني جوليوس نيريري دول الجنوب إلى اتباع منهج "الاعتماد الجماعي على النفس". كما طلبت الجزائر نيابة عن تلك الدول عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول "المواد الأولية والتنمية" في ١٩٧٤، تبنت دعوة لإقامة "نظام اقتصادي دولي جديد" يعالج ما عانته الدول النامية نتيجة الاختلالات في النظام السائد.

(٥) وتبنت منظمة التنمية الصناعية في ١٩٧٥ "إعلان ليما" الذي دعا لرفع حصة الدول النامية إلى ٢٥٪ من الناتج العالمي الصناعي بنهاية القرن.

(٦) بالمقابل رفعت الدول المتقدمة راية الاعتماد المتبادل، لتبرير نمط العلاقات الدولية السائد مع العالمين الثاني والثالث.

غير أن الدول المتقدمة- خاصة الأوروبية- لم تتوقف عند دعاوى الاعتماد المتبادل الذي توجهه الأسواق العالمية التي كانت لها السيطرة التامة عليها، بل لاحظت أن التقدم الذي أحرزته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قاده البحث العلمي والتطوير التطبيقي وما أفضى إليه من اكتساب قدرات تنافسية على المستوى العالمي مكنت من مواصلة التقدم إلى مجالات جديدة. ومن ثم تبنت الجماعة الأوروبية سياسات تطوير تكنولوجي تتعاون فيه أقطارها على النهوض بقطاعات رائدة في مجالات الحاسبات والإليكترونيات والمعلومات، وتكنولوجيا الفضاء وكسر الاحتكار الأمريكي لصناعة الطائرات، وتطوير الطاقة والمنتجات الصيدلانية. كما أن هذا التقدم ساعد الولايات المتحدة على الامتداد بسيطرتها على الأسواق خارج نصف الكرة الغربي من خلال شركاتها دولية النشاط.

ولم تتمكن المنظومة الاشتراكية من المجاراة في هذا المجال رغم محاولاتها إقامة علاقات مباشرة بين منشآت الأعمال عبر الحدود القطرية. ومع تنامي دور عابرات القوميات أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في ١٩٧٣ على مبدأ عدم جواز تدخلها في الاقتصادات الوطنية. وأعطى برنامج عمل النظام الاقتصادي الدولي الجديد كل دولة الحق في اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة المتعلقة بأنشطتها إذا وجدتها ضارة ببلوغ التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وأنشئ قسم خاص بها في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وقامت مفوضية عابرات القوميات بإعداد مسودة مدونة سلوك لها في ١٩٩٠. ومع تلاحق أحداث التسعينيات نقل القسم في ١٩٩٣ لأمانة الأنكتاد باسم "قسم الشركات عابرة القوميات والاستثمار". وساهمت تطورات التسعينيات في ترسيخ أقدام العابرات كما سنرى لاحقا.

ورغم دعوة الأمم المتحدة لتعديل النمط السائد للتجارة العالمية لصالح الدول النامية وتقليص الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية، سعيا إلى إيجاد نظام متوازن ومتكافئ للعلاقات الاقتصادية الدولية، فقد أدى تراجع أسعار المواد الأولية في منتصف السبعينيات إلى تدهور نسب تبادل الدول النامية وتنامي

عجوزات موازين مدفوعاتها على نحو غير مسبوق مما أوصل عبء الديون حدودا لا قبل للعديد منها بتحملها, وأصبح تنامي عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية من أهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي, فاتجهت الجمعية العامة إلى إعداد إستراتيجية جديدة للتنمية العالمية في الثمانينيات, ودعت لأن توفر الإستراتيجية الجديدة مجموعة مترابطة ومشتركة من الإجراءات في جميع قطاعات التنمية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية وضمان مشاركتها المتكافئة والتامة والفعالة في إعداد وتطبيق جميع القرارات في التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي على أساس المنفعة المتبادلة, وإحداث تغيرات عميقة الأثر في هيكل الإنتاج العالمي لتوسيع وتنويع الإنتاج وإتاحة توظيف إضافي للدول النامية, وإحداث زيادة كبيرة في الإنتاج الغذائي والزراعي لهذه الدول, وتطوير بنية أساسية مؤسسية ومادية في مختلف قطاعات التنمية فيها, وتشجيع تصنيعها وتحقيق تقدم سريع وملموس نحو هدف مؤتمر ليما, وإحداث زيادة كبيرة في تدفق الموارد بالأسعار الثابتة إليها على أساس قابل للتنبؤ ومستمر ومؤكد, وزيادة استجابة النظام النقدي الدولي لاحتياجاتها ومصالحها في إطار عملية إصلاحه لمنفعة المجتمع الدولي, وتعزيز نقل التكنولوجيا لها.

ونددت إستراتيجية العقد الثالث بعدم تحقيق ما دعت إليه سابقتها، مما أدى إلى أن يعيش ما يقرب من ٨٥٠ مليون في العالم النامي عند حد الكفاف، يعانون من الجوع والمرض وبلا مأوى ويفتقدون إمكانيات التوظيف المنتج. ويبقى الاقتصاد الدولي في اختلال توازن هيكلي، يتصف بمعدل نمو أبطأ مصحوب باتجاه لتزايد التضخم والبطالة، وعدم استقرار نقدي مزمن، وضغوط حمائية متزايدة ومشاكل هيكلية وأخطاء في التكيف وعدم التأكد من حدوث نمو طويل الأجل. وأكدت أنه لا يمكن حل هذه المشاكل في سياق اقتصاد عالمي يتميز بالاعتماد المتبادل بدون حل مشاكل الدول النامية. ودعت لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية لتحقيق خفض كبير في التباينات السائدة بين الدول المتقدمة والنامية والإسراع في خفض الفقر والتبعية، ومن ثم حل المشاكل الاقتصادية الدولية والتنمية الكوكبية المتواصلة وإحداث تغيرات عميقة في هيكل النظام الاقتصادي الدولي الجاري على أساس من العدل

والمساواة والمنفعة المتبادلة والسيادة التامة والمستمرة لكل دولة على مواردها وأنشطتها الاقتصادية. وأكدت أن النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج والعدالة الاجتماعية عناصر أساسية ومتكاملة للتنمية.

وعلى الدول النامية أن تزيد من التركيز على الاعتماد الجماعي على النفس كوسيلة لتسريع تنميتها والمساهمة في نظام اقتصادي عالمي جديد، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بينها من أجل خفض تبعيتها الخارجية وتعرضها. ووجهت الاهتمام إلى العناية بمشاكل الدول الأقل نموا والحبيسة والأكثر تضررا، واتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء الاستعمار والإمبريالية والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية, والتمييز والتفرقة العنصريين, والهيمنة والتوسع, وجميع أشكال العدوان والاحتلال الأجنبيين دون إبطاء. ودعت إلى توسيع وتنويع التجارة الدولية للدول النامية، والعمل على رفع معدلات ادخارها المحلي مع اقتراب المعونات الرسمية الدولية من هدف ١٪ الذي حدد لها. ودعت لإجراء مزيد من إصلاح النظام النقدي العالمي مبكرا في العقد وعلى امتداده، لزيادة استجابته لاحتياجات ومصالح الدول النامية لخلق ظروف مواتية لتنميتها ولنمو الاقتصاد العالمي. كما طالبت بإحداث خفض كبير في معدل التضخم وتخفيف آثاره السلبية لضمان تحقيق نمو اقتصادي متواصل ومتزايد وحقيقي. ونادت بضرورة دعم البنية الأساسية المؤسسية للدول النامية، والتغلب على اختناقات وقيود النقل والاتصالات التي تواجهها، والالتفات للدور الإيجابي للقطاع العام في تعبئة الموارد الداخلية وصياغة وتنفيذ خطط التنمية وتحديد الأولويات الوطنية. وشددت على أن تصاغ خطط وأهداف التنمية للدول النامية على أساس منهج موحد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المتوازنة لجميع قطاعات الاقتصاد لتحقيق نمو متسارع وزيادة فاعلية الإنتاج، مع أخذ الغايات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل في الاعتبار بجانب الغايات المباشرة للتنمية.

وأدرجت في الغايات الأساسية للمجتمع العالمي خلال العقد خفض الفقر وإزالته وتحقيق توزيع عادل لمنافع التنمية، ومعالجة تفشي نقص العمالة والبطالة، وانتشار الأمية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وسوء الإسكان وتدهور البيئة في المناطق الفقيرة المكتظة بالسكان في الحضر وسوء الأوضاع في الريف.

على أن غالبية أغراض وغايات العقد الثالث لم تتحقق، إذ تعرضت دول السوق المتقدمة خلال السنوات الأولي للسبعينيات لركود واختلالات توازن خارجية ومالية وبطالة مرتفعة نسبيا. وتباطأ نمو دول شرق أوروبا وتزايدت الحاجة لتحول هيكلي مما أدي إلى تغيرات اقتصادية وسياسية ضخمة في نصف الثمانينيات الثاني. واتصفت البيئة الاقتصادية الخارجية للدول النامية بتقلص تدفقات الموارد وتراجع أسعار المواد الأولية وارتفاع أسعار الفائدة وتزايد عوائق النفاذ للأسواق, وكان متوسط نموها الكلي خلال الثمانينيات ٣٪ وللفرد ١٪، مقابل ٥,٥ و ٣٪ في الستينيات والسبعينيات, واشتعلت أزمة المديونية في ١٩٨٢ وتوقف صافي الإقراض من البنوك التجارية.

وتحقق ما توقعته الجمعية العامة في ١٩٦٢ من حدوث تحويل عكسي لصافي الموارد المالية للدول المدينة التي زاد ضعف قدرتها على خدمة الديون بارتفاع سعر الفائدة وتدهور نسب التبادل. وأدى هذا لاقتصار نمو الدول النامية التي تعاني من صعوبات في خدمة الدين خلال ٨١-١٩٩٠ على ١,٥٪، واعتبر العقد ضائعا بالنسبة لتنمية الدول الأقل نموا.

وشهدت الثمانينيات تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وتوترات وصراعات سياسية وكوارث طبيعية ومن صنع الإنسان كانت تكاليفها فادحة ومدمرة. وبعد أن أقرت برنامجا لاستعادة التنمية الأفريقية، ٨٦-١٩٩٠، أشارت الجمعية في ١٩٨٧ إلى أن استمرار مشاكل مديونية الدول النامية أصبح عقبة رئيسية تحد من استعادتها تنميتها طويلة الأجل، مما أدى لازدياد درجة تعرض النظام المالي الدولي، وأثر سلبا على قدرة الدول المدينة على الاستيراد والدائنة على التصدير، مما أثر على النمو والتوظيف. وبدأت المؤسسات الاقتصادية الدولية تفرض برامج للتثبيت والتكيف الهيكلي على الدول النامية المدينة، فطالبت الجمعية العامة في ١٩٨٨ بالاهتمام بالتبعات الاجتماعية لتلك البرامج وتخفيف التكاليف السياسية والاجتماعية والإرهاق fatigue المترتبة عليه بما يساهم في استعادتها نموها الاقتصادي وتنميها وجدارتها الائتمانية. وأكدت أن الغاية الرئيسية لأية إستراتيجية يجب أن تكون بلوغ الدول المدينة معدلا للنمو يكفي لتمكينها من إشباع حاجاتها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ومن ثم تحسين قدرتها على خدمة الدين.

وأظهرت إسقاطات للتسعينيات استمرار التردي خلالها ما لم تحدث تغيرات كبيرة في السياسات.

(ب) التنمية في الوطن العربي:

كان العامل الأبعد أثرا في المنظومة العربية هو حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما أعقبها من طفرة في أسعار النفط استفادت منها دول عربية أغلبها محدود الموارد البشرية والطبيعية الأخرى. وترتب عليها تقسيم للدول العربية وإعادة تنظيم علاقاتها على أساس المورد الأوفر لدى كل منها. وقد اعتمد "التقرير الاقتصادي الموحد"- عندما بدأ في أول الثمانينيات- تقسيما رباعيا:

(١) دول ذات وفرة نسبية في الموارد الطبيعية وإلى حد ما البشرية إضافة إلى ثروتها النفطية: الجزائر والعراق، وكلاهما كان يعتمد على سيطرة القطاع العام.

(٢) دول تعتمد أساسا على الريع النفطي مع محدودية الموارد الطبيعية الأخرى والبشرية: الإمارات، السعودية، قطر، الكويت، ليبيا، وصب النفط أساسا في يد الدولة لتتولى بناء دولة حديثة وإعادة توزيع عائده، بينما ظل نشاط القطاع الخاص محدودا.

(٣) دول متنوعة الموارد ولدى بعضها موارد نفطية محدودة، وتضم باقي الدول العربية عدا الأقل نموا.

(٤) الدول الأقل نموا، والتي تعتمد أساسا على قطاعات أولية هشة.

وترتب على ذلك أن سادت النظرة إلى التنمية العربية دعاوى تبادل الموارد لتعويض النقص لدى الكل؛ بانتقال العمالة إلى الدول النفطية محدودة القاعدة السكانية مدفوعة بارتفاع الأجور فيها بتأثير النفط ومحدودية عرض الأيدي العاملة، وانتقال المال من الدول النفطية إلى الدول ذات الاقتصادات التي تعاني من عجز، واتخذ ذلك شكل معونات رسمية وتحويلات العمال المغتربين.

وفي غيبة قطاع خاص قوي لدى الدولة النفطية وسيطرة الدولة على معظم الاقتصادات الأخرى، تصاعدت الدعوة إلى إقامة مشروعات مشتركة تساهم فيها الحكومات مع فتحها للقطاع الخاص مطمئنا لرعاية الدولة. وكان هذا اعترافا ضمنيا بضعف المدخل التجاري للتكامل القائم على قاعدة السوق المشتركة عن

الربط بين دول يفتقد نصفها تقريبا وجود اقتصاد قادر على التعامل الإقليمي، وتعاني من اندماج تبعي في الاقتصاد العالمي.

وبدأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الإعداد لعملية التنسيق بين خطط التنمية، وهو ما كان يقتضي البدء بالتنسيق بين المخططين بدعم قدراتهم الفنية وتوفير منظور بعيد المدى لاقتصاد عربي متكامل تجد كل دولة عربية موقعا مناسبا لها فيه، ويتولى التكامل العربي قيادة التنمية في ظل اعتماد جماعي على النفس يحقق تنمية مستقلة لها جميعا. من جهة أخرى سعى مركز التنمية الصناعية للدول العربية إلى بناء إستراتيجية عربية للتنمية الصناعة تجمع بين إستراتيجيتي إشباع الحاجات الأساسية والاعتماد الجماعي على النفس، فكانت صيحة في وادٍ لأن الدول العربية لم تكن مهيأة للاتفاق علي فكرة التكامل الإنتاجي.

ثم جاءت الضربة القاضية بعقد مصر اتفاقيات "كامب ديفيد" في وقت احتدم فيه الصراع بين دول المغرب العربي، وأقامت إيران نظام حكم إسلامي شيعي أثار هواجس دول الخليج. ولم تنجح إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان ومعها وثيقة عقد التنمية لصالح الدول الأقل نموا باقتراح من العراق، في بناء قاعدة لتنمية عربية مشتركة، وأصر القادة العرب على جعل خطتها خطة مشروعات مشتركة، ثم رفضوها عندما طرحت على نحو يحقق التكامل المنشود. ولم يستطع صندوق النقد العربي الذي أنشئ في ١٩٧٧ مساندة الدول العربية ذات العجز، فتركها فريسة برامج البنك والصندوق الدوليتين، كما عجز عن تجنيب الدول النفطية التعرض لتآكل مستمر في فوائضها المالية ولضغوط ما يسمى إعادة تدوير الدولارات البترولية. فاتجهت الدول الخليجية لإقامة تكاملها الإقليمي في ١٩٨١ الذي تبنّى اتفاقية اقتصادية تسعى لإقامة سوق إقليمية مشتركة وإحداث تنمية مشتركة، وإن غلب عليه الهاجس الأمني، خاصة بعد أن نشبت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وامتدت حتى ١٩٨٨.

وسعى العراق إلى إقامة مجلس تعاون عربي في ١٩٨٩ ضم الأردن ومصر واليمن العربية، بينما أقامت دول المغرب العربي مجلسها الخاص، وإن انفرط عقد الأول بعد غزو الكويت، وتجمد الثاني بسبب الخلاف بين المغرب والجزائر

وتذمر ليبيا من عدم مساندة جاراتها لها، خلال الحصار الذي فرض عليها بعد أزمة لوكربي في التسعينيات.

الخـــلاصـــة:

إنه بينما سنحت للعرب فرصة لإحداث نقلة نوعية في التنمية- خاصة بعد أن حققت جميع دولهم الاستقلال السياسي- وبات في مقدورها أن تحقق قدرا من الاستقلال الاقتصادي باعتماد جماعي على النفس، تدخلت التغيرات الدولية والتخبطات السياسية القطرية لتسلبهم كل ثمار التضامن الذي تحقق لبرهة وجيزة.

ووضح حرص الدول النفطية على عائداتها في موقفها من إنشاء صندوق النقد العربي ومن رفع رأس ماله في سياق إستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك، ومن الإستراتيجية ذاتها، ثم تجميد عقد التنمية الذي كان ضرورة ملحة للنهوض بالدول العربية الأقل نموا. بل إن الإستراتيجية ذاتها كانت محاولة للالتفاف حول فكرة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمر الذي أدى إلى تجميد مجلسها بعد أن عجز عن توسيع منطقة التجارة الحرة.

القسم الرابع: الانتقال إلى طور التكنولوجيا وما استتبعه من عولمة:

(أ) التطور والتنمية:

انصب مفهوم مصطلح Development قبل منتصف القرن العشرين على عملية التطور طويل الأجل، التي نقلت البشرية من طور الرعي إلى طور الزراعة وما صحبها من هيمنة الإقطاع كتنظيم لمجتمع ريفي في الأساس، ثم الصناعة وما أفرزته من رأسمالية صناعية صاحبها تنظيم حضري، تراجع فيه موقع كل من الزراعة والريف. وجرى التمييز بين مرحلتين في هذا الطور وفقا للقوى المحركة اللازمة لتشغيل رأس المال العيني التي فاقت قدرات الإنسان والحيوان، هما البخار والكهرباء. وأصبحت المجتمعات الصناعية محتاجة إلى سواعد البشر للتعامل مع الآلات ومنتجاتها، وإلى المواد الأولية التي دفعت لاستعمار اقتصادات

تسخر لإنتاجها، وإلى مصادر الطاقة التي كانت محلية في البداية ثم امتدت إلى حيث توجد في أقطار تملك مصادر لا تدري لها استخداما.

وفي هذا السياق لعب رأس المال النقدي دورا أساسيا، لشراء الآلات والمعدات والمواد الأولية ومستلزمات الطاقة وتشغيلها, وأصبح طلب هذه المفردات هو المحرك للتدفقات الاقتصادية الدولية، يقابله بالضرورة طلب على منتجات الصناعة- يتجاوز الحدود القطرية- الأمر الذي أحدث تطورا جوهريا في هيكل التجارة الخارجية، وفي النظم النقدية التي كان يجب أن تساهم في توفير أصول نقدية تقابل العينية. ومن ثم فإن ما ميز الدول التي دخلت في عداد الدول الصناعية المتقدمة هو امتلاكها القدرة على إنشاء رأس المال العيني وما يصحبه من معرفة فنية، وعلى تحويل مصادر الطاقة إلى قوى محركة صالحة للاستخدام، والسيطرة على مصادر المواد الأولية أينما كانت، فكانت دولا استعمارية بالضرورة.

وحينما أرادت الولايات المتحدة- بمواردها الوفيرة- أن تدخل حلبة التصنيع أوضح ألكسندر هاميلتون في ١٧٩١ أنه لا قبل لها بالوقوف في وجه المنافسة البريطانية، فلابد لها من حماية. وأيد فريدريك ليست هذه المقولة بالنسبة لألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر. وهكذا تبلورت نظرية الصناعات الوليدة، والحاجة إلى حماية لها من منافسة الدول السابقة في التصنيع لفترة تتمكن خلالها من رفع الكفاءة الإنتاجية فيها، وبناء القدرة التنافسية العالمية. وبينما استفادت الدول المتأخرة في التصنيع من هذه النظرية، فقد حرمت منها الدول النامية عندما حاولت التصنيع مؤخرا. وتأكد هذا بسيادة الفكر الليبرالي الذي أشاع مبدأ التحرير متعدد الأطراف للتجارة.

وأعقب الاضطراب الاقتصادي الذي ساد دول العالم الأول الصناعية في السبعينيات، أن جرى تصحيح آثاره على حساب كل من العالمين الثاني والثالث: فاستخدمت آلية التضخم المدار لتحويل الموارد منهما إليها, ورفعت أسعار الفائدة لمستويات باهظة بدعوى جعل الفوائد الحقيقية موجبة لتساعد على امتصاصه, وساهمت القروض التجارية- التي زاد الاعتماد عليها بفعل التضخم وما ترتب عليه من نقص القيمة الحقيقية للمعونات المقدمة للدول النامية لتسدد الزيادات في القيم النقدية للواردات اللازمة للاستثمار والإنتاج والاستهلاك- في

تفاقم مشكلة المديونية، وتباطؤ معدلات التنمية في تلك الدول خاصة أقلها تقدما. كما أن المعسكر الاشتراكي عجز عن ملاحقة معدلات التضخم في الدول الرأسمالية، فلعبت دورها في تحويل موارد منه إليها. ولم تفلح البريسترويكا في تقويم الخلل؛ فكان أن أصاب العالم الثاني في التسعينيات ما تعرض له الثالث في الثمانينيات. وانهار بذلك نموذج تنموي كان مصدر إلهام لدول العالم الثالث في بحثها عن نموذج مناسب لأوضاعها.

واقترنت بذلك عدة عوامل لتعلن دخول العالم في طور جديد يراه البعض مرحلة جديدة للنظام الرأسمالي (جددت فيه الرأسمالية نفسها على حد قول فؤاد مرسي ١٩٩٠)، يستند فيها إلى قوة المعرفة بعد أن كان يعتمد على الآلات الميكانيكية، بينما يعتبره آخرون موجة ثالثة (توفلر ١٩٨٠) تسود فيها الخدمات بعد الانتقال من موجتي الزراعة والصناعة. وإذا كانت موجة الزراعة دفعت البشر إلى التوطن في مقاطعات حول مصادر التربة والمياه، بينما دفعتهم موجة الصناعة للتركز في مدن تترابط فيما بينها في أقطار وطنية، فإن الخدمات المتطورة اعتمدت على التقدم الهائل في الاتصالات لنشر هذا الترابط عبر المعمورة، ليكون الكوكب هو المجال الذي يتحرك فيه البشر والخدمات التي يؤدونها إنتاجية كانت أم استهلاكية.

من جهة أخرى فإن امتلاك العنصر الفاعل في كل موجة ميّز من يملك عمن لا يملك. ففي موجة الزراعة استعبد الإقطاعيون فلاحي الأرض من خلال نظام للرق، وفي موجة الصناعة مكّن العنصر الحاكم- وهو رأس المال- مالكيه من استعباد من لا يملكونه من خلال استغلال العمال واستعمار الدول التي لم تبرح طور الرعي أو الزراعة، فكان هذا السمة المزدوجة للنظام الرأسمالي. وحاليا يتولى عنصر المعرفة التكنولوجية الدور القيادي مستعينا برأس المال، وفي ظله "من يملك المعرفة يستبعد من لا يملكها"، وهو ما يؤدي لإقصاء شرائح عريضة في المجتمعات- خاصة النامية- ولتهميش عدد كبير من الدول، لاسيما الأقل نموا، وصح القول: إن القوى المهيمنة انتقلت من الاستغلال إلى الاستغناء[١٦]،

---

[١٦] كان الاستغلال يعني الإبقاء على بشر لسلبهم ما يملكون من ثروات طبيعية وقدرات عضلية وذهنية, أما الاستغناء فينطلق من أن ما لديهم من ثروات هو حق مباح للقوى المهيمنة على العولمة، ومن ثم يجب إفناء

from exploitation to exclusion، ويمكن بالتالي القول: إن العالم انتقل من الرأسمالية إلى التكنولية technolism، التي تُحل الكوكبية globalism محل الوطنية القطرية nationalism. ومقابل النزعة الحمائية التي سادت التوجه نحو التصنيع، تُرفع راية حماية الملكية الفكرية، مع تأكيد حرية انتقال رأس المال حاملا معه المعرفة المحمية.

معنى ذلك أن الدول المتقدمة صناعيا بدأت تدخل في طور جديد يلزم أن تتبع فيه منهجا تنمويا مستجدا، فهي متقدمة صناعيا، ونامية تكنولوجيا. وتغير مفهوم المنظم الذي وضعه شمبيتر، من ذلك الذي يحسن توظيف ما تراكم من الماضي، إلى المبتكر الذي يبدع معرفة جديدة للمستقبل. وفي ظل التعامل مع المجهول فقد السوق- بمعناه التقليدي- وظيفته كحامل لمؤشرات تخصيص موارد لأغراض التقدم. ومقابل النزعة الحمائية- التي سادت التوجه نحو التصنيع- تُرفع راية حماية الملكية الفكرية، مع تأكيد حرية انتقال رأس المال حاملا معه المعرفة المحمية.

وكان طبيعيا أن تنتهي جولة أوروجواي بعد طول تعثر إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية التي رفضت الدول إنشاءها في النصف الثاني من الأربعينيات، وأن ترعى هذه المنظمة فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية الملكية الفكرية وتحرير التجارة في الخدمات، وإجازة حماية الزراعة، وكلها أمور تحد من اختيارات الدول النامية لمساراتها التنموية.

(ب) نماذج التطور والتنمية:

وترتب على ما تقدم أن أصبحت الدول النامية تواجه مهمة مزدوجة: فعليها أن تواصل التنمية بمفهومها التقليدي المتمحور حول التصنيع في وقت تغلق فيه أبوابه كما أشرنا في ختام الفقرة السابقة، وأن تواجه في الوقت نفسه مطالب المشاركة في موجة التطور الجديدة، التي ما زالت في بداياتها وتقوم الدول المتقدمة بتطويرها، ولا ينتظر أن تستقر في صورة محددة في المستقبل المنظور.

=من "تصادف وجودهم جغرافيا" في مواقعها، كما أن الروبوت أكثر نفعا من بشر لا هم لهم إلا المطالبة بتلبية حاجاتهم الأساسية. ويفسر هذا طبيعة الحروب الدائرة على الأرض العربية ومواطن أخرى.

ويمكن القول: إن النماذج السائدة للتنمية تضم الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي:

١) النموذج الأمريكي: ويقوم بوظيفتين:

الأولى: دفع العالم نحو الرأسمالية الأنجلوسكسونية، التي قام ريجان وثاتشر بتطويرها في الثمانينيات؛ وتعتمد على الخصخصة ومرونة عالية لسوق العمل، وتنامي دور أسواق المال حيث تقوم عملية التمويل على إسهام أولي من الجمهور ثم إعادة تقييم الأسهم في الأسواق، وإجراء الاندماجات والاستحواذات والاستيلاء القسري، مما يتيح سرعة توسع أو انكماش الشركات، وقدرتها على شراء المنشآت المتعثرة وتطويرها تكنولوجيا أو تصفيتها. واستطاعت الشركات العملاقة أن تتحكم في سوق العمل، فهي تمنح قياداتها مكافآت سخية تفوق الأجر المتوسط مئات المرات، وتكافئ الموهبة لا الأقدمية، وتستغني عن أعداد كبيرة من العمال بجرة قلم، مما حرم العمال من الاطمئنان إلى استمرار توظفهم أو لتلقي زيادة مستمرة في أجورهم. كما أنها تسيطر على الأنشطة عالية القيمة المضافة، بينما تعهد بالعمليات الإنتاجية المتعلقة بالمكونات إلى جهات خارجية، الأمر الذي جعل أكثر من نصف التجارة العالمية يتم بين شركات وفروعها. وفيما يتعلق بالتطوير التكنولوجي لعبت الدولة دورا قائدا، فوجهت الاقتصاد أولا إلى الطاقة- وخاصة النووية- ثم انتقلت إلى حرب الفضاء وما تبعها من تقدم هائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ثم دعمت بحوث الهندسة الحيوية فنقلت أساليب تطوير من مجالات مادية إلى أخرى عضوية، وحققت طفرة في النمو الزراعي مع تناقص في التوظيف في كل من الزراعة والصناعة.

والوظيفة الثانية: هي تطويع ظاهرة الكوكبية إلى عولمة[١٧] globalization تخدم مصالحها التي تدعي أنها منتشرة على مستوى العالم. وهي تستند إلى القوة العسكرية التي بنتها خلال فترة الحرب الباردة واستمرت في تطويرها للهيمنة على كل ما تعتبره تهديدا لحضارتها ولمصادر الطاقة التي يشتد اعتمادها عليها. وتعمل في نفس الوقت على تطوير قدرات عابرات القوميات المنطلقة منها، بما

---

[17] تجري التفرقة بين كوكبية كظاهرة globalism وعولمة كعملية globalization مثلما تجري التفرقة بين وطنية nationalism وتأميم nationalization كعملية.

في ذلك تشجيع عمليات الاندماج والاستحواذ على مستوى الدول الصناعية الكبرى، لتتحول إلى كيانات ديناصورية. وواضح أن هذا النموذج هو الوجه الشرس للعولمة.

٢) النموذج الأوروبي: الذي يضم دولا رائدة للموجة الثانية، حملت راية التصنيع عبر عدة قرون. فبعد توجهه إلى الدخول في عدد من التكنولوجيات الحديثة، وجد أن الأمر يقتضي نظرة متكاملة بعيدة المدى، ومن ثم أقر الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٠ إستراتيجية للتطوير التكنولوجي على المستوى الإقليمي؛ لأن التطوير الجاد يفوق قدرات أي من اقتصادات الدول الأعضاء رغم أن منها غالبية السبع الكبار. واتخذت الإقليمية أداة لمواجهة الهيمنة الأمريكية، بعد أن كانت سبيلها إلى مناهضة التصارع القطري، وهو ما جعلها تركز على التماسك الاجتماعي بين شعوبها متعددة الثقافات واللغات، لتحافظ على تميزها في القرية الكبيرة. وفي هذا السياق اعتمدت سياسة اجتماعية عارضتها المملكة المتحدة، لأنها ترعى حقوق العمال، بينما الطريق الثالث لبلير حمّل العامل مسئولية تدبير شؤون تقاعده، حتى لا تهرب استثمارات العابرات منها.

٢) النموذج الياباني:

الذي رأينا أنه اختط لنفسه نمطا للإدارة ولدور الدولة، مع قاعدة ثقافية تقدس العمل. وقد ساعده اختلاف الثقافة واللغة- عما تعمل القوى المهيمنة على العولمة على نشره- على الابتكار في مجال المعلومات والاتصالات، وحقق انتقالا سلسا من الرأسمالية إلى التكنولية، مستفيدا بالروابط الوثيقة بالدول المجاورة ذات الأسواق واسعة الاستيعاب، ومن القدرة على التنافس على المستوى العالمي. وفي نفس الوقت استخدم التقدم التكنولوجي في تطوير منشآته الصناعية على غرار ما فعلت ألمانيا فحقق تقدما وتنمية معا.

٣) النموذج الصيني:

الذي طوع النظام الاشتراكي المدار مركزيا إلى نظام يعتمد على نقل التكنولوجيا واستيعابها وتوطينها، وعلى اجتذاب المواطنين الذين هاجروا إلى مناطق أخرى أكسبتهم معارف يقدمونها عن طيب خاطر للوطن الأم. غير أن هذا النموذج يظل أميل للوصول إلى نهايات الموجة الصناعية مستفيدا من رفع إنتاجية العمل وتجاوز نمو الإنتاجية لنمو الأجر، والسيطرة على رأس المال. وهو

يجاهد للوصول إلى اقتصاد وطني كبير الحجم ينتج لسوق محلية ضخمة وللأسواق العالمية التي تتسع مع التحول إلى الموجة الثالثة وما تعنيه من تفكيك لصناعات وارتفاع في مستويات الدخول. ويظل السؤال قائما: عن مدى الرغبة في الانتقال إلى التكنولية، والشكل الذي يتخذه اقتصاد الخدمات من منظور الفلسفة الصينية؟

٤) النموذج الهندي:

الذي استغل كبر حجمه في الجمع بين اقتصادات متعددة ومتفاوتة المستوى، اعتمادا على النجاح الذي حققه في إقامة نظام ديمقراطي مستقر إلى حد كبير، تغلب به على التعددية الثقافية والاجتماعية، فضلا عن التفاوت في مستويات الدخل. وساعد شيوع اللغة الإنجليزية على مواكبة التطورات العالمية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فأحرز تقدما في خدمات التعهيد outsourcing. وشكلت الطبقة الغنية سوقا متسعة لمنتجات الصناعات والخدمات المتطورة، بينما ساهم انخفاض دخول شريحة كبيرة من السكان في توفير يد عاملة رخيصة، وساعد كبر عدد السكان على تصدير أفراد تتفاوت مهاراتهم وقدراتهم المعرفية. ولهذا الأمر أهميته بالنسبة للدول العربية- الخليجية على وجه الخصوص- التي تستورد من الهند خدم المنازل وفي الوقت نفسه أصحاب المهارات التكنولوجية العالية، بما فيها العاملين في القطاع المالي المتطور.

٥) نموذج واشنطون:

ونعني به النموذج الذي طرحته الولايات المتحدة والصندوق والبنك الدوليان من خلال توافق آراء واشنطون، على أمريكا اللاتينية في أعقاب برنامج برادي للمديونية في ١٩٨٩ بدعوى تصويب السياسات الماكرواقتصادية لتفادي الأزمات المالية والاقتصادية التي استفحلت في الثمانينيات. ويضم هذا التوافق عشر نقاط: انضباط المالية العامة - إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام - الإصلاح الضريبي - إخضاع سعر الفائدة (والنظام النقدي) لقوى السوق - تنافسية أسعار الصرف- تحرير التجارة وإزالة القيود الكمية عن الواردات- حرية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد - الخصخصة - التخلص من القيود الإدارية deregulation - كفالة حقوق الملكية. والعنصر الوحيد الذي يمس شؤون التنمية هو إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من الاستثمار والنشاط الإنتاجي

إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية، مع افتراض أن تقويم السياسات الكلية وتحرير التجارة يطلق التنمية.

وقد أدى التطبيق الحرفي لهذا التوافق لعجز دول أمريكا اللاتينية عن تحقيق نمو مرموق، بل ترتبت عليه أزمة طاحنة في الأرجنتين ١٩٩٩-٢٠٠٢، سبقتها أزمة مالية عنيفة أصابت دول جنوب شرق آسيا في ١٩٩٧. فأضيف في نهاية التسعينيات عشرة عناصر أخرى تتناول مقومات الأداء في مختلف مؤسسات الاقتصاد، شملت: حوكمة الشركات - محاربة الفساد - مرونة أسواق العمل - استهداف تخفيض الفقر - توفير شبكة ضمان اجتماعي - تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية - تطبيق قواعد ونظم معايير التمويل - نظم الصرف الأجنبي - استقلالية البنوك المركزية - استهداف التضخم. وأصبح يطلق على هذا النموذج "توافق آراء واشنطون الموسع"، وهو يؤكد المنحى الليبرالي ويسعى لتقليل أثر مساوئه الاجتماعية التي أطلقت في مواجهتها صيحة "إصلاح اقتصادي بوجه إنساني".

٦) نموذج برشلونة:

توصل اقتصاديون من دول متقدمة ونامية في ٢٤-٢٠٠٤/٩/٢٥ إلى توافق آراء برشلونة الذي وضع أجندة إصلاح جديدة تركز على النمو والتنمية ضمت العناصر التالية:

(١) التوازن بين السوق والدولة والاهتمام بتحسين البيئة المؤسسية وسيادة القانون وحماية الملكية.

(٢) انتهاج سياسات مالية ونقدية واستدانة حريصة، لا تلتزم بتوازن مستمر في الموازنة العامة بل باتباع سياسة مضادة للدورة، مع اعتبار الإنفاق على البنية الأساسية الإنتاجية والبحث والتطوير شراءً لأصول وليس إنفاقًا جاريا عند تحديد أهداف للمالية العامة.

(٣) مراعاة الظروف الخاصة لكل دولة نامية، وعلى المؤسسات الدولية دعم اختياراتها.

(٤) تخلي الدول المتقدمة عن تعنتها في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف والعمل على إنجاح جولة الدوحة على نحو يتيح للدول النامية اتباع إستراتيجياتها التنموية الخاصة.

(٥) إصلاح الترتيبات المالية الدولية التي تحول دون تدفق رأس المال الأجنبي للدول الفقيرة وتحد من وصول المعونات الرسمية لمستويات مناسبة، وتوفير أسواق وأدوات مالية تتفادى الاختلالات في حسابات رأس المال التي تصيب دولا تتبع سياسات سليمة وتسمح بالمشاطرة المتكافئة للمخاطر بين الدول المتقدمة والنامية.

(٦) ومقابل إصرار المؤسسات المالية الدولية وحكومات مجموعة السبع على وجوب تشجيع انتقالية رؤوس الأموال، فإن متطلبات العدالة والكفاءة تقتضي السماح بقدر أكبر من الهجرة الدولية وإدماج المهاجرين في سوق الوظائف والحد من استغلالهم.

(٧) معالجة تدهور البيئة بما فيه مشاكل الدفيئة بسياسات للتنمية المستدامة قطريا وعالميا، وهذه مسئولية الدول المتقدمة والنامية. وواضح أن هذا النموذج هو من قبيل التحفظ على برامج الإصلاح الاقتصادي المستندة لتوافق آراء واشنطون، ولا يمثل نموذجا وحيدا للتنمية، بل هو يعترف بالاختلافات بين أوضاع الدول النامية.

(ج) التحول من محركات التنمية إلى ظواهرها:

بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في نشر تقاريره عن التنمية البشرية، التي أضافت لمعدل نمو الاقتصاد الوطني ظواهر تتعلق بتنمية البشر، في مقدمتها التعليم والصحة[١٨]. وطالبت إستراتيجية الأمم المتحدة للتنمية في التسعينيات بالعمل على تسريع معدلات النمو لمعظم الدول النامية خاصة الأقل نموا، ودعت لمعالجة مشكلة المديونية واتباع سياسات تساعد على احتواء التضخم والعمل على إنجاح جولة أوروجواي وما تعنيه من انفتاح تجاري، وإقرار مدونة سلوك لنقل التكنولوجيا. واكتفت في الجانب القطاعي بما حددته أجهزتها كأهداف للتوظيف والصحة والنساء والأطفال والصناعة والتكنولوجيا والزراعة والغذاء والسكان والتعليم والثقافة والمأوى والموئل والاتصالات والنقل بما فيه النقل البحري والبيئة, وركزت على مجالات ذات أولوية تشمل استئصال الفقر وعدالة

---

[18] هناك مؤشرات عديدة تفصيلية، لكن المؤشر الرئيسي يركز على ثلاثية: "الفقر والجهل والمرض"، وهي سابقة على الاهتمام بقضية التنمية.

التوزيع ومكافحة الجوع وتنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية والسكان والبيئة والغذاء, وأنماطا للتنمية توجد علاقة تعاضد بين النمو الاقتصادي السريع والغايات الاجتماعية.

واكتسبت دعاوى النيوليبرالية زخما بعقد اتفاقيات مراكش في ١٩٩٤ بعد تعثر دام ست سنوات لجولة أوروجواي. ورغم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٩١ بعقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية، ماطلت الدول المتقدمة، إلى أن تم عقده في ٢٠٠٢ وصدر عنه "توافق آراء مونتيري" الذي أكد على تحقيق أهداف العون الإنمائي الرسمي، وتحقيق الدول المتلقية له للشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية ومكافحة الفساد، والالتزام بنظام تجاري ومالي منفتح ومتكافئ وقائم على قواعد وقابل للتنبؤ وغير تمييزي.

وحفل النصف الأول من التسعينيات بعدد من المؤتمرات الدولية والقمم المعنية بجوانب معينة للتنمية. فعقد في ريو دي جانيرو ١٩٩٢ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة، لمعالجة قضايا التدهور المستمر في البيئة العالمية، الناجم عن نمط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام لاسيما في الدول الصناعية وتفشي الفقر في الدول النامية, ثم رفع شعار التنمية البشرية المستدامة، بالربط بين الاستدامة البيئية وتوفير إمكانيات التنمية للأجيال المتعاقبة من البشر. وأكد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ١٩٩٤ على العلاقات المتبادلة بين السكان والنمو المتواصل والتنمية المستدامة. وركزت قمة التنمية الاجتماعية كوبنهاجن ١٩٩٥ على قضايا الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي.

وقامت الجمعية العامة بعد ذلك بالربط بين نتائج المؤتمرات السابقة من خلال "أجندة التنمية" التي اعتمدتها في ١٩٩٧، ونوهت بتحديات العولمة التي تزيد من الاندماج في الأسواق العالمية للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا والعمل، وتتيح انتشار الأفكار والثقافات وأنماط الحياة بفضل الابتكارات في النقل والاتصالات. وبات من الصعب على الدول منفردة معالجة عدد متزايد من القضايا- مما يتطلب تعاونا دوليا- يلعب فيه فاعلون غير رسميين ذوو بعد كوكبي كعابرات القوميات والمؤسسات المالية الخاصة والمنظمات غير الحكومية أدوارا مهمة. وتجمع الأجندة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية: التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة كمكونات للتنمية المستدامة، وتعتبر

النمو الاقتصادي ضرورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول لاسيما النامية، لمواجهة التزايد المستمر في فجوات التنمية، الأمر الذي يدعو لاتباع سياسات اقتصادية سليمة, كما تؤكد العلاقة الوثيقة المتبادلة بين السلام والتنمية ودعم كل منهما للآخر, وطالبت بسيادة الديمقراطية واحترام الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية والحكم والإدارة المتصفين بالشفافية والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، وتمكين المرأة وإشراكها التام على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع. ومن أجل تحسين البيئة الاقتصادية الدولية- لتكون مواتية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للدول النامية- أكدت على الشراكة الكوكبية في التنمية.

وبالإضافة إلى تعاون "الجنوب/جنوب" اعترفت الأجندة بالتكامل والتعاون الاقتصادي الإقليمي كوسيلة لتوسيع فرص التجارة والاستثمار وتشجيع النمو والتنمية المستدامة والصيغ الأخرى للتعاون بين الدول في المناطق المختلفة، شريطة أن تكون منفتحة للخارج. وأطلقت قاعدة ٢٠/٢٠ لتوجيه جانب مهم من المساعدات التنموية والإنفاق العام لتمويل البرامج الاجتماعية الأساسية, وأكدت على غايات ومبادئ المأوى المناسب للجميع وتنمية الموئل المستدامة في مجتمع يتزايد تحضرا التي نادى بها إعلان إسطنبول للمستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل-٢ في مؤتمر إسطنبول ١٩٩٦. ودعت إلى انتهاج المشاركة، بما في ذلك إشراك الفاعلين غير الرسميين من المجتمع المدني والفقراء وغيرهم في التخطيط والتنفيذ، مع تأكيد مسئولية الدولة عن صياغة السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما فيها تصحيح فشل الأسواق وتقديم السلع العامة وخلق بيئة مناسبة لتمكين القطاع الخاص وأطر قانونية وإدارية مناسبة، وتشجيع المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية في أنشطة تكمل وتعزز الغايات الوطنية.

(د) إعلان الألفية وغاياتها التنموية:

اهتمت الأمم المتحدة في ختام القرن العشرين بمتطلبات التعامل مع تحديات العولمة، وما أفرزته الثورة التكنولوجية وسيادة اقتصاد المعرفة من انقسام رقمي. وأصدرت في ٢٠٠٠ إعلان الألفية الذي اعتبر أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه العالم اليوم هو ضمان أن تكون العولمة قوة إيجابية لجميع

الشعوب، نظرا لعدم اقتسام منافعها وتكاليفها بالتساوي، ومن أجل هذا دعت لإقامة شراكة قوية في سياق العولمة، بإيجاد فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عامة لتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر, وأقرت مجموعة من القيم الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية في القرن ٢١: الحرية – المساواة – التضامن – التسامح – احترام الطبيعة – تقاسم المسئولية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أرجاء العالم. ودعت للعمل دوليا وقطريا على خلق بيئة مواتية للتنمية والقضاء على الفقر. وتبنى الإعلان الأهداف الإنمائية الآتية:

(١) التخفيض إلى النصف في ٢٠١٥ لنسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، ونسبة الأفراد الذين يعانون من الجوع، ونسبة الأفراد العاجزين عن الحصول على مياه شرب مأمونة.

(٢) ضمان تمكين جميع الأطفال في كل مكان- ذكورا وإناثا- من إكمال مرحلة التعليم الابتدائي بحلول ٢٠١٥ ومن الحصول على فرص متساوية في جميع مراحل التعليم.

(٣) تخفيض وفيات النساء إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع في ٢٠١٥ وتخفيض معدلات وفيات الأطفال بالثلثين من قيمها الحالية.

(٤) التخفيض إلى النصف والعمل على عكس اتجاه، انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض رئيسية أخرى بحلول ٢٠١٥.

(٥) تقديم مساعدة خاصة للأطفال الذين يتيتمون بسبب مرض نقص المناعة.

(٦) تحقيق تحسين ملموس في ٢٠٢٠ للأحوال المعيشية لمائة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة، تنفيذا لمبادرة "مدن بلا أحياء فقيرة مكتظة".

وواضح أن هذه الأهداف مرغوبة في حد ذاتها، إلا أنها لا ترسم منهجا للتنمية يتفادى تفاقم الظواهر السلبية، لا أن يخلق فقرا وبطالة ثم يبحث عن حلول لهما. وأضاف الإعلان المطالبة بحماية البيئة المشتركة وفقا للأجندة ٢١ التي أقرت بدعوى دعم التنمية المستدامة، وعلى الحرص على حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الجيد، وحماية الفئات المستضعفة، وتوفير احتياجات أفريقيا، القارة الأقل نموا.

(هـ) تطور آليات التبعية والتكامل غير المتكافئ:

تطورت آليات التبعية عبر نصف القرن الماضي مع تطور العملية الاستعمارية:

(١) فخلال الاستعمار القديم المباشر فرضت الدول الصناعية على مستعمراتها التخصص في إنتاج مواد أولية وتصديرها لها لتغذي بها صناعاتها، إضافة إلى توريد عمالة لأداء أعمال تخلى عنها أبناؤها، إما لضعف أجورها أو لخطورتها، بما في ذلك القتال فيما أشعلته من حروب.

(٢) وحينما حصلت المستعمرات على استقلالها واصلت الدول الصناعية الاستثمار في القطاعات الأولية للدول النامية لتتولى التجارة الخارجية مواصلة تخصصها في إنتاج وتصدير المواد الأولية واستيراد ما تحتاجه من مصنوعات استهلاكية وإنتاجية واستثمارية، بدعوى المزايا النسبية، مع تدهور مستمر في نسب التبادل.

(٣) وحينما اتجهت الدول النامية إلى إيقاف نزيف الاستيراد بتصنيع للإحلال محل الواردات، كان معنى ذلك توجه لمنتجات استهلاكية يتوفر لها طلب محلي تجري حمايته برسوم جمركية عالية، مما أدى إلى تعميق الاعتماد على استيراد سلع إنتاجية واستثمارية ومعرفة تكنولوجية غير مهيأة أصلا لظروف دول نامية.

(٤) وأدى ضعف الحصيلة التنموية وانحياز بدائل الاستيراد لمنتجات تناسب فئات الدخل المرتفعة، إلى دعوة للاهتمام بالقطاعات الأولية والخدمية المحلية والتصنيع لإشباع حاجات أساسية، فزاد الاعتماد على الدول الصناعية فيما عدا ذلك.

(٥) واستخدمت الدول الصناعية آلية التضخم لسلب الدول النامية ثمار التنمية، خاصة من خلال ارتفاع التكاليف الاستثمارية والتحكم في المعرفة التكنولوجية والأسواق العالمية. وتبع ذلك استخدام آلية المديونية وتوظيف المؤسسات الاقتصادية الدولية بما تفرضه من مشروطيات بدعوى برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال توافق آراء واشنطون، الذي أهمل التنمية لصالح الاندماج في الاقتصاد العالمي.

(٦) ومع ما ساد في الثمانينيات من "نمو بلا توظيف" jobless growth بدأت معدلات البطالة ترتفع في الدول الصناعية، الأمر الذي جعلها تحشد قواها

لفتح حدود الدول النامية أمام صادراتها من السلع ورؤوس الأموال، مع إغلاق حدودها أمام هجرة العمال من الجنوب إلى الشمال. وكان مما ابتدعته لهذا الغرض آلية الدخول مع دول نامية فيما يسمى الشراكة، التي تتخذ شكل تكامل اقتصادي، يركز على تحرير التجارة ويشدد على شروط نظافة البيئة وعلى حقوق الإنسان وما يتصل بذلك من شروط العمالة، خاصة عمالة الأطفال ليس شفقة بالأطفال وإنما حتى لا يكونون بديلا لعمال قادرين على الهجرة.

وفي هذا السياق أعلن الاتحاد الأوروبي "سياسة متوسطية جديدة" استهدفت فرض شروط اجتماعية وثقافية وإقامة منطقة تجارة حرة تفتح فيها الدول العربية المتوسطية حدودها أمام المنتجات الأوروبية، ومنحها معونات لإعادة هيكلة صناعاتها لتصبح صالحة للاستثمار الأوروبي الذي يعمل على إلحاق الاقتصادات العربية بالاقتصاد الأوروبي. وفي نفس الوقت ماطل الاتحاد الأوروبي في الدخول في اتفاقية مع دول الخليج لأنه يحصل على حاجته من النفط والغاز بدونها، ولا يخشى هجرة منها، ولا يهمه حل مشاكلها. كذلك يسعى الاتحاد الأوروبي لتعديل اتفاقية لومي لإعادة بناء العلاقة مع الدول الأقل نموا على أسس جديدة.

ورغم أن الولايات المتحدة كانت تقاوم إقامة ترتيبات تكاملية إقليمية واكتفت بالاستثمار فيما أقامته المكسيك من مناطق حرة على حدودها معها (الماكيار) فيها لإيقاف تيار الهجرة منها، فقد اتجهت إلى إقامة منطقة تجارة معها تضم كندا التي كانت ترتبط باتفاقية معها، وأصبحت النافتا نموذجا لتكامل بين دول متقدمة ونامية تفرض فيها الأولى شروطها بالنسبة للبيئة وقواعد التوظيف. وقامت الولايات المتحدة بدعم المكسيك عندما تعرضت لأزمة شديدة في بداية نشأة النافتا نتيجة تطبيق توافق آراء واشنطون، حتى لا تتسبب في آثار سلبية عليها. وتبع ذلك طرح فكرة إقامة منطقة حرة على نطاق الأمريكات الثلاث لنصف الكرة الغربي. غير أن دول أمريكا اللاتينية وقفت في وجه محاولة الولايات المتحدة استخدام هذا الأسلوب الذي يؤكد تبعيتها لها.

القسم الخامس – نحو نموذج بديل للتنمية العربية:

(أ) التخلص من التبعية – التنمية المستقلة:

رأينا أنه رغم تباين ظروف الدول العربية فقد تشابهت جهودها التنموية إلى حد كبير. ومع ذلك فإن التباين بين مستوياتها التنموية ظل قائما، إن لم يكن قد ازداد. وما حققه بعضها من تطور في بعض مؤشرات التنمية يرجع في الأساس لعوامل خارجية، ساهم بعضها في إضعاف أقطار أخرى. ومرت معظمها بحلقات التبعية التي رصدنا في القسم السابق.

وتتكالب الدول العربية على تكامل غير متكافئ مع أوروبا والولايات المتحدة، بينما تثير العوائق في وجه منطقة تجارة حرة عربية (أسميت الكبرى). ومن المقولات المرسلة لتفسير عجز هذه الدول عن إحراز تقدم في التكامل الاقتصادي البيني أنها تعاني من تشابه في هياكلها الاقتصادية، وهو في حقيقة الأمر تشابه في قصور تلك الهياكل التي عجزت التنمية عن تحقيق ما زال يتردد وهو "تنويع الاقتصاد". والأخطر من ذلك أن عددا من الدول التي تعرضت لمشاكل في العقود السابقة، استفحلت مشاكلها، ويتعرض بعضها لعدوان سافر قوض أسس هياكلها الاقتصادية والمجتمعية، الأمر الذي يستلزم حقبة طويلة من إعادة البناء. وينشئ هذا تبعية من نوع جديد، إذا تولت قوى العولمة عملية إعادة البناء لتدمجها في الاقتصاد الكوكبي وتعزلها عن شقيقاتها.

ويرى البعض أن المشكلة في الستينيات والسبعينيات كانت في تباين المواقف الأيديولوجية، وأن هذه المشكلة تراجعت بعد أن أدت وصفات الصندوق والبنك إلى تغليب دور السوق وتراجع دور الدولة، ومن ثم زالت عقبة كئود في وجه تكامل عربي بصيغة ترتضيها جميعا الدول. والغريب أن الدول التي واظبت على انتهاج فلسفة السوق انسحبت من مجلس الوحدة عندما تخلت الدول أعضاء سوقه المشتركة عن تدخل الدولة.

ومع تنامي قوى العولمة سعت بعض الدول محدودة القاعدة الصناعية إلى الانتقال مباشرة إلى مرحلة التكنولوجية، وهي لا تملك المعرفة اللازمة ولا البشر المتخصصين، فإذا بها تستورد عمالة غير عربية تسيطر على قطاعات المعلومات والاتصالات والجهاز المصرفي الذي يقع عليه عبء كبير في توجيه التنمية في إطار السوق. وترتب على ذلك تبعية من نوع أشد خطورة لأنها أدت إلى

اختلالات في التركيبة السكانية، ونقل مراكز اتخاذ القرار إلى فئات لا تشعر بالانتماء الاجتماعي الذي يعتبر عنصرا جوهريا في تشكيل دالة رفاهية مجتمعية ترعى الصالح العام تسير التنمية على هداها. وبحكم أن الأقطار المعنية هي أساسا مصدرة لرأس المال، فإن ما تتعرض له من تبعية ينتقل مصاحبا رأس المال إلى الأقطار التي لديها وفرة في العمالة. ويطرح هذا بشدة ضرورة التخلص من التبعية والسعي إلى اتباع منهج للتنمية المستقلة.

والمشكلة أن الحلقات الجديدة من التبعية التي اشتدت حدتها مع تركز قدرات تطوير المعرفة التكنولوجية في الدول القائدة لحركة العولمة، تفرز تنمية مصحوبة بتخلف، أي تنمية مشوهة فتخلق ازدواجية في كل من الاقتصاد الوطني والمجتمع، للأقطار والإقليم الذي يجمعها. ولا تقتصر القضية على مشكلة سبق ولحاق، بل إنها تتمثل في الأسلوب الذي تتبعه الدول التي تريد اللحاق والمشاركة في السبق. وقد رأينا أن الجماعة الأوروبية حينما شعرت بتخلفها في الإدارة ثم في التكنولوجيا بالقياس إلى الولايات المتحدة، عملت على بناء قدراتها الذاتية لتصبح قادرة على التنافس على قدم المساواة. أي أن العبرة هي بالاعتماد على النفس، وهو في هذه الحالة اعتماد جماعي على النفس, وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول النامية في السبعينيات لاتباعه (القسم الثالث/أ). ومن الخطأ الدارج تفسيره بأنه الاعتماد على الموارد المالية الذاتية. ويقابله تفسير خاطئ "للتنمية المستقلة" بأنها تعني الانطواء على النفس ورفض الاعتماد المتبادل. وواقع الأمر أن هذا الاعتماد لا يعني التبعية وإلا كان غير متكافئ، كما أنه لا يكون مجديا ما لم يكن لكل طرف ما يعطيه مقابل ما يأخذه في كل نوع من التدفقات، سلعا أو خدمات أو أموالا أو معرفة، وليس نوعا مقابل نوع آخر. ولو رفضنا مصطلح "مستقلة"، فبماذا نسمي التنمية في الدول الرائدة ذات الاعتماد الأولي على النفس؟

(ب) القطرية والقومية – التكامل والتنمية:

(١) تكامل الموارد:

طرحت قضية التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس في السبعينيات؛ بمعنى أن تتعاون دول العالم مع بعضها البعض في إطار تعاون الجنوب/جنوب، وهذا لا

يشترط الأخذ بصيغة مؤسسية للتكامل فيما بينها. غير أن طرحه في السياق العربي يقترن بالدعوة إلى التكامل على المستوى القومي، أو على الأقل على مستويات إقليمية جزئية. وتثار في هذا الصدد قضية التباين في الهبات من الموارد، فيطرح البدء من "تكامل الموارد"، بانتقال العمل من حيث يفيض عن الحاجة مقابل انتقال رأس المال من حيث يتجاوز متطلبات التنمية المحلية. ومن المعلوم أن نظرية التكامل الاقتصادي تؤجل حركة عناصر الإنتاج إلى ختام مراحل بناء السوق المشتركة؛ فانتقال رؤوس الأموال يتطلب قدرا من التقارب في السياسات النقدية يعتمد على ما تحققه مرحلة الاتحاد الجمركي من تعزيز لموازين المدفوعات واستقرار في التدفقات النقدية الجارية. وانتقال الخدمات بما فيها خدمات العمل ينبغي أن يسبقه استقرار في أسواق المنتجات السلعية حتى تعطي مؤشرات صحيحة للطلب والعرض والأسعار، بعيدا عن تأثير الاختلالات البنيوية، بحيث تقتصر تحركات عناصر الإنتاج على تصحيح ما تتعرض له الاقتصادات الأطراف في التكامل من تقلبات عارضة أو دورية.

أما التحركات الراجعة إلى مشاكل بنيوية فهي عمليات استكمالية تصحيحية تتوقف عندما تنجز مهمتها في إقامة اقتصاد قادر على النمو المتواصل ذاتيا, فإذا لم تتوقف فإن هذا يدل على استمرار الخلل الهيكلي، ولو بصورة مغايرة. وقد صب انتقال العمالة العربية في البداية في عمليات الاستهلاك لا الإنتاج لدول توفرت لديها موارد مالية من مصادر ريعية، سواء الاستهلاك العام لبناء الأجهزة الإدارية والخدمات الأساسية، أو الاستهلاك الخاص وما يتعلق به من نشاط في التجارة الداخلية والتشييد، في ظل سلوك استهلاكي بذخي. وأصبح العمال المهاجرون أداة لنقل الأنماط الاستهلاكية إلى مجتمعاتهم، ولرفع تكلفة التشييد فيها نتيجة تفاوت الأجور وما ترتب على انتقال ذوي المهارات المرتفعة من ندرة نسبية فيهم. ومع استكمال مقومات مجتمع الرفاهة والتوجه لأنشطة جديدة، تغيرت مواصفات العمالة المطلوبة، واستدعى هذا جلب مهارات من خارج الوطن العربي، أو التنافس على العدد المحدود من ذوي المهارات في الأنشطة الحديثة في الدول العربية المرسلة للعمالة.

من جهة أخرى فإن انتقال رأس المال النقدي لا يمثل تكاملا بالمعنى المفهوم، لأنه مجرد صيغة لتدفق النقد الأجنبي، بينما العبرة برأس المال العيني

والمعرفة التكنولوجية، وهي أمور يُعتمد فيها على الدول التي تنتجها، وهي خارج الوطن العربي. يضاف إلى ذلك أن توجهات رأس المال الوافد من دول تستمد دخلها من مصادر ريعية، يميل إلى المضاربة على توظيفات عقارية وهو ما يرفع تكلفة العمليات الإنشائية ويعرقل الاستثمارات الإنتاجية التصديرية، وينعكس سلبا على ميزان المدفوعات مستقبلا.

(٢) تنمية الموارد: مقابل تلك النظرة الكمية للموارد يجب التركيز على الجانب النوعي؛ فسواء على المستوى القطري أو الإقليمي أو القومي تكون العبرة بالموارد الصالحة للاستخدام في عمليات تتصف بارتفاع الإنتاجية، ومن ثم القدرة التنافسية، سواء إنتاجية كل من عوامل الإنتاج أو إنتاجيتها الكلية مجتمعة. ولو أننا استخدمنا مقياس الإنتاجية بدلا من مقياس العدد، لبدت جميع أقطار الوطن العربي فقيرة في مواردها الطبيعية وبنياتها الأساسية وفي البشر عمالا ورجال أعمال وفي رأس المال، وبوجه خاص في المعرفة والقدرة على التأمل والتخيل والإبداع. إن هذا هو التجسيد للمغزى الحقيقي للفقر وليس ذلك الذي يعني ضعف نصيب فئة من السكان من مقومات الحياة.

وبدون تقويم الأوضاع المؤدية إليه، ستظل الأمة العربية تعيش الحلقة الشريرة المفرغة التي تقتطع من موارد مطلوبة لتوسيع الإمكانيات من أجل مجرد الإبقاء على قيد الحياة. وإذا كنا نتحدث عن تخصيص للموارد فإن التخصيص لا يتجاوز نطاق ما هو متاح، وتكون العبرة بتوسيع هذا النطاق الذي يطلق عليه المبرمجون منطقة السماح admissible region. كما أن العبرة ليست بالوصول إلى توظيف كامل للموارد الأشد ندرة، خاصة إذا كانت الندرة محدودة بضعف إنتاجيتها؛ لأن هذا يقيد الحصيلة في استخدام يبدو تاما للعنصر النادر بينما يستتبع خفض عائد مساهمة العنصر الأكثر وفرة وتعطيل جانب قد يكون كبيرا منه. ورحم الله كينز الذي أوضح أن التوازن الكلي لا يعني بالضرورة توظيفا كاملا للبشر.

ولسنا في حاجة للتذكير بأنه حتى الأقطار التي تتمتع بوفرة نسبية في المال تستفحل فيها البطالة بين مواطنيها، مما جعل الوطن العربي أعلى مناطق العالم قاطبة في معدلات البطالة, وفي نفس الوقت يشتد اعتماده على جلب أيدي عاملة من خارجه. وقد حدث هذا في الوقت الذي زاد فيه توجه الدول

العربية إلى الانفتاح على الأسواق العالمية، وتطبيق سياسات ترتكز إلى توافق واشنطون وتعديلاته. من جهة أخرى فإن المنظمين لهم دور مهم في النهوض بالإنتاجية الكلية وتدبير سبل النهوض بإنتاجية العناصر الأخرى، وهو ما يثير تساؤلا كان مطروحا منذ بداية مناقشة قضية التنمية، وهو طبيعة هذا الدور ومدى توفر الكفاءات الوطنية القادرة على القيام به؟

وإذا كان القطاع العام قد استطاع- بحكم اتساع القاعدة التي يستمد منها قيادات كفأة لمنشآته، ومساندتها بمؤسسات عامة توفر له خدمات الدراسات والبحوث والمعرفة الفنية والتسويق والتمويل- أن يمهد لتطوير نشاطات تتميز بكبر الحجم وارتفاع المخاطر وبطء تحقيق العائد، فإن القطاع الخاص- الذي يستمد أعضاءه من أفراد يعتمدون على رؤاهم الخاصة وعادة على مواردهم الذاتية (خاصة في ظل شيوع النمط العائلي للاستثمار)- يكون هو بذاته بحاجة إلى ما يساعده على رفع قدراته. بل إن الاقتصار على الموارد المالية ادعاء بأنها تجعله شديد الحرص على كفاءة إدارتها، لا يجعله مؤهلا لقيادة التنمية في مجملها خاصة إذا كان ينتقل بموارده المالية إلى اقتصادات عربية أخرى، بدعوى التكامل وفي سياق فتح الباب أمام الاستثمار الخارجي المباشر. وتزداد المعضلة تعقيدا إذا وفد رأس المال العربي في ركاب عابرات القوميات، خاصة إذا كانت من قبيل بيبسي كولا وماكدونالد وتشييد "المولات" التي تقتطع حصة من الأسواق المحلية ولا تفتح مجالا لاستثمارات في منتجات للتصدير أو حتى بديلة للواردات، تتوقف درجة الإقدام عليها على ارتفاع الإنتاجية وملاءمة البيئة الاستثمارية والبنية الأساسية. إن هذا أمر يتعلق ببعد التنمية البشرية المتعلق بأن "تكون التنمية بالبشر"، وهو أمر يرعاه التقدم التكنولوجي القادر على تحقيق التنافسية دون التوقف عند المزايا النسبية المعطاة. فالعبرة ليست بتوسيع الخيارات بل بتعظيم القدرات، التي تمكن الفرد من تحسين وضعه والإسهام في بناء وطن جدير بالانتماء إليه.

(٣) جدلية التكامل والتنمية: تسعى الدول النامية إلى التكامل الاقتصادي لتجميع قواها من أجل التنمية. ومع ذلك فإن النموذج التكاملي السائد هو الذي تَشكل حول التجربة الأوروبية، وهي تجربة أقامتها دول لم تكن فقط متقدمة، بل كانت قائدة للرأسمالية العالمية، وما يتصل بها من نظم سياسية،

وقطعت شوطا طويلا في تطورها الاجتماعي ومستوياتها الثقافية. واستهدف ذلك النموذج تحقيق وحدة سياسية من مدخل اقتصادي يخلق قدرا من التشابك في المنافع يدفع مواطني الدول الأطراف إلى قبول التعايش المشترك مع بعضهم البعض، وفي نفس الوقت يتفادى المواجهات الاقتصادية التي تستفز النعرات الوطنية وقد تفضي إلى حروب تبدأ تجارية ثم تنتهي عسكرية، بينما يخيم شبح الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين على الأذهان.

وتميزت تلك الدول بتقدم هياكلها الاقتصادية القطرية، ورسوخ آليات السوق فيها، على نحو يسمح بالاكتفاء في البداية بتكامل أسواق السلع التي يؤدي ازدهارها إلى تغذية أجهزتها الإنتاجية لتتولى ترجمة التدفقات البينية إلى آثار مضاعفة محلية، وهو ما يتطلب درجة عالية من التشابك الداخلي. ومثل هذه الدرجة لا تتحقق إلا بعد درجة من التقدم الصناعي.

والمشكلة في الدول النامية أنها لم تصل بعد إلى هذه المرحلة، ومن ثم تتشابه في قصور هياكلها الإنتاجية وأسواقها الأمر الذي يجعل تكامل الأسواق ضعيف الأثر، بل لعله يؤدي إلى آثار انحسارية أكثر مما يضيفه من توسع في الإنتاج. ويعتبر هذا انعكاسا لضعف القدرة على الانطلاق على مسار التنمية بالإمكانات القطرية، واستمرار الحاجة إلى ضروريات للإنتاج والاستهلاك من خارج شريكاتها النامية، مما يعني استمرار روابط التبعية بدول المركز. ويصبح الحديث عن فك الارتباط مع هذه الدول صيحة في فراغ، لأنه لم يكن ارتباطا اختياريا بل فرضه قصور بنيانها الاقتصادي والمعرفي، قبل أن يكون افتقارا إلى موارد مالية.

ولكن لا يعني هذا أن النموذج التكاملي الأوروبي غير صالح إطلاقا، ومن ثم لا بديل إلا الاستمرار في القطرية مع الاندماج في الاقتصاد العالمي من منطق التبعية. وعلى الدول النامية قبل أن تصل إلى مرحلة التكامل الإنمائي developmental integration الذي يدفع عجلة التنمية في كل منها، أن تمر بمرحلة إنماء تكاملي integrational development، تتعاون فيها معا – في إطار الاعتماد الجماعي على النفس – على بناء اقتصادات قطرية قابلة للنماء viable. وقد كان هذا هو النمط الذي اتبعته رابطة الآسيان، حيث بدأت في أواخر

الستينيات بدعم اقتصادات أعضائها والتعاون الوظيفي، ثم بدأت في التسعينيات تتجه إلى تكامل أسواق بالمعنى التقليدي، وتتحدث الآن عن عملة واحدة.

فالقضية ليست مجرد مفاضلة بين القطرية والقومية، ولكن بالمنهج التنموي المتبع. والمشاهد أن ما تم من تعاون عربي في المراحل الأولى انصب على إقامة هياكل الدولة حديثة الاستقلال وتزويدها بالخدمات الأساسية، وتلاها بناء منشآت متنافسة لا متتامة، وحاليا تتبع سياسات تكرس التبعية في صيغتها الحديثة. ويقتضي الأمر تنسيق إستراتيجيات التنمية القطرية من منظور قومي، حتى يمكن تطوير هياكل الأقطار العربية إلى وضع تكون فيه قادرة على الاعتماد على التكامل بمعناه التقليدي في بناء اتحاد اقتصادي عربي.

(٤) جدلية العام والخاص: لا نتحدث هنا عن مقارنة بين نظام اشتراكي وآخر رأسمالي، إذ أن أيا من الأقطار العربية لم يصل إلى مرحلة الرأسمالية ناهيك عن الاشتراكية بمعناها العلمي. وما حدث أنه حتى في الدول التي ارتضت نظام السوق لعبت الدولة بالضرورة دورا قياديا في البداية، ليس فقط لبناء هياكلها الإدارية، بل كنائب عن الشعب في إدارة الثروات الطبيعية. كما أن الدور التوزيعي للدولة جعلها تتدخل بكثافة في الخدمات الأساسية. والاتجاه العام السائد حاليا هو تغليب الاعتماد على القطاع الخاص، حتى أن الدعوة إلى قمة اقتصادية في الكويت في نهاية العام طالبت باقتراح مشاريع يتولاها القطاع الخاص، وهو اعتراف بأن هذا القطاع لا يملك الرؤية التي تمكنه من تولي دور قيادة التنمية, وهو اعتراف في نفس الوقت بتغليب الوسيلة على الغاية، لأن الدعوة لم تستند إلى إستراتيجية تنموية تقرها الأمة العربية، وتعمل جميع القطاعات والمؤسسات في إطارها.

وينبهنا هذا إلى أن الإطار المؤسسي العربي يفتقد الجهاز القادر على وضع ولو تصور مبدئي عن مستقبل التنمية في الوطن العربي، ناهيك عن إستراتيجية أو خطة. وأيا كان الفكر الذي تبنى عليه التنمية، فإنه من الواضح أنها فعل إرادي لا يكفي أن تهيأ له بيئة بعينها حتى ينطلق تلقائيا بذاته. وبديهي أن هذه الإرادة ينبغي أن تكون إرادة مجتمعية تتبلور بموجبها مرامي وغايات تحقق توافقا وانسجاما بين رؤى مختلف فئات المجتمع لمصالحها، حتى تشارك جميعا في الأعمال اللازمة لبلوغها. وإذا كان القطاع العام- بحكم استناده إلى سلطة

الجهاز الذي يوكل إليه المجتمع إدارة شؤونه- يستطيع التدقيق في اختيار الأهداف والاطمئنان إلى تمكين المجتمع له من بلوغها، فإن لنا أن نتساءل عن مغزى وحدود قطاع عام على مستوى مجموعة من الدول، سواء في إقليم جزئي أو على المستوى العربي، سواء من حيث الجهة التي توجه أنشطته أو تلك التي تسانده في أدائها؟

من جهة أخرى إذا كان الموجه بالنسبة للقطاع الخاص هو السوق- ويفترض ضمنا أن الأسواق تتداخل بانسيابية داخل حدود القطر الواحد، وأنها لا تملك ذلك بين أسواق عدد من الأقطار ترغب في تحقيق تكامل فيما بينها، فضلا عن أن ترشيد حركة السوق تتطلب سياسات تستجيب بكفاءة لما تتعرض له شبكة الأسواق من تقلبات- فإن هذا يثير سؤالين: الأول: ماهية الجهة المسئولة عن صياغة مثل تلك السياسات وتنفيذها على مستوى إقليمي؟ والثاني: ما هي درجة حرص وحدات القطاع الخاص العاملة في غير مواطنها على سلامة الاقتصادات التي تستضيفها ونمائها؟ على الجانب الآخر: إذا كان القطاع الخاص قد عجز عن بناء اقتصاد سليم في موطنه القطري، فمن أين له القدرة - كما ونوعا - على فعل ذلك في غيره؟!

إن تجربة تكامل الدول الاشتراكية في تنظيمها التكاملي (الكوميكون) تشير إلى أن ما يقوم بين دول تعتمد أساسا على القطاع العام هو تعاون فني اقتصادي ينظم العلاقات البينية بالنسبة لتدفقات السلع والخدمات عبر الحدود وتوفيق الخطط التي تظل بالضرورة قطرية تحقيقا للأهداف القطرية.

أما تجربة الدول الرأسمالية فتؤكد أهمية المرور بمرحلة تتقارب فيها الهياكل الاقتصادية القطرية ومستويات المعيشة لمواطنيها، وتتدرج أجهزة إدارة التجمع التكاملي في التنسيق بين السياسات بقدر النجاح في تحقيق ذلك التقارب، بدءا من سوق مشتركة وصولا إلى سوق موحدة.

وخلال المراحل الأولى التي تدور حول الإنماء التكاملي يتعين على الجهاز التكاملي للدول النامية أن يقوم بإجراء الدراسات ورسم الإستراتيجيات التي تستمد منها عناصر خطط التنمية القطرية والتدابير التي يتخذها التجمع التكاملي لتحقيق التقارب بين مستويات الأطراف الأعضاء, وتكون الأجهزة القطرية مسئولة عن وضع خطط توجيهية directive تحدد مهام القطاع العام

ومؤشرات للقطاع الخاص ومعالم السياسات التي تتبعها أجهزة إدارة شؤون المجتمع لدعم تلك الأنشطة, وتحدد الإستراتيجية القومية مهام أجهزة العمل العربي المشترك من أجل تنظيم التدفقات والعلاقات البينية، ومؤشرات الحركة أمام رأس المال العربي الخاص في انتقاله عبر الحدود بما يتجاوز النظرة المحدودة إلى الربح الخاص إلى تحقيق التنمية القطرية والتقارب بين الأقطار.

يذكر أن "إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين" التي أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالقرار ٢٠٠١/١١٥ دعت إلى وضع أسس لتنمية عربية مشتركة وإقامة "منطقة تكنولوجية عربية" و"منطقة استثمارية عربية" يجري بموجبها وضع خريطة استثمارية لتعريف المستثمرين العرب بفرص الاستثمار المتاحة. ويقتضي الأمر بذل مزيد من الجهد في مجال التنمية العربية المشتركة في ضوء الاعتبارات المبينة أعلاه.

(جـ) خصائص المنهج التنموي البديل:

إن النموذج البديل للتنمية العربية هو في جوهره محاولة لتفادي المآخذ التي شابت المناهج التنموية التي اتبعتها في الماضي دول نامية عديدة من بينها الدول العربية، رغم نصائح جهات دولية يفترض أنها ترعى صالحها. وهو في نفس الوقت يلحظ طبيعة المرحلة القادمة التي يمر بها العالم في ظل موجة التكنولية. بل إنه حتى لو كان قيض للدول العربية في الماضي أن تحقق إنجازات أفضل، لكان من الواجب البحث عن بديل في مواجهة التغيرات المنتظرة في المرحلة المقبلة. وبحكم أن حجم الخارجي وأبعاده- بالقياس إلى ما هو داخلي- قد فاقا ما ساد في الماضي، فإن هذا النموذج يجب أن ينطلق من الإطار الخارجي الأقرب إلى القطر المعني، والأقدر على التعامل الفعال مع الإطار العالمي الذي كان دائما يقتضي جهدا كبيرا حتى يمكن التقاط العناصر المواتية للتنمية فيه وتجنب تلك التي تتحكم فيها قوى الاستغلال وفرض التبعية.

ولا يجب أن تتخذ العولمة ذريعة للتخلي عن نموذج عربي للتنمية، فلم تكن العولمة بهذا القدر من التأجج في العقود الماضية ومع ذلك ظلت التنمية العربية غائبة فظلت تنمية الأقطار دون الطموحات بكثير. وما لدينا من مشاكل لن تحله العولمة إذا أسلمت مقاليد الأمور إليها بل ستزيدها تعقيدا, ومن ثم فهو

نموذج للتنمية التكاملية المستقلة القائمة على الاعتماد الجماعي على النفس, وهو بهذا المعنى صالح للدول النامية عامة، ولكننا سنعرض فيما يلي الصيغة منه التي تلائم الدول العربية. ويمكن تلخيص معالمه الأساسية في الآتي:

❖ التخلص من الجدليات التي تدور حول الشكل لا الجوهر؛ كجدلية القطري/القومي وجدلية العام/الخاص. فالعبرة بما تفعله الأقطار منفردة ومجتمعة، ولا مغزى للتمييز بين القطاعين العام والخاص إذا لم ننهض بقدرات الوعاء البشري الذي تستمد منه القيادات ويشكل البنية الأساسية التي يعمل فيها أي منهما.

❖ وبحكم أن التنمية لابد أن يصنعها البشر، فإنها يجب أن تدور منذ البداية حولهم وليس حول الموارد المعطاة أو الهياكل الاقتصادية محدودة الإمكانيات, ومن ثم لا بد من تماثل في الرؤى وتوافق في المصالح، والتصدي للتباينات بين نوعية الحياة لفئات المجتمع وأقاليمه داخل الأقطار العربية وفيما بينها؛ فكل من التنمية والتكامل يتطلب – ويساعد على – تحقيق تماسك اجتماعي، يساعد على بلورة غايات وأهداف للتنمية، قطريا وقوميا، تتصف بالتوافق وتحظى بالرضا من جميع الأطراف ليشاركوا في تنفيذها، بعد أن ساهموا في صياغتها. ويقتضي هذا البدء بتنظيف المنظومة الثقافية لتكون متطلعة إلى بناء حضارة تجاري التطور الحضاري العالمي دون التهيب مما يسمى غزو ثقافي، وإعادة بناء التنظيم المجتمعي- أو ما يسمى رأس المال الاجتماعي- وفق قيم تعلي حقوق الإنسان وترفع قدراته على التأمل والتخيل والإبداع. ويتفق هذا مع التعريف الذي وضعه إسماعيل صبري عبدالله (١٩٧٨/أ، ص ١٤٠) بأنها:"التنمية القومية الشاملة، المستقلة والمطردة، المتوجهة نحو الجماهير، والمؤكدة للشخصية الحضارية العربية، والقادرة على إيقاظ قوى الإبداع والتجدد في مجتمعاتنا", فمثل هذه التنمية هي القادرة على التصدي للمشاريع الدخيلة التي تحمل شعارات الشرق أوسطية والمتوسطية، وهي القادرة على التعامل المتكافئ مع قوى العولمة الداعية للاندماج في نظام عالمي لا تشارك في بنائه، وتمكين العرب من المشاركة في تطوير المعارف التكنولوجية من باب العطاء دون الوقوف عند الاستجداء والمحاكاة.

❖ جرى العرف على وصف الكفاءة الاقتصادية بأبعادها الثلاثة - كفاءة الإنتاج، وكفاءة الاستهلاك، وكفاءة التخصيص - بالصلابة، ونعت البعد الاجتماعي بالرخاوة soft، وتحميله مهمة تصحيح السلبيات التي قد يفرزها النشاط الاقتصادي (حتى بفرض كفاءته وإدارته إدارة حكيمة) وتوفير الرعاية التي تعالج ما يشوب التنظيم المجتمعي من سلبيات, ومن ثم أعطيت الكفاءة الاقتصادية أولوية مطلقة، وفسرت التنمية الاجتماعية بأنها عملية عدالة اجتماعية تعالج تلك المآخذ، وتجلى هذا في الثنائية التي تبنتها قمة كوبنهاجن الاجتماعية: الفقر - العمل المنتج، وكلاهما من رواسب الكفاءة الاقتصادية، والتهميش كآفة اجتماعية.

❖ ويقوم النموذج التنموي المقترح على قاعدة الكفاءة المجتمعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية؛ وتعني الكفاءة الاجتماعية أن يوجِد التنظيم الاجتماعي بيئة تمكينية، تتيح لكل فرد من أفراد المجتمع إعمال كامل ما لديه من قدرات في مختلف جوانب الحياة، دون تمييز قائم على أي اعتبار، بما في ذلك الجنس والعمر والسلامة البدنية والدين واللغة والعرق والموطن المحلي, كما تهيئ لتنظيمات المجتمع المدني فرصة الإسهام الفعال في فعاليات التنمية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والقومية. وتستوعب الكفاءة السياسية: الديمقراطية وجودة الحكم, وتشمل الكفاءة الإدارية إقامة منظومة المؤسسات القطرية والقومية على أسس سليمة، وكفالة الشفافية والمساءلة والقضاء على البيروقراطية والفساد.

❖ ويوازي استهداف الكفاءة المجتمعية بالمعنى السابق العمل على تحقيق العدالة المجتمعية، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي؛ فعلى الجانب الاقتصادي تبدو عمليات إعادة التوزيع على مختلف المستويات استدراكا لما شاب التوزيع الأولي للعملية الاقتصادية من عيوب جرى التجاوز عنها في مرحلة إعمال الكفاءة بدعوى أنها كانت ثمنا لتحقيق أهداف تبناها المجتمع، بحيث يكون مجمل التوزيعات بعد إعادة التوزيع أكثر نفعا مما لو غُلِّبت اعتبارات العدالة في البداية فأحدث هذا التوالي في الأولويات تقليص الناتج لكل مشارك وللمجموع, أما العدالة الاجتماعية فهي تتعلق بتزويد كل فرد أو جماعة في المجتمع بإمكانيات ترفع قدراته على التعامل مع البيئة التمكينية التي يوجدها التنظيم المجتمعي

الكفء بما يحقق التقارب في نوعية الحياة داخل كل قطر وما بين الأقطار العربية، ويقترب بهما من المستويات الأعلى في العالم.

❖ ويحقق اجتماع الكفاءة المجتمعية والعدالة الاجتماعية القدرة على- والحافز إلى- إطلاق قوى التأمل والتخيل والإبداع، ومن ثم الإسهام الإيجابي في مسار الكوكبة وقاعدتها التكنولوجية، لصالح الفرد والجماعة التي ينتمي إليها والوطن ببعديه القطري والقومي والعالم أجمع، مع مداومة تطوير المنظومة الثقافية الذاتية بما يحقق نهضة حضارية أصيلة، منزهة عن كل عوامل التبعية الاقتصادية والثقافية.

(د) المهام العاجلة للمنهج التنموي البديل:

❖ إعادة بناء المنظومة التكاملية بإنشاء "جماعة عربية" يشرف عليها "مجلس التكامل والتنمية" تتبعه مفوضية لها سلطات مناسبة (الإمام، ص ٦٥٣-٦٩١، خاصة ٦٨٤). وتتكون دورات القمة العربية من ثلاث جلسات: السياسية: التي يتولاها مجلس الجامعة العربية، والتنموية: التي تتولاها الجماعة، والأمنية: ويتولاها مجلس الدفاع المشترك. ولا يكتفى بدورة منفردة تخصص للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كدورة الكويت. ويستكمل إنشاء البرلمان العربي ومحكمة العدل العربية، وتكسب قرارات الجماعة قدرا مناسبا من الإلزام.

❖ نظرا لتعرض العديد من الأقطار العربية للتفتت والعدوان، تعطي الجماعة أولوية لقضية إيقاف التدهور في الكيانات القطرية وإعادة تعميرها، وتوفير ما يلزم لذلك من موارد ومن دعم سياسي تقوم به الجامعة.

❖ مراجعة خطوات التكامل حتى الآن، سواء على المستويات القومية أو الإقليمية، وكذلك الاتفاقات الثنائية، واتخاذ قرارات بشأن التنسيق بينها وفقا لمتطلبات إنجاز مرحلة الإنماء التكاملي، شاملة إعادة التعمير وتأهيل الدول والمناطق الأقل نموا, واتخاذ الإجراءات اللازمة للانتقال إلى مرحلة التكامل الإنمائي وفق المنهج التقليدي، خاصة في ظل التوجه إلى إقامة اتحاد جمركي عربي.

❖ مراجعة الاتفاقيات المعقودة مع أطراف خارجية، وتنظيم العلاقات الجماعية العربية معها، بما في ذلك على وجه الخصوص الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. على الجانب الآخر يجب العمل على

تنظيم العلاقات مع الدول والتجمعات الآسيوية والأمريكية اللاتينية، بما يفيد التنمية العربية ويمهد لتكوين جبهة من الدول النامية للتصدي لتحديات العولمة والاستفادة مما تتيحه من فرص.

❖ إيجاد حلول ناجعة لمشاكل وتحديات التنمية القائمة، وعلى رأسها البطالة – وهي الأعلى بين أقاليم العالم – والفقر وتزايد تباين التوزيع داخل الدول العربية وما بينها, كما يجب التصدي لآليات التضخم والانكشاف الغذائي الذي تشابك مع أزمة الغذاء العالمية, والنهوض بالنظام التعليمي العربي على نحو متكامل.

❖ تصويب النظرة إلى الموارد ورفع كفاءتها وتحسين توزيعها، بما في ذلك الأموال التي تتسرب في صناديق سيادية، والأيدي العاملة في ظل تغلغل العمالة الأجنبية والهجرة لأوروبا، وبناء قاعدة تكنولوجية عربية.

المراجع

١-الإمام، محمد محمود (٢٠٠٤): تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول/ديسمبر.

٢-الإمام، محمد محمود (١٩٨٨): "دراسة نقدية للتجارب التنموية في الأقطار العربية". مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب العاشر، الكويت، ٦-١٩٨٨/٢/٨.

٣-الإمام، محمد محمود (١٩٧٣): "تخصيص أم تنمية الموارد ؟". صفحات من ٨٦٤-٩٠٢، اتحاد الاقتصاديين العرب: وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع - الجزء الثالث، الكويت، ١٧-١٩٧٣/٣/٢١.

٤-زلزلة، عبد الحسن (١٩٨٧): العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات - نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا على النفس. ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التاسعة للمعهد العربي للتخطيط, للعام ١٩٨٦/٨٥. المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت.

٥-صايغ، يوسف (١٩٩٢): التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (حزيران/ يونيو).

٦-عبد الله، إسماعيل صبري (١٩٧٨/أ): "تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية لإستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك". ص ١٣٩-١٤٦ من جامعة الدول العربية واتحاد الاقتصاديين العرب: المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. بغداد، ٧-١٩٧٨/٥/١١. معاد نشره في ص ص ٦٧-٧٢ من، إسماعيل صبري عبد الله (١٩٨٣): في .. التنمية العربية. دار المستقبل العربي.

٧-عبد الله، إسماعيل صبري (١٩٧٨/ب): "العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية". المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٣، أيلول/سبتمبر، من ص ١٢-٣٤. معاد نشره من ص ٣٥-٦٦ : في .. التنمية العربية، مرجع سابق. ومعاد نشره بعنوان: "التنمية الاقتصادية العربية: إطارها الدولي ومنحاها القومي"، من ص ٣٩-٧٦ ، عادل حسين وآخرون (١٩٨٢): دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. بيروت (حزيران/ يونيو).

٨-العيسوي، إبراهيم (٢٠٠٦): "نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة". ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية". الكويت.

٩-فرجاني، نادر ، محرر (١٩٨٧): التنمية المستقلة في الوطن العربي. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، كانون الثاني/يناير.

١٠-كنعان، طاهر حمدي وإبراهيم سعد الدين عبد الله، محرران (١٩٩٠): الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي - مقاربات نظرية. أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ١٥-١٦ أيار/مايو ١٩٨٩. (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر).

١١-مرسي، فؤاد (١٩٩٠): الرأسمالية تجدد نفسها. عالم المعرفة ١٤٧. الكويت.

١٢-منظمة العمل العربية (٢٠٠٨): "التشغيل والبطالة في البلدان العربية: التحدي والمواجهة" - تقرير المدير العام للمنظمة، الدورة ٣٥ لمؤتمر العمل العربي، شرم الشيخ، مصر، ٢٣/٢-١/٣/٢٠٠٨.

13-Chenery, Hollis, M. S. Ahluwalia, C. L. G. Bell, J. H. Duloy, & R. Jolly (1974): *Redistribution with Growth.* New York: Oxford. University Press.

14-Hirschman, Albert O. (1957): ""Investment policies and 'dualism' in underdeveloped countries". American Economic Review, 47, Sept.

15-McNamara, Robert S. (1975): *Address to the Board of Governors.* IBRD, Washington D.C., September, 1975.

16-Sen, Amartya (1999): *Development as Freedom.* Oxford University Press.

17-Toffler, Alvin (1980): *The Third Wave.* William Collins Sons & Co., Ltd.

ملحـق

تطور مؤشرات التنمية البشرية للدول العربية

(جدول ١) تطور دليل التنمية البشرية: ١٩٧٥-٢٠٠٥

الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٠
الإمارات	٠,٨٦٨	٠,٨٣٧	٠,٨٢٥	٠,٨١٦	٠,٧٩٠	٠,٧٦٩	٠,٧٣٤	٠,٦١٤	٠,٥٢٦
البحرين	٠,٨٦٦	٠,٨٤٦	٠,٨٣٤	٠,٨٠٨	٠,٧٨٣	٠,٧٤٧	..	..	..
السعودية	٠,٨١٢	٠,٧٨٨	٠,٧٤٨	٠,٧١٧	٠,٦٤٨	٠,٦٦٦	٠,٦١١	٠,٥٤١	٠,٤٧٤
عمان	٠,٨١٤	٠,٧٧٩	٠,٧٤١	٠,٦٩٧	٠,٦٤١	٠,٥٤٧	٠,٤٨٧	..	..
قطر	٠,٨٧٥	٠,٨٤٤	..	٠,٨٢٠	..	..	..	..	..
الكويت	٠,٨٩١	٠,٨٥٥	٠,٨٢٦	٠,٨١٥	٠,٧٩٤	٠,٧٨٩	٠,٧٧١	..	..
الأردن	٠,٧٧٣	٠,٧٥١	٠,٧١٠	٠,٦٨٤	٠,٦٦٩	٠,٦٤٧	..	٠,٥٠٠	٠,٣٤٦
سورية	٠,٧٢٤	٠,٦٩٠	٠,٦٧٦	٠,٦٤٦	٠,٦٢٨	٠,٥٩٣	٠,٥٤٧	٠,٤٢٠	٠,٣١٨
العراق	٠,٦٠٢	..	..	٠,٥٨٩	٠,٥٣٤	٠,٥٨١	٠,٤٦٢	٠,٤٥٢	٠,٣٤٨
فلسطين	٠,٧٣١	..	..	..	..	..	..	..	..
لبنان	٠,٧٧٢	٠,٧٤٨	٠,٧٣٠	٠,٦٩٢	..	..	..	..	..
مصر	٠,٧٠٨	٠,٦٥٩	٠,٦١٣	٠,٥٧٥	٠,٥٣٢	٠,٤٨٢	٠,٤٣٤	٠,٤٢٧	٠,٣٣٣
تونس	٠,٧٦٦	٠,٧٤١	٠,٧٠٢	٠,٦٦٢	٠,٦٢٦	٠,٥٧٥	٠,٥١٩	٠,٣٨١	٠,٢٨٩
الجزائر	٠,٧٣٣	٠,٧٠٢	٠,٦٧٢	٠,٦٥٢	٠,٦١٣	٠,٥٦٢	٠,٥١١	٠,٤٣٨	٠,٣٥٨
ليبيا	٠,٨١٨	٠,٨٠٢	..	..	..	..	..	..	..
المغرب	٠,٦٤٦	٠,٦١٣	٠,٥٨١	٠,٥٥١	٠,٥١٩	٠,٤٨٣	٠,٤٣٥	٠,٣٤٤	٠,٢٤٢
موريتانيا	٠,٥٥٠	٠,٥٠٩	٠,٤٨٧	٠,٤٥٥	٠,٤٣٥	٠,٤١٠	٠,٣٨٣	..	..
ج. القمر	٠,٥٦١	٠,٥٤٠	٠,٥٢١	٠,٥٠٦	٠,٥٠٠	٠,٤٨٣	..	..	..
جيبوتي	٠,٥١٦	٠,٤٩٠	٠,٤٨٥	٠,٤٧٦	..	..	..	..	..
السودان	٠,٥٢٦	٠,٤٩١	٠,٤٦٣	٠,٤٢٩	٠,٤٠٠	٠,٣٨١	٠,٣٥٤	٠,٣١٣	٠,٢٦٦
الصومال	..	..	..	٠,١٥٢	..	..	..	٠,١٠٦	..

تابع جدول رقم (١)

اليمن	٠,٥٠٨	٠,٤٧٣	٠,٤٣٩	٠,٤٠٢	..	..	..	٠,١٦١	٠,١٠٧
متوسط قيم الدليل لكل إقليم									
الخليج	٠,٨٢٨	٠,٨٠٠	٠,٧٦٣	٠,٧٣٩	٠,٦٧٥	٠,٦٧٥	٠,٦١٩	٠,٥٤٤	٠,٤٧٦
المشرق	٠,٦٩٣	٠,٦٧٤	٠,٦٣٥	٠,٥٩٥	٠,٥٥٠	٠,٥٢٢	٠,٤٥٥	٠,٤٣٣	٠,٣٣٥
المغرب	٠,٧٠٥	٠,٦٧٤	٠,٦٣٤	٠,٥٩٨	٠,٥٧٠	٠,٥٢٤	٠,٤٧٥	٠,٣٨٨	٠,٢٩٥
الجنوب	٠,٥٢٠	٠,٤٨٥	٠,٤٥٦	٠,٣٧١	٠,٤٠٢	٠,٣٨٣	٠,٣٥٤	٠,٢٤٥	٠,٢١٤
الجملة	٠,٦٧٨	٠,٦٥٠	٠,٦١٣	٠,٥٦٤	٠,٥٥٠	٠,٥١٩	٠,٤٦٢	٠,٣٨٧	٠,٣٠٨
قيم الدليل لدول الجوار الشرق أوسطية									
اسرائيل	٠,٩٣٢	٠,٩١٨	٠,٨٩١	٠,٨٦٩	٠,٨٥٠	٠,٨٣٠	٠,٨٠٥	٠,٧٧١	٠,٦٧٠
تركيا	٠,٧٧٥	٠,٧٥٣	٠,٧١٧	٠,٦٨٣	٠,٦٥١	٠,٦١٥	٠,٥٩٤	٠,٤٩٧	٠,٣٧٦
ايران	٠,٧٥٩	٠,٧٢٢	٠,٦٩٣	٠,٦٥٣	٠,٦١٥	٠,٥٧٨	٠,٥٧١	٠,٥٥٤	٠,٤١٧
نسبة متوسط قيم الدليل لكل إقليم إلى المتوسط العربي الكل									
الخليج	١٢٢,٢	١٢٣,١	١٢٤,٤	١٣١,١	١٢٢,٧	١٣٠,٢	١٣٤,٠	١٤٠,٤	١٥٤,٥
المشرق	١٠٢,٢	١٠٣,٦	١٠٣,٦	١٠٥,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٦	٩٨,٤	١١١,٨	١٠٨,٦
المغرب	١٠٤,٠	١٠٣,٧	١٠٣,٤	١٠٦,٠	١٠٣,٦	١٠١,١	١٠٢,٨	١٠٠,١	٩٥,٧
الجنوب	٧٦,٧	٧٤,٦	٧٤,٣	٦٥,٧	٧٣,١	٧٣,٨	٧٦,٦	٦٣,٣	٦٩,٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية(٢٠٠٨/٠٧) وتقارير سابقة، مع تعديل القيم السابقة لمراعاة التغير في أسلوب حساب الدليل.

(جدول ٢) مؤشرات التنمية البشرية (٢٠٠٥)

الرتبة	الدولة	توقع الحياة	القراءة والكتابة٪	القيد في التعليم٪	ناتج محلي للفرد، $	مكونات دليل التنمية البشرية			دليل التنمية البشرية
						ت. حياة	التعليم	ناتج/فرد	
٣٩	الإمارات	٧٨,٣	٠,٨٨٧	٠,٥٩٩	٢٥,٥١٤	٠,٨٨٩	٠,٧٩١	٠,٩٢٥	٠,٨٦٨
٤١	البحرين	٧٥,٢	٠,٩٨٥	٠,٨٦١	٢١,٤٨٢	٠,٨٢١	٠,٨٦٤	٠,٨٩٦	٠,٨٦٦
٦١	السعودية	٧٢,٢	٠,٨٢٩	٠,٧٦٠	١٥,٧١١	٠,٧٨٧	٠,٨٠٦	٠,٨٤٤	٠,٨١٢
٥٨	عمان	٧٥,٠	٠,٨١٤	٠,٦٧١	١٥,٦٠٢	٠,٨٣٣	٠,٧٦٦	٠,٨٤٣	٠,٨١٤
٣٥	قطر	٧٥,٠	٠,٨٩٠	٠,٧٧٧	٢٧,٦٦٤	٠,٨٣٤	٠,٨٥٢	٠,٩٣٨	٠,٨٧٥
٣٣	الكويت	٧٧,٣	٠,٩٣٣	٠,٧٤٩	٢٦,٢٣١	٠,٨٧١	٠,٨٧١	٠,٩٣٠	٠,٨٩١
٨٦	الأردن	٧١,٩	٠,٩١١	٠,٧٨١	٥,٥٣٠	٠,٧٨٢	٠,٨٦٨	٠,٦٧٠	٠,٧٧٣
١٠٨	سورية	٧٣,٦	٠,٨٠٨	٠,٦٤٨	٣,٨٠٨	٠,٨١١	٠,٧٥٥	٠,٦٠٧	٠,٧٢٤
*١٢٩	العراق	٥٧,٧	٠,٧٤١	٠,٥٩٦	٣,٠٦٠	٠,٥٤٥	٠,٦٩٢	٠,٥٧٠	٠,٦٠٢
١٠٦	فلسطين	٧٢,٩	٠,٩٢٤	٠,٨٢٤	٢,٠٥٦	٠,٧٩٩	٠,٨٩١	٠,٥٠٥	٠,٧٣١
٨٨	لبنان	٧١,٥	٠,٨٨٣	٠,٨٤٦	٥,٥٨٤	٠,٧٧٥	٠,٨٧١	٠,٦٧١	٠,٧٧٢
١١٢	مصر	٧٠,٧	٠,٧١٤	٠,٧٦٩	٤,٣٣٧	٠,٧٦١	٠,٧٣٢	٠,٦٢٩	٠,٧٠٨
٩١	تونس	٧٣,٥	٠,٧٤٣	٠,٧٦٣	٨,٧١٠	٠,٨٠٨	٠,٧٥٠	٠,٧٣٩	٠,٧٦٦
١٠٤	الجزائر	٧١,٧	٠,٦٩٩	٠,٧٣٧	٧,٠٦٢	٠,٧٧٨	٠,٧١١	٠,٧١١	٠,٧٣٣
٥٦	ليبيا	٧٣,٤	٠,٨٤٢	٠,٩٤١	١٠,٣٣٥	٠,٨٠٦	٠,٨٧٥	٠,٧٧٤	٠,٨١٨

١٢٦	المغرب	٧٠,٤	٠,٥٢٣	٠,٥٨٥	٤,٥٥٥	٠,٧٥٧	٠,٥٤٤	٠,٦٣٧	٠,٦٤٦
١٣٧	موريتانيا	٦٣,٢	٠,٥١٢	٠,٤٥٦	٢,٢٣٤	٠,٦٣٧	٠,٤٩٣	٠,٥١٩	٠,٥٥٠
١٣٤	ج. القمر	٦٤,١	٠,٥٦٨	٠,٤٦٤	١,٩٩٣	٠,٦٥١	٠,٥٣٣	٠,٤٩٩	٠,٥٦١
١٤٩	جيبوتي	٥٣,٩	٠,٧٠٣	٠,٢٥٣	٢,١٧٨	٠,٤٨٢	٠,٥٥٣	٠,٥١٤	٠,٥١٦
١٤٧	السودان	٥٧,٤	٠,٦٠٩	٠,٣٧٣	٢,٠٨٣	٠,٥٤٠	٠,٥٣١	٠,٥٠٧	٠,٥٢٦
..	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥٣	اليمن	٦١,٥	٠,٥٤١	٠,٥٥٢	٠,٩٣٠	٠,٦٠٨	٠,٥٤٥	٠,٣٧٢	٠,٥٠٨
٥٣*	الخليج	٧٣,٧	٠,٨٤٨	٠,٧٣٦	١٨,١٦٨	٠,٨١٢	٠,٨٠٩	٠,٨٦٤	٠,٨٢٨
١١٨*	المشرق	٦٨,٤	٠,٧٥٢	٠,٧١٩	٤,٠١٠	٠,٧٢٤	٠,٧٤١	٠,٦١٣	٠,٦٩٣
١١٣*	المغرب	٧١,٣	٠,٦٤٤	٠,٦٩٠	٦,٤١٥	٠,٧٧١	٠,٦٥٩	٠,٦٨٥	٠,٧٠٥
١٤٩*	الجنوب	٥٩,٠	٠,٥٨٤	٠,٤٣٩	١,٦٥٥	٠,٥٦٦	٠,٥٣٧	٠,٤٥٧	٠,٥٢٠
١١٩*	الجملة	٦٨,٠	٠,٧٠١	٠,٦٥٩	٥,٧٩٤	٠,٧١٦	٠,٦٨٧	٠,٦٣١	٠,٦٧٨
٢٣	إسرائيل	٨٠,٣	٠,٩٧١	٠,٨٩٦	٢٥,٨٦٤	٠,٩٢١	٠,٩٤٦	٠,٩٢٧	٠,٩٣٢
٨٤	تركيا	٧١,٤	٠,٨٧٤	٠,٦٨٧	٨,٤٠٧	٠,٧٧٣	٠,٨١٢	٠,٧٤٠	٠,٧٧٥
٩٤	إيران	٧٠,٢	٠,٨٢٤	٠,٧٢٨	٧,٩٦٨	٠,٧٥٤	٠,٧٩٢	٠,٧٣١	٠,٧٥٩

(*) جملة الدول العربية وأقاليمها محسوبة كوسط مرجح بعدد السكان للبيانات القطرية، ورتبتها ورتبة العراق تقديرية

المصدر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٨/٠٧، (الرتب بين ١٧٧ دولة)

(جدول ٣) نسب مؤشرات التنمية البشرية إلى مؤشرات الدول العشر المحيطة (٢٠٠٥)

الرتبة	الدولة	توقع الحياة	القراءة والكتابة٪	القيد في التعليم٪	ناتج محلي للفرد	مكونات دليل التنمية البشرية			دليل التنمية البشرية
						ت. حياة	التعليم	ناتج/فرد	
٣٩	الإمارات	١,٠٤٩	٠,٩٠٨	٠,٦٩٢	١,٦٢٢	١,٠٨٢	٠,٨٤٤	١,٠٩٨	٠,٩٩٩
٤١	البحرين	١,٠٠٨	١,٠١١	٠,٩٨٨	١,٤٦٥	٠,٩٩٩	٠,٩٢١	١,٠٧٩	١,٠٠١
٦١	السعودية	١,٠٠٠	٠,٨٨٢	١,٠٠٣	١,٥١٤	١,٠٠٠	٠,٩١٨	١,٠٩٧	١,٠٠٠
٥٨	عمان	١,٠٣٦	٠,٨٥٨	٠,٨٧١	١,٥٠٣	١,٠٥٥	٠,٨٦٢	١,٠٩٣	٠,٩٩٧
٣٥	قطر	٠,٩٨٥	٠,٩٢٣	٠,٩١٧	١,٥٤١	٠,٩٨٤	٠,٩٢٢	١,٠٨٩	٠,٩٩٥
٣٣	الكويت	١,٠٠٩	٠,٩٧٠	٠,٨٨٤	١,٤٠٨	١,٠١٨	٠,٩٤٤	١,٠٧٢	١,٠٠٨
٨٦	الأردن	١,٠١٤	٠,٩٩٣	١,٠٨٣	٠,٨٦١	١,٠٢٢	١,٠١٠	٠,٩٧١	١,٠٠٢
١٠٨	سورية	١,٠٦١	٠,٩٠٤	٠,٨٨٦	١,٠٥٦	١,٠٩٧	٠,٩٠٦	١,٠٢٩	١,٠٠٥
*١٢٩	العراق	٠,٩٨١	٠,٩٨٢	١,٠٠٧	٠,٦٨٤	٠,٩٦٣	٠,٩٨٨	٠,٩٦٧	٠,٩٧٤
١٠٦	فلسطين	١,٠٥٠	١,٠٣٥	١,١٤٥	٠,٥٢٥	١,٠٧٨	١,٠٧٦	٠,٨٣٥	١,٠٠٩
٨٨	لبنان	١,٠١١	٠,٩٧٢	١,١٦٧	٠,٨٥٣	١,٠١٨	١,٠١٨	٠,٩٦٩	١,٠٠٣
١١٢	مصر	١,٠٤٢	٠,٧٧٨	١,٠٢٣	١,٥٠٢	١,٠٦٥	٠,٨٥٦	١,١٣٣	٠,٩٩٩
٩١	تونس	١,٠٣٧	٠,٨٢٠	١,٠٥٠	١,٤٣٥	١,٠٥٦	٠,٨٧٨	١,٠٩٠	١,٠٠١
١٠٤	الجزائر	١,٠٢٥	٠,٧٩١	١,٠٤٠	١,٦٩٢	١,٠٣٨	٠,٨٦٨	١,١٥٠	١,٠٠٦
٥٦	ليبيا	١,٠٠٢	٠,٨٨٨	١,٢٢٣	١,٠١٤	١,٠٠٢	٠,٩٨٥	١,٠١٠	٠,٩٩٨

تابع جدول رقم (٣)

١٢٦	المغرب	١,٢١٤	٠,٦٥٤	٠,٩١٦	٠,٨٦٤	١,٣٧١	٠,٧٣٠	١,٠٣٧	١,٠١٥
١٣٧	موريتانيا	١,١٠٨	٠,٧٧٥	٠,٨٣٩	٠,٨٩١	١,١٩٣	٠,٧٩٣	٠,٩٩٦	٠,٩٨٤
١٣٤	ج. القمر	١,٠٨١	٠,٨٣٨	٠,٨٦٧	٠,٨٧٧	١,١٣٩	٠,٨٤٦	٠,٩٧٦	٠,٩٨٢
١٤٩	جيبوتي	٠,٩٩٢	١,١٠٨	٠,٤٤٥	١,٣٠٧	١,٠٠٥	٠,٩١١	١,١١٥	٠,٩٩٤
١٤٧	السودان	١,٠٤٩	٠,٩٥١	٠,٦٤٧	١,٢٧٩	١,٠٨٩	٠,٨٦٥	١,١٠٨	١,٠٠٧
..	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥٣	اليمن	١,١٢٧	٠,٨٩١	١,٠٢٨	٠,٦٢٤	١,٢٦٧	٠,٩٤٢	٠,٨٣٤	١,٠١٤
٥٣*	خليج	١,٠٠٩	٠,٨٩٥	٠,٩٤٤	١,٥١٧	١,٠١٥	٠,٩٠٧	١,٠٩٤	١,٠٠١
١١٨*	مشرق	١,٠٢٩	٠,٨٦٢	١,٠١١	١,١٨٨	١,٠٤٥	٠,٩٠٩	١,٠٦٢	٠,٩٩٥
١١٣*	مغرب	١,٠٩٨	٠,٧٥١	١,٠٠٣	١,٢٧١	١,١٦٧	٠,٨٢٤	١,٠٨٤	١,٠٠٧
١٤٩*	جنوب	١,٠٧٧	٠,٩٢٩	٠,٧٨٨	١,٠٣٠	١,١٥٥	٠,٨٩٤	١,٠٠٤	١,٠٠٩
١١٩*	الجملة	١,٠٥٥	٠,٨٤٨	٠,٩٥٨	١,٢١٧	١,٠٩٦	٠,٨٨٣	١,٠٦١	١,٠٠٢
٢٣	إسرائيل	١,٠١٤	٠,٩٩٢	٠,٩٩٠	٠,٨٦٨	١,٠١٩	٠,٩٩٩	٠,٩٩٠	١,٠٠٣
٨٤	تركيا	٠,٩٩٤	٠,٩٧٥	٠,٩٢٠	١,٣١٢	٠,٩٩٠	٠,٩٥١	١,٠٧١	١,٠٠٠
٩٤	إيران	٠,٩٩٦	٠,٨٩٤	١,٠٢١	١,٤٩٣	٠,٩٩٦	٠,٩٢١	١,١١٤	١,٠٠١

المصدر: محسوبة من مصادر جدول (٢).

جدول (٤) مؤشرات التنمية البشرية (١٩٩٧)

الرتبة	الدولة	توقع الحياة	القراءة والكتابة٪	القيد في التعليم٪	ناتج محلي للفرد، $	مكونات دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية
						ت. حياة	التعليم	ناتج/فرد
٤٣	الإمارات	٧٤,٨	٧٤,٨	٦٩	١٩١١٥	٠,٨٣	٠,٧٣	٠,٨٨	٠,٨١٢
٣٧	البحرين	٧٢,٩	٨٦,٢	٨١	١٦٥٢٧	٠,٨٠	٠,٨٥	٠,٨٥	٠,٨٣٢
٧٨	السعودية	٧١,٤	٧٣,٤	٥٦	١٠١٢٠	٠,٧٧	٠,٦٧	٠,٧٧	٠,٧٤٠
٨٩	عمان	٧٠,٩	٦٧,١	٥٨	٩٩٦٠	٠,٧٦	٠,٦٤	٠,٧٧	٠,٧٢٥
٤١	قطر	٧١,٧	٨٠,٠	٧١	٢٠٩٨٧	٠,٧٨	٠,٧٧	٠,٨٩	٠,٨١٤
٣٥	الكويت	٧٥,٩	٨٠,٤	٥٧	٢٥٣١٤	٠,٨٥	٠,٧٣	٠,٩٢	٠,٨٣٣
٩٤	الأردن	٧٠,١	٨٧,٢	٦٦	٣٤٥٠	٠,٧٥	٠,٨٠	٠,٥٩	٠,٧١٥
١١١	سورية	٦٨,٩	٧١,٦	٦٠	٣٢٥٠	٠,٧٣	٠,٦٨	٠,٥٨	٠,٦٦٣
١٢٥	العراق	٦٢,٤	٥٨,٠	٥١	٣١٩٧	٠,٦٢	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,٥٨٦
..	فلسطين	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٩	لبنان	٦٩,٩	٨٤,٤	٧٦	٥٩٤٠	٠,٧٥	٠,٨٢	٠,٦٨	٠,٧٤٩
١٢٠	مصر	٦٦,٣	٥٢,٧	٧٢	٣٠٥٠	٠,٦٩	٠,٥٩	٠,٥٧	٠,٦١٦
١٠٢	تونس	٦٩,٥	٦٧,٠	٧٠	٥٣٠٠	٠,٧٤	٠,٦٨	٠,٦٦	٠,٦٩٥
١٠٩	الجزائر	٦٨,٩	٦٠,٣	٦٨	٤٤٦٠	٠,٧٣	٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٦٦٥
٦٥	ليبيا	٧٠,٠	٧٦,٥	٩٢	٦٨٩٧	٠,٧٥	٠,٨٢	٠,٧٠	٠,٧٥٦
١٢٦	المغرب	٦٦,٦	٤٥,٩	٤٩	٣٣١٠	٠,٦٩	٠,٤٧	٠,٥٨	٠,٥٨٢
١٤٩	موريتانيا	٥٣,٥	٣٨,٤	٤١	١٧٣٠	٠,٤٧	٠,٣٩	٠,٤٨	٠,٤٤٧
١٣٩	جر. القمر	٥٨,٨	٥٥,٤	٣٩	١٥٣٠	٠,٥٦	٠,٥٠	٠,٤٦	٠,٥٠٦
١٥٧	جيبوتي	٥٠,٤	٤٨,٣	٢١	١٢٦٦	٠,٤٢	٠,٣٩	٠,٤٢	٠,٤١٢

١٤٢	السودان	٥٥,٠	٥٣,٣	٣٤	١٥٦٠	٠,٥٠	٠,٤٧	٠,٤٦	٠,٤٧٥
١٧٢	الصومال	٤٧,٢	٢٤,٩	٧	٧١٢	٠,٣٧	٠,١٩	٠,١٠	٠,٢٢١
١٤٨	اليمن	٥٨,٠	٤٢,٥	٤٩	٨١٠	٠,٥٥	٠,٤٥	٠,٣٥	٠,٤٤٩
٦٤*	الخليج	٧٢,١	٧٤,٠	٥٨	١٢٥٩٠	٠,٧٨	٠,٦٨	٠,٨٠	٠,٧٥٧
١١٧*	المشرق	٦٦,٢	٥٩,١	٦٦	٣٢١٩	٠,٦٩	٠,٦١	٠,٥٨	٠,٦٢٥
١١٦*	المغرب	٦٧,٧	٥٦,١	٦٢	٤٢٠٥	٠,٧١	٠,٥٨	٠,٦١	٠,٦٣٦
١٥٣*	الجنوب	٥٤,٦	٤٥,٨	٣٤	١٢١٣	٠,٤٩	٠,٤٢	٠,٣٧	٠,٤٢٨
١٢٥*	الجملة	٦٤,٧	٥٦,٩	٥٧	٤٠٣٣	٠,٦٦	٠,٥٧	٠,٥٧	٠,٥٩٨
٢٣	اسرائيل	٧٧,٨	٩٥,٤	٨٠	١٨١٥٠	٠,٨٨	٠,٩٠	٠,٨٧	٠,٨٨٣
٨٦	تركيا	٦٩,٠	٨٣,٢	٦١	٦٣٥٠	٠,٧٣	٠,٧٦	٠,٦٩	٠,٧٢٨
٩٥	ايران	٦٩,٢	٧٣,٣	٧٢	٥٨١٧	٠,٧٤	٠,٧٣	٠,٦٨	٠,٧١٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩ عن عام ١٩٩٧ (الرتب بين ١٧٤ دولة).

(*) الصومال سنة ١٩٩٣ من تقرير ١٩٩٦ (أقرب سنة تتوفر عنها بيانات)، جملة الدول العربية وأقاليمها محسوبة كوسط مرجح بعدد السكان للبيانات القطرية، ورتبها تقديرية.

(جدول ٥) نسب مؤشرات التنمية البشرية للدول العشر المحيطة (١٩٩٧)

الرتبة	الدولة	توقع الحياة	القراءة والكتابة٪	القيد في التعليم٪	ناتج محلي للفرد	مكونات دليل التنمية البشرية			دليل التنمية البشرية
						ت. حياة	التعليم	ناتج/فرد	
٤٣	الإمارات	١,٠١٩	٠,٧٧١	٠,٩٤٤	٢,٢٨٤	١,٠٣٠	٠,٨١٨	١,١٩٦	١,٠٠١
٣٧	البحرين	٠,٩٨٣	٠,٨٩١	١,٠٦٢	١,٥٢٣	٠,٩٧٨	٠,٩٤٤	١,٠٩٥	١,٠٠٠
٧٨	السعودية	١,٠١٣	٠,٨٣١	٠,٧٥٣	٢,٣٥٨	١,٠١٦	٠,٨٠٠	١,٢٣٤	١,٠٠١
٨٩	عمان	١,٠١٩	٠,٧٣٤	٠,٨٣٠	٢,٧٥٢	١,٠٢٣	٠,٧٥٩	١,٣١٤	١,٠٠٢
٤١	قطر	٠,٩٧٣	٠,٨٢٢	٠,٩٥٨	٢,٣٩٧	٠,٩٦٣	٠,٨٥٨	١,١٩٩	٠,٩٩٧
٣٥	الكويت	١,٠٢٤	٠,٨٣٣	٠,٧٣٥	٢,١٨٩	١,٠٣٩	٠,٨٠٨	١,١٦٨	٠,٩٩٥
٩٤	الأردن	١,٠٣٠	٠,٩٥٢	٠,٩١٣	١,٠٧٠	١,٠٤٣	٠,٩٣٩	١,٠٣٣	١,٠٠٢
١١١	سورية	١,٠٦٢	٠,٨٩٦	٠,٩٠١	١,١١٩	١,٠٩٦	٠,٩٠١	١,٠٥٥	١,٠١٠
١٢٥	العراق	١,١٠٣	٠,٧٥٠	٠,٨٦٩	١,٠٥٦	١,١٧٦	٠,٧٨٩	١,٠٩٠	٠,٩٩٣
..	فلسطين	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٩	لبنان	٠,٩٩٩	٠,٨٨٩	١,١٠٨	١,٢٢٨	١,٠٠١	٠,٩٥١	١,٠٦١	٠,٩٩٨
١٢٠	مصر	١,٠٨٩	٠,٧٣٤	١,٢٣١	٠,٨٢١	١,١٥٢	٠,٨٧٧	٠,٩٩٥	١,٠٠١
١٠٢	تونس	١,٠٣٨	٠,٧٦٦	٠,٩٨٧	١,٧٣٨	١,٠٥٤	٠,٨٢٩	١,١٩٣	١,٠٠٦
١٠٩	الجزائر	١,٠٦٢	٠,٧٢٣	٠,٩٨٧	١,٦٤٧	١,٠٩٦	٠,٨٠٢	١,١٧٥	١,٠٠٥
٦٥	ليبيا	١,٠٠١	٠,٨٠١	١,٣٠١	١,٣٩٨	١,٠٠١	٠,٩٣٩	١,٠٨٤	١,٠٠١
١٢٦	المغرب	١,١٧٨	٠,٥٩٣	٠,٨٣٥	١,٠٩٣	١,٣٠٩	٠,٦٦٢	١,٠٩٠	٠,٩٨٦

تابع جدول رقم (٥)

١٤٩	موريتانيا	١,٠١٨	٠,٨٠٢	١,٠٠٥	١,٣٥٢	١,٠٢٢	٠,٨٥٣	١,١٤٣	١,٠٠٥
١٣٩	ج. القمر	١,٠٨٢	٠,٩١٤	٠,٧٩٤	١,١١١	١,١٤٣	٠,٨٨٥	١,٠٦٠	١,٠١٨
١٥٧	جيبوتي	١,٠٦٥	٠,٩٩٩	٠,٥٦٣	٠,٩٨٢	١,١٢٩	٠,٨٧٢	١,٠١٢	١,٠٠٢
١٤٢	السودان	٠,٩٩٢	٠,٩٨٧	٠,٧٣٦	١,٢٥٢	٠,٩٨٤	٠,٩١٨	١,١٠٠	٠,٩٩٠
١٧٢*	الصومال	١,٠٥٧	٠,٩٨١	٠,٣٤٧	٠,٩٧٦	١,٠٧٤	٠,٧٦٠	٠,٩٣٩	٠,٩٩٠
١٤٨	اليمن	١,١٠٤	٠,٨٨٧	١,٢٠١	٠,٦٣٣	١,١٩٦	٠,٩٨٥	٠,٨٣٣	١,٠٠٩
٦٤*	الخليج	١,٠١٣	٠,٨١٨	٠,٧٨٨	٢,٣٥٢	١,٠١٧	٠,٨٠٤	١,٢٢٨	١,٠٠٠
١١٧*	المشرق	١,٠٨٢	٠,٧٧٦	١,٠٩٠	٠,٩٣٦	١,١٣٩	٠,٨٦٧	١,٠٢٧	١,٠٠١
١١٦*	المغرب	١,٠٩٧	٠,٦٨٧	٠,٩٥١	١,٤٢١	١,١٦٣	٠,٧٦٣	١,١٣٨	٠,٩٩٨
١٥٣*	الجنوب	١,٠٣٥	٠,٩٥٧	٠,٨٠٥	١,٠٣٠	١,٠٦١	٠,٩١١	٠,٩٩٩	٠,٩٩٦
١٢٥*	الجملة	١,٠٦٩	٠,٧٩٥	٠,٩٥٦	١,٢٤٢	١,١١٦	٠,٨٤١	١,٠٧٣	٠,٩٩٩
٢٣	إسرائيل	١,٠٠٨	١,٠٠٣	٠,٩٨٠	١,٠٧٨	١,٠١٠	٠,٩٩٤	٠,٩٩٢	٠,٩٩٩
٨٦	تركيا	٠,٩٦٤	٠,٩٥٤	٠,٨٩٣	١,٥٥١	٠,٩٤١	٠,٩٣٩	١,١٤٨	١,٠٠٠
٩٥	إيران	١,٠١٢	٠,٧٨٦	١,٠٠١	٢,١٤١	١,٠٢٢	٠,٨٤٨	١,٢٤١	١,٠٠٦

المصدر: محسوبة من مصادر جدول (٤)

(جدول ٦) مؤشرات التنمية البشرية (١٩٩٠)

الرتبة	الدولة	قيم مؤشرات التعليم		أدلة التعليم		الناتج	مكونات دليل التنمية البشرية			دليل التنمية
		قراءة وكتابة	سنوات الدراسة	قراءة وكتابة	سنوات الدراسة	للفرد ق.ش $	توقع الحياة	تحصيل التعليم	ناتج معدل	
٥٧	الإمارات	٥٥,٠	٥,١	٠,٤٦	٠,٤١	٢٣٧٩٨	٧٠,٥	١,٣٢	٥٠٧٩	٠,٧٤٠
٥٠	البحرين	٧٧,٤	٣,٩	٠,٧٣	٠,٣١	١٠٨٠٤	٧١,٠	١,٧٨	٤٩٩٩	٠,٧٩٠
٦٧	السعودية	٦٢,٤	٣,٧	٠,٥٥	٠,٣٠	١٠٣٣٠	٦٤,٥	١,٣٩	٤٩٩٤	٠,٦٨٧
٨٢	عمان	٣٥,٠	٠,٩	٠,٢١	٠,٠٦	١٠٥٧٣	٦٥,٩	٠,٤٨	٤٩٩٧	٠,٥٩٨
٤٧	قطر	٨٢,٠	٥,٦	٠,٧٩	٠,٤٥	١١٨٠٠	٦٩,٢	٢,٠٣	٥٠٠٧	٠,٨٠٢
٤٥	الكويت	٧٣,٠	٥,٤	٠,٦٨	٤٣.	١٥٩٨٤	٧٣,٤	١,٧٩	٥٠٤٤	٠,٨١٥
٨٦	الأردن	٨٠,١	٥,٠	٠,٧٧	٠,٤٠	٢٤١٥	٦٦,٩	١,٩٣	٢٤١٥	٠,٥٨٦
٧٢	سورية	٦٤,٥	٤,٢	٠,٥٧	٠,٣٣	٤٣٤٨	٦٦,١	١,٤٨	٤٣٤٨	٠,٦٦٥
٨٥	العراق	٥٩,٧	٤,٨	٠,٥١	٠,٣٩	٣٥١٠	٦٥,٠	١,٤١	٣٥١٠	٠,٥٨٩
..	فلسطين	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٩	لبنان	٨٠,١	٤,٤	٠,٧٧	٠,٣٥	٢٢٥٠	٦٦,١	١,٨٨	٢٢٥٠	٠,٥٦١
١١٠	مصر	٤٨,٤	٢,٨	٠,٣٧	٠,٢٢	١٩٣٤	٦٠,٣	٠,٩٧	١٩٣٤	٠,٣٨٥
٨٧	تونس	٦٥,٣	٢,١	٠,٥٨	٠,١٦	٣٣٢٩	٦٦,٧	١,٣٣	٣٣٢٩	٠,٥٨٢
٩٥	الجزائر	٥٧,٤	٢,٦	٠,٤٩	٠,٢٠	٣٠٨٨	٦٥,١	١,١٧	٣٠٨٨	٠,٥٣٣
٧٤	ليبيا	٦٣,٨	٣,٤	٠,٥٦	٠,٢٧	٧٢٥٠	٦١,٨	١,٤٠	٤٩٢٧	٠,٦٥٩

١٠٦	المغرب	٤٩,٥	٢,٨	٠,٣٩	٠,٢٢	٢٢٩٨	٦٢,٠	١,٠٠	٢٢٩٨	٠,٤٢٩
١٤٨	موريتانيا	٣٤,٠	٠,٣	٠,٢٠	٠,٠٢	١٠٩٢	٤٧,٠	٠,٤١	١٠٩٢	٠,١٤١
١٢٥	ج. القمر	٦١,٠	١,٠	٠,٥٣	٠,٠٧	٧٣٢	٥٥,٠	١,١٣	٧٣٢	٠,٢٦٩
١٥٣	جيبوتي	١٩,٠	٠,٣	٠,٠١	٠,٠٢	٧٣٠	٤٨,٠	٠,٠٤	٧٣٠	٠,٠٨٤
١٤٥	السودان	٢٧,١	٠,٨	٠,١١	٠,٠٥	١٠٤٢	٥٠,٨	٠,٢٧	١٠٤٢	٠,١٥٧
١٥١	الصومال	٢٤,١	٠,٢	٠,٠٧	٠,٠١	٨٦١	٤٦,١	٠,١٦	٨٦١	٠,٠٨٨
١٣٠	اليمن	٣٨,٦	٠,٨	٠,٢٥	٠,٠٦	١٥٦٠	٥١,٥	٠,٥٦	١٥٦٠	٠,٢٣٢
٦٦*	الخليج	٦١,٥	٣,٨	٠,٥٤	٠,٣١	١٢٠٥٠	٦٦,٢	١,٣٨	٥٠٠٦	٠,٧٠٢
١٠١*	المشرق	٥٥,١	٣,٥	٠,٤٥	٠,٢٨	٢٦١٨	٦٢,٥	١,٢٠	٢٦١٨	٠,٤٧٩
٩٧*	المغرب	٥٥,١	٢,٦	٠,٤٦	٠,٢٠	٣٠٣٣	٦٣,٣	١,١٢	٢٨٧٩	٠,٤٩٦
١٤٢*	الجنوب	٣٠,١	٠,٧	٠,١٥	٠,٠٥	١١٤٥	٥٠,١	٠,٣٤	١١٤٥	٠,١٦٥
١٠٤*	الجملة	٥٠,٥	٢,٧	٠,٤٠	٠,٢١	٣٣٦٢	٦٠,٥	١,٠١	٢٦٢٠	٠,٤٤٠
١٨	إسرائيل	٩٥,٨	١٠,٠	٠,٩٦	٠,٨١	١٠٤٤٨	٧٥,٩	٢,٧٣	٤٩٩٦	٠,٩٣٩
٧١	تركيا	٨٠,٧	٣,٥	٠,٧٧	٠,٢٨	٤٠٠٢	٦٥,١	١,٨٢	٤٠٠٢	٠,٦٧١
٩٠	إيران	٥٤,٠	٣,٩	٠,٤٤	٠,٣١	٣١٢٠	٦٦,٢	١,١٩	٣١٢٠	٠,٥٤٧

(*) جملة الدول العربية وأقاليمها محسوبة كوسط مرجح بعدد السكان للبيانات القطرية.

المصدر: تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٢، (الرتب بين ١٦٠ دولة).

(جدول ٧) نسب مؤشرات التنمية البشرية للدول العشر المحيطة (١٩٩٠)

الرتبة	الدولة	قيم مؤشرات التعليم		أداة التعليم		الناتج للفرد	مكونات دليل التنمية البشرية			دليل التنمية
		قراءة وكتابة	سنوات الدراسة	قراءة وكتابة	سنوات الدراسة	ق.ش $	توقع الحياة	تحصيل التعليم	ناتج معدل	
٥٧	الإمارات	٠,٥٩٩	٠,٩١٢	٠,٥٠٤	٠,٩٠٩	٦,٥٠٩	٠,٩٧٦	٠,٥٨١	١,٣٩٣	٠,٩٨٦
٥٠	البحرين	٠,٨٦٤	٠,٦٩٠	٠,٨٢٥	٠,٦٧٨	٢,٣٣٤	٠,٩٩٩	٠,٨٠١	١,١٥٧	٠,٩٩٨
٦٧	السعودية	٠,٧٠٨	٠,٧٨١	٠,٦٣٦	٠,٧٨٩	٢,٩٢٤	٠,٩٤٨	٠,٦٥٩	١,٤١٨	٠,٩٨٨
٨٢	عمان	٠,٤٣٤	٠,١٧٠	٠,٢٧١	٠,١٤١	٣,٨٠٦	١,٠٢٢	٠,٢٤٣	١,٧٩٩	١,٠٠٦
٤٧	قطر	٠,٩١٩	١,٠١١	٠,٨٩٨	١,٠٠٧	٢,٠٥١	٠,٩٦٢	٠,٩٢١	١,١١٥	٠,٩٩٢
٤٥	الكويت	٠,٨٢٦	٠,٩٨٧	٠,٧٨٢	٠,٩٧٥	٢,٣٢٦	١,٠١٨	٠,٨٢٢	١,٠٩٦	٠,٩٩٩
٨٦	الأردن	١,٠٠٨	٠,٩٧٥	١,٠١٦	٠,٩٧١	٠,٩٤٦	١,٠٣٧	١,٠٠١	٠,٩٤٦	١,٠٢١
٧٢	سورية	٠,٧٣٧	٠,٨٤٣	٠,٦٦٥	٠,٨٢٥	١,٣٦١	٠,٩٨٠	٠,٧٠٠	١,٣٦٦	٠,٩٩٩
٨٥	العراق	٠,٧٥١	٠,٩٣٦	٠,٦٧٣	٠,٩٤٧	١,٣٧٥	١,٠٠٧	٠,٧٣١	١,٣٧٥	١,٠٢٦
..	فلسطين	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٩	لبنان	١,٠٠٨	٠,٩٠٠	١,٠١٤	٠,٨٩١	٠,٨٦٣	١,٠٤١	٠,٩٨٤	٠,٨٦٣	٠,٩٩١
١١٠	مصر	٠,٧٤٦	١,١٢٤	٠,٦٤١	١,١٢٨	١,٣٥٣	١,٠٠١	٠,٧١٨	١,٣٥٣	٠,٩٨٥
٨٧	تونس	٠,٨٢٢	٠,٤٠٩	٠,٧٦٥	٠,٣٨٨	١,٣٠٤	١,٠٣٣	٠,٦٨٩	١,٣٠٤	١,٠١٤
٩٥	الجزائر	٠,٧٨٣	٠,٦٧٤	٠,٧١٧	٠,٦٤٥	١,٣٠٩	١,٠٣٥	٠,٧٠٠	١,٣٠٩	١,٠٣٣

تابع جدول رقم (٧)

٧٤	ليبيا	٠,٧٣٨	٠,٦٨٠	٠,٦٦٤	٠,٦٧٣	٢,٣٢٦	٠,٩١٦	١,٠٠٨	٠,٦٧٠	١,٥٨٦
١٠٦	المغرب	٠,٧٣٣	٠,٩١٨	٠,٦٣٩	٠,٩١٣	١,٥٢١	١,٠٠١	١,٠١٢	٠,٦٨٣	١,٥٢١
١٤٨	موريتانيا	٠,٩٤٩	٠,٤٩٢	٠,٩٢٢	٠,٤٥٥	١,٤٠٢	١,٠٠٨	١,١٤٠	٠,٨٥٨	١,٤٠٢
١٢٥	ج. القمر	١,١٩٤	٠,٥١٨	١,٣٠٥	٠,٤٧٠	٠,٦٩١	١,٠٠٨	٠,٩٩٦	١,١٧٥	٠,٦٩١
١٥٣	جيبوتي	٠,٦٤١	٠,٦١٢	٠,٠٧١	٠,٥٨٨	٠,٩٥٢	١,٠٤٩	٠,٨٦٩	٠,١٢٧	٠,٩٥٢
١٤٥	السودان	٠,٧٢٩	٠,٨٨٩	٠,٤٧٠	٠,٧٤٦	١,٣٢٨	١,٠٦٣	١,١١٦	٠,٥٠٤	١,٣٢٨
١٥١	الصومال	٠,٧٩١	٠,٣٨٥	٠,٤٦٤	٠,٢٧٨	١,١١٥	٠,٩٩٢	٠,٨٢٩	٠,٤٧٣	١,١١٥
١٣٠	اليمن	٠,٧٥٥	٠,٤٦٥	٠,٦١٦	٠,٤٥١	٢,٠٠٧	٠,٩٨٠	١,٠١١	٠,٥٩٢	٢,٠٠٧
*٦٦	الخليج	٠,٦٩٨	٠,٧٦٨	٠,٦٢٢	٠,٧٧١	٣,١٩٤	٠,٩٦٤	٠,٩٩١	٠,٦٤٦	١,٤٠١
*١٠١	المشرق	٠,٧٦٤	١,٠٣٥	٠,٦٧٧	١,٠٣٦	١,٣٢٨	١,٠٠٢	٠,٩٩٧	٠,٧٣٧	١,٣٢٩
*٩٧	المغرب	٠,٧٧١	٠,٧٢٧	٠,٦٩٧	٠,٧١٠	١,٤٦٠	١,٠١٣	١,٠٢٤	٠,٦٩٥	١,٤١٠
*١٤٢	الجنوب	٠,٧٥٣	٠,٦٦٨	٠,٥١٥	٠,٥٧٠	١,٤٦٦	١,٠٢٦	١,٠٢٨	٠,٥٢٦	١,٤٦٦
*١٠٤	الجملة	٠,٧٥٧	٠,٨٤٢	٠,٦٤٣	٠,٨١٧	١,٥٨٠	١,٠٠٦	١,٠١١	٠,٦٧١	١,٣٨٨
١٨	إسرائيل	٠,٩٧٣	١,٠٧٢	٠,٩٦٦	١,١٩٩	٠,٨٦٦	١,٠٠٦	١,٠٠٢	٠,٩٩٦	١,٠٠٠
٧١	تركيا	٠,٩٩٧	٠,٧٤٣	٠,٩٩٤	٠,٧٤١	٠,٩٠٧	٠,٩٧٤	٠,٩٩٩	٠,٩٤٣	١,١٠١
٩٠	إيران	٠,٧٣٦	٠,٩٧٣	٠,٦٤٣	٠,٩٦٩	١,١١٤	١,٠٣٧	٠,٩٨٠	٠,٧٠٧	١,١١٤

المصدر: محسوبة من مصادر جدول (٦).

جدول (٨) التوزيع النسبي للقطاعات، ونسب الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموع الناتج العربي ٢٠٠٥ (٪)

الدولة	زراعة	صناعات	تحويلية	تشييد	جملة	خدمات	خدمات	نسب الناتج
الإمارات	٢,٣	٣٥,٩	١٤,٢	٧,٢	٥٩,٦	٢٣,٨	١٦,٦	١٢,٢
البحرين	٠,٤	٢٥,٧	١٣,٢	٤,٦	٤٣,٩	٣١,٢	٢٤,٩	١,٢
السعودية	٣,٣	٤٨,٧	١٠,٤	٤,٧	٦٧,٠	١٢,٧	٢٠,٣	٢٩,٠
عمان	١,٤	٤٩,٤	٩,٦	٢,٥	٦٢,٩	١٨,١	١٩,٠	٢,٨
قطر	٠,١	٦٠,٢	١٠,٠	٥,٧	٧٦,١	١٧,٥	٦,٤	٣,٩
الكويت	٠,٣	٥٢,٩	٨,٤	١,٨	٦٣,٤	١٧,٤	١٩,٣	٧,٧
الأردن	٢,٨	٣,٣	٢١,٨	٤,٥	٣٢,٤	٣٤,١	٣٣,٥	١,٠
سورية	١٩,٩	٢٢,٣	١٠,٤	٢,٥	٥٥,١	٣٤,٠	١٠,٩	٢,٩
العراق	٧,٢	٦٣,٣	٢,٠	١,٠	٧٣,٥	١٣,٩	١٢,٦	٣,٨
فلسطين	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٤
لبنان	٧,٨	٠,٠	١٤,٤	٤,٨	٢٧,٠	٣٨,١	٣٤,٩	٢,٠
مصر	١٤,٩	١٢,٦	١٩,٧	٤,٠	٥١,٢	٣٢,٢	١٦,٧	٧,٨
تونس	١٢,٦	٥,٥	٢١,٠	٦,٠	٤٥,١	٣٢,١	٢٢,٨	٢,٤
الجزائر	٨,٢	٤٧,٦	٥,٧	٨,٠	٦٩,٥	١٨,٩	١١,٦	٨,٩
ليبيا	٢,٨	٧١,٣	٣,٠	٣,١	٨٠,١	٩,٥	١٠,٤	٤,٠
المغرب	١٣,٣	١,٨	٢٠,٧	٦,٥	٤٢,٤	٢٨,٣	٢٩,٣	٤,٩
موريتانيا	٩,٩	١٥,٠	٤,١	٩,٠	٣٨,١	٣٤,٥	٢٧,٤	٠,٢
ج. القمر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠

تابع جدول رقم (٨)

جيبوتي	٣,٦	٠,٦	٧,٩	٦,٦	١٨,٧	٥٦,٩	٢٤,٤	٠,١
السودان	٣٣,٠	٩,٩	٩,٧	٤,٠	٥٦,٦	٣٨,٢	٥,٢	٣,٠
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	٠,٠
اليمن	١٠,٠	٣٤,٠	٧,٥	٥,٢	٥٦,٦	٢٣,٠	٢٠,٤	١,٧
الخليج	٢,٣	٤٦,٨	١٠,٩	٤,٨	٦٤,٨	١٦,٧	١٨,٤	..
المشرق	١٢,٥	٢٣,٢	١٣,٨	٣,٢	٥٢,٧	٢٩,٣	١٧,٩	..
المغرب	٨,٩	٣٥,٩	١٠,٦	٦,٥	٦١,٩	٢١,٠	١٧,١	..
الجنوب	٢٤,٥	١٨,٣	٨,٩	٤,٥	٥٦,١	٣٣,٠	١٠,٨	..
الجملة	٦,٥	٣٩,١	١١,٣	٤,٨	٦١,٧	٢٠,٦	١٧,٧	..
	التوزيع القطاعي على المجموعات (٪)							الناتج الكلي
الخليج	١٩,٩	٦٨,٥	٥٥,١	٥٦,٥	٦٠,٠	٤٥,٩	٥٩,٠	٥٦,٩
المشرق	٣٤,٣	١٠,٥	٢٢,١	١١,٩	١٥,٢	٢٥,٩	١٨,٥	١٨,٠
المغرب	٢٧,٩	١٨,٨	١٩,١	٢٧,٢	٢٠,٤	٢٠,٦	١٩,٦	٢٠,٣
الجنوب	١٧,٩	٢,٢	٣,٧	٤,٤	٤,٣	٧,٦	٢,٩	٤,٨
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧.

جدول (٩) التوزيع النسبي للقطاعات، ونسب الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموع الناتج العربي، ٢٠٠٠ (٪)

الدولة	زراعة وصيد	صناعات استخراجية	تحويلية وكهرباء	تشييد	جملة السلعية	خدمات إنتاجية	خدمات اجتماعية	نسب الناتج الإجمالي
الإمارات	٢,٨	٣٣,٥	١٦,٢	٧,٠	٥٩,٥	٢١,٣	١٩,٢	٩,٨
البحرين	٠,٨	٢٨,٧	١٣,٣	٣,٥	٤٦,٣	٢٣,٢	٣٠,٥	١,١
السعودية	٥,٠	٣٧,٦	١٠,٢	٦,٠	٥٨,٩	١٥,٨	٢٥,٣	٢٥,٨
عمان	٢,٠	٤٩,٣	٦,٤	١,٩	٥٩,٦	١٨,٠	٢٢,٤	٢,٧
قطر	٠,٤	٥٨,٧	٦,٩	٣,٤	٦٩,٤	١١,٥	١٩,١	٢,٣
الكويت	٠,٤	٥٠,٧	٦,٤	٢,٢	٥٩,٧	١٨,٦	٢١,٦	٤,٩
الأردن	٢,٣	٣,٠	١٧,٨	٣,٩	٢٧,٠	٤٦,١	٢٦,٨	١,٠
سورية	٢٤,٦	١٩,٩	١١,٠	٣,٥	٥٩,٠	٣٠,٤	١٠,٦	٢,٥
العراق	٢٩,١	٥,٩	٧,١	٣,١	٤٥,٢	٣٧,٢	١٧,٦	١٢,٨
فلسطين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦
لبنان	٧,٨	٠,٠	١٤,٤	٤,٨	٢٧,٠	٣٨,١	٣٤,٩	٢,٣
مصر	١٦,٧	٧,٤	٢٠,٩	٤,٨	٤٩,٨	٣٢,٧	١٧,٥	١٢,٦
تونس	١٤,٢	٤,٥	٢٣,٣	٥,٤	٤٧,٤	٣٢,٠	٢٠,٦	٢,٣
الجزائر	٨,٥	٤٢,٤	٧,٢	٨,٩	٦٧,١	٢١,٨	١١,١	٧,٠
ليبيا	٨,٢	٣٩,٦	٧,٢	٦,٢	٦١,١	١٨,٧	٢٠,٢	٤,٩
المغرب	١٠,٨	٢,٩	٢٧,٢	٤,٩	٤٥,٨	٢٨,٩	٢٥,٣	٤,٦
موريتانيا	٢٢,١	١٦,٠	٨,٦	٠,٠	٤٦,٧	٢٨,٧	٢٤,٦	٠,١

تابع جدول رقم (٩)

ج. القمر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جيبوتي	٣,٣	٠,٦	٨,١	٦,٨	١٨,٨	٥٦,٩	٢٤,٢	٠,١
السودان	٤١,١	٠,٩	١١,٣	٦,٣	٥٩,٦	٣٥,٠	٥,٤	١,٥
الصومال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اليمن	١٤,٣	٣٧,٤	٧,٥	٤,٠	٦٣,٢	٢١,٦	١٥,٢	١,٣
الخليج	٣,٦	٣٩,٧	١٠,٧	٥,٤	٥٩,٤	١٧,٣	٢٣,٣	٠٠
المشرق	٢١,٣	٧,١	١٣,٩	٤,٠	٤٦,٢	٣٥,٢	١٨,٦	٠٠
المغرب	٩,٨	٢٧,٣	١٤,٠	٦,٨	٥٧,٩	٢٤,٠	١٨,١	٠٠
الجنوب	٢٨,٣	١٧,١	٩,٥	٥,٣	٦٠,٢	٢٩,٦	١٠,٢	٠٠
الجملة	١١,٠	٢٦,٥	١٢,٣	٥,٢	٥٥,٠	٢٤,٦	٢٠,٥	٠٠
التوزيع القطاعي على المجموعات (٪)							النتائج الكلي	
الخليج	١٥,١	٧٠,١	٢٩,٧	٤٨,١	٥٠,٣	٣٢,٧	٥٢,٨	٤٦,٥
المشرق	٦٠,٨	٨,٤	٢٦,٢	٢٤,٤	٢٦,٦	٤٥,٤	٢٩,٠	٣١,٧
المغرب	١٦,٨	١٩,٧	١٥,٧	٢٤,٦	٢٠,٠	١٨,٥	١٦,٧	١٨,٩
الجنوب	٧,٣	١,٨	١,٦	٢,٩	٣,١	٣,٤	١,٤	٢,٩
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢.

جدول (١٠) التوزيع النسبي للقطاعات، ونسب الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموع الناتج العربي ١٩٩٠ (٪)

الدولة	زراعة	صناعات	تحويلية	تشييد	جملة	خدمات	خدمات	نسب الناتج
الإمارات	١,٦	٤٦,٣	٩,٧	٧,٧	٦٥,٣	١٦,٥	١٨,٢	٧,٢
البحرين	٠,٩	١٩,٦	١٣,٩	٥,٤	٣٩,٨	٣٦,٩	٣٣,٣	٠,٩
السعودية	٦,٥	٣٦,٦	٧,٣	٨,٩	٥٩,٣	١٨,٢	٢٢,٥	٢١,٨
عمان	٢,٦	٤٨,٣	٣,٨	٢,٣	٥٧,١	١٦,٠	٢٦,٩	٢,٥
قطر	٠,٨	٣٨,٠	١٤,٤	٤,٢	٥٧,٤	١٥,٣	٢٧,٣	١,٦
الكويت	٠,٩	٣٩,٧	١١,٠	١,٨	٥٣,٤	٢٣,٥	٢٣,١	٣,٩
الأردن	٨,١	٦,٤	١٧,٢	٤,٥	٣٦,٢	٤٢,٤	٢١,٤	٠,٧
سورية	٢٩,٦	١٥,٨	٩,٥	٣,٩	٥٨,٧	٢٩,١	١٢,٢	٢,٨
العراق	١٨,٩	١٣,٧	٩,٥	٦,٩	٤٨,٩	٢٩,٩	٢١,١	١٦,٦
فلسطين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣
لبنان	٨,٤	٠,٠	١٢,٩	٢,٨	٢٤,١	٣٤,٣	٤١,٧	٠,٦
مصر	١٩,٤	٤,٣	١٨,٩	٥,٥	٤٨,٠	٣٢,٦	١٩,٣	٧,٢
تونس	١٧,٧	٧,٧	٢١,٤	٤,٦	٥١,٣	٢٧,٩	٢٠,٧	٢,٤
الجزائر	١٢,٣	٢٤,٥	١٣,١	١٢,١	٦٢,٠	٢٢,٧	١٥,٣	١٢,١
ليبيا	٥,٥	٢٧,٨	٩,٩	١٣,٣	٥٦,٥	١٦,٩	٢٦,٦	٧,٠
المغرب	١٩,٤	٢,٨	٢٦,٩	٥,٩	٥٤,٩	٢١,١	٢٤,٠	٥,٠
موريتانيا	٢٨,٩	١٣,٨	١٠,٣	٦,٢	٥٩,١	٢٦,٥	١٤,٣	٠,٢
ج. القمر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١
جيبوتي	٢,٨	٠,٠	١٣,٠	٤,٩	٢٠,٧	٤٣,٧	٣٥,٥	٠,١

تابع جدول رقم (١٠)

السودان	٣٠,٣	٠,١	١١,٢	٤,١	٤٥,٧	٣٧,٩	١٦,٥	٥,٢
الصومال	٦٥,٤	٠,٤	١٠,١	-١,٨	٧٤,١	١٨,٦	٧,٣	٠,٢
اليمن	٢٥,٩	١٤,٦	١١,٢	٢,٨	٥٤,٥	٢٤,٤	٢١,١	١,٩
الخليج	٤,٤	٣٩,٢	٨,٤	٧,٢	٥٩,٢	١٨,٣	٢٢,٥	..
المشرق	١٩,٦	١١,٠	١٢,٢	٦,١	٤٨,٨	٣١,٠	٢٠,٢	..
المغرب	١٢,٥	١٩,٧	١٥,٦	١٠,٥	٥٨,٣	٢١,٤	٢٠,٤	..
الجنوب	٢٩,٣	٣,٧	١١,٠	٣,٦	٤٧,٧	٣٣,٦	١٧,٤	..
الجملة	١٢,٧	٢٣,٤	١١,٦	٧,٥	٥٥,٢	٢٣,٨	٢٠,٩	..
	التوزيع القطاعي على المجموعات (٪)							الناتج الكلي
الخليج	١٣,١	٦٣,٣	٢٧,٣	٣٦,٤	٤٠,٦	٢٩,١	٤٠,٧	٣٧,٨
المشرق	٤٣,٨	١٣,١	٢٩,٨	٢٢,٨	٢٥,٠	٣٦,٦	٢٧,٢	٢٨,٢
المغرب	٢٦,١	٢٢,٤	٣٥,٨	٣٧,٣	٢٨,١	٢٣,٨	٢٥,٩	٢٦,٦
الجنوب	١٧,١	١,٢	٧,٠	٣,٥	٦,٤	١٠,٤	٦,٢	٧,٤
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: صندوق النقد العربي: الحسابات القومية للدول العربية ٢٠٠٠.

(جدول ١١) معدلات النمو السنوية للناتج الإجمالي

الدولة	١٩٧٥-١٩٩٠	١٩٩٠-	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	١٩٧٥-٢٠٠٥
الإمارات	-٤,٣	-٠,٩	-١,٦	٠,٥	-٢,٦
البحرين	٠,٧	٢,٣	١,٧	٣,٥	١,٥
السعودية	-٤,١	٠,١	-١,٢	٢,٨	-٢,٠
عمان	٣,٠	١,٨	٠,٣	٤,٩	٢,٤
قطر*	-٣,١	٤,٣	٢,١	٨,٩	٠,٥
الكويت	-١,٦	٠,٦	-١,٤	٤,٧	-٠,٥
الأردن	-٠,٦	١,٦	١,٠	٢,٨	٠,٥
سورية	٠,٤	١,٤	٢,٨	-١,٣	٠,٩
العراق*	-٣,٣	-٢,٨	-٢,٨	-٢,٨	-٣,١
فلسطين*	٢,٥	-٢,٩#	٤,٠	-٥,٢	١,٧
لبنان	٣,٦	٢,٨	٤,٢	٠,١	٣,٢
مصر	٣,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٢	٢,٨
تونس	١,٣	٣,٣	٣,٠	٣,٩	٢,٣
الجزائر	-٠,٩	١,١	-٠,١	٣,٥	٠,١
ليبيا	-٢,٢	-٠,٩*	٠,١*	-٣,٠	٢,٥
المغرب	١,٣	١,٥	٠,٦	٣,٣	١,٤
موريتانيا	-٠,١	٠,٣	١,٢	-١,٥	٠,١
ج. القمر	-٠,٨	-٠,٤	٢,٤-	٣,٧	-٠,٦
جيبوتي	-٢,٧	-٢,٧	-٣,٩	-٠,٣	-٢,٧
السودان	-٠,٩	٣,٥	٥,٦	-٠,٦	١,٣
الصومال*	-١٤,٩	..	..	..	..

تابع جدول رقم (١١)

اليمن	١,٥	١,٥	٢,٣	٠,١-	١,٥
الخليج	٣,٣-	٠,٣	٠,٧-	٣,٠	١,٥-
المشرق	٠,٧	١,٧	١,٢	١,٥	١,٢
المغرب	٠,٦-	١,٠	٠,٣	٢,١	٠,٢
الجنوب	١,٠-	٢,٧	٢,٨	٠,٣-	٠,٨
الحملة	١,٥-	١,٠	٠,٢	٢,٤	٠,٣-
اسرائيل	٢,١	١,٥	٢,٢	٠,١	١,٨
تركيا	١,٩	١,٧	٢,١	٠,٩	١,٨
ايران	٢,٦-	٢,٣	١,٩	٣,١	٠,٢-
حملة الدول النامية	١,٩	٣,١	٣,١	٣,١	٢,٥
الدول الأقل نموا	٠,٠	١,٨	١,٣	٢,٨	٠,٩
الدول العربية	٠,٩-	٢,٣	٠,٧	٥,٦	٠,٧
حملة العالم	١,٣	١,٥	١,٢	٢,١	١,٤

المصدر: بيانات (٩٠-٢٠٠٥)، (٧٥-٢٠٠٥) من تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨/٠٧، و(٩٠-٢٠٠٠) من تقرير ٢٠٠٢، باستثناء ما مميز

(*). ومعدلات مجموعات الدول بنهاية الجدول بما فيها مجموعة الدول العربية مستمدة من التقرير.

تعقيب: د. محمود عبد الفضيل:

بناء على الجداول التي قدمها الدكتور الإمام وهي جداول مهمة جدًا حول تطور الوضع الاقتصادي الاجتماعي العربي, ولكن أنا لدي تحفظ على دليل التنمية البشرية.

ولأن تركيبته يوجد بها إشكالية؛ لأنه يوجد بها مشكلة في القيد في التعليم بغض النظر عن مستوى التعليم في موضوع توقع الحياة, ويوجد في بلاد أخرى توقع للحياة لا يوجد له علاقة بالتنمية أساسًا.

ولكن الجداول التي قدمها في التوزيع النسبي بالنسبة للقطاعات ونسب الناتج المحلي الإجمالي أعتقد أنها مفتاح لدراسة التطورات والمراكز النسبية من سنة ١٩٩٠ أو ١٩٩٥ إلى الآن ، والجدول التلخيصي عن منطقة الخليج والمشرق والمغرب والجنوب الذي قدمه الدكتور الإمام- وأنا موافق على كلمة الجنوب بدلاً من الأقل تخلفًا- فإن الأربع مجموعات في توزيع قطاعي وتطوره عبر الزمن، ومن رأيي: إنه يوجد جدول تلخيصي آخر يفعل هذا التطور خلال الفترة التي بدأها من سنة الأساس إلى ٢٠٠٥, فبالتالي كانت الصورة أكثر وضوحًا, وبالتالي ففي مجموعة الخليج في الصناعات التحويلية والكهرباء تصل إلى ٥٥٪ من الإجمالي وأعتقد أن هذه الصناعات التحويلية جزء منها تكرير بترول ونفط, وبالتالي لو استبعدنا التكرير تكون التحويلية- بالمعنى الدقيق للكلمة- أقل من ذلك.

ونرى أيضًا أن منطقة الخليج تحتل الوزن الرئيسي في الاستخراج وهذا طبيعي من أجل البترول, ثم أعتقد أن التحويلي ليس بالضرورة أن يكون بهذا الموقع والتشييد لأن التشييد والبناء نشاط أساسي هناك.

وأيضًا جملة الأنشطة السلعية- لو استبعدنا منها الاستخراجية والتكرير- أعتقد أنه سيكون أفضل لأنه سيحدث صافي للقطاعات السلعية ويوضح التطور والقطاعات النسبية.

وأعتقد أن دراسة الهياكل الإنتاجية بهذا المعنى مهم جداً.

وأنا أعتقد أيضًا أنه لو درسنا الهياكل يمكن أن نُكَوّن مصادر لتوريد الدخل ذو الطبيعة الريعية أو شبه الريعية, ومهم أن نرى تطور الدخل الريعي وشبه الريعي

في كل مجموعة من هذه الأقطار لأنها توضح هذا الانسداد في عملية التنمية وبفتح الطريق أمام طرح بديل تنموي.

وأيضًا يتحدث عن منطلقات التنمية العربية, وأعتقد أنه أوضح تماماً دور المنظومة الثقافية في هذا الموضوع, وأعتقد أن المدرسة الأمريكية اللاتينية مهمة جدًا بهذا الجزء وهو دور المنظومة الثقافية في عملية التنمية, حتى لا تكون الرؤية رؤية اقتصادية ضيقة.

وأعتقد أنه علينا أن ننهل بعض الشيء لهذا التراكم الموجود في المدرسة الأمريكية اللاتينية حول رؤيتهم للتنمية والتنمية الثقافية والتكامل الإنمائي, وما طرحه الدكتور الإمام بحق عدد منطلقات التنمية, وأعتقد أنه من أهم ما جاء في الملخص المقدم هو نماذج التنمية التي طرحها الدكتور الإمام بين الدول الرأسمالية البحتة والدول الاشتراكية البحتة والدول النامية حول أربعة عناصر:

١. نمط السيطرة على الموارد.
٢. آلية التخصيص للموارد.
٣. مؤشرات توجيه الموارد.
٤. العلاقات الدولية ما بينها.

وهذا الجدول غاية في الأهمية لأنه يفتح الطريق إذا لم تكن التنمية رأسمالية بالمعنى التقليدي أو اشتراكية بالمعنى التقليدي.

النموذج الثالث الذي أمام الدول النامية- ولديه بعض المعالم في التجربة الآسيوية- هو الملكية لأدوات الإنتاج مختلطة بأي نسب وهذه قصة أخرى، وإن التخطيط ليس مركزيًا وليس جهاز سوق, وإنما تخطيط تنموي كما تم في عدد من الدول النامية في آسيا.

دالة الرفاهية الاجتماعية تختلف حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقوى السياسية- وهذا مهم جدًا- وهو تكوين الدالة للرفاهية الاجتماعية والعلاقات الدولية على أساس تكامل إقليمي يحقق قدرًا من التكافؤ, ويوجد لدينا تجارب في التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية وفي آسيا.

وأعتقد أن د/الإمام لو حاول أن يقدم تطبيقات على كل نقطة من هذه- حالة من أمريكا اللاتينية أو مجموعة بلاد آسيوية بالذات في كل موضوع من هذه الموضوعات- نجد أن هناك تجارب معملية حقيقة موجودة تفتح الباب

لرؤية بديلة للتنمية في ضوء تعقيدات الواقع الحالي, لكن لا تسمح بتنمية اشتراكية بالمعنى الدقيق للكلمة, وفي نفس الوقت لا تريد أن تسقط في فخ توافق واشنطون والتنمية الرأسمالية التابعة التي نشهدها في المنطقة.

وهي كلمة أخيرة حول تعبير الحوكمة الذي تحدث عنها الدكتور الإمام- فحقًا يوجد بعض المصطلحات التي تأتي من الخارج مثل: مصطلح الحكم الرشيد والحوكمة- فإن المثقفين يتمسكون بهذه المصطلحات وتصبح حولها الندوات ويطلق لها البخور بينما في الحقيقة فاقد الشيء لا يعطيه.

أنا لا أرى أن أحدًا في الغرب يعطينا دروسًا في الحكم الصالح؛ لأن هناك كثيرًا من الحكم الطالح لديهم .

موضوع الحوكمة: لو كانت هناك حوكمة بالمعنى الدقيق للكلمة لما كانت هناك تلك الفضائح الكبرى مثل أنيرون في أمريكا وهي شركات كبرى, لو كانت هناك حوكمة ما كان هناك تواطؤ بين المحاسبين الكبار في العالم والشركات الكبرى, وأيضا بين كبار شركات السمسرة في سوق المال وإدارة الشركة. ولو أخذنا حالة أنيرون كحالة عملية نجد أن التواطؤ على أعلى مستوى بين كبار مكاتب المحاسبة وكبار الشركات يوضح تمامًا أنه لو كان قادرًا على الحكم الرشيد لطبقه هو أولاً قبل أن يأتي ليطبقه عندنا .

فأنا أقول لابد من أخذ موقف نقدي من تلك المفاهيم القادمة, وذلك عيب حقيقي في الكتابات الحديثة؛ وهو أخذ واستقبال المصطلح كما هو دون نقد وأخذه من مصدر هو أصله أيضًا فاسد في تطبيقاته.